

تقرير  
المفوض العام  
لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل  
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

١ تموز/يوليه ١٩٩٥ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦

الجمعية العامة  
الوثائق الرسمية: الدورة الحادية والخمسون  
الملحق رقم ١٣ (A/51/13)



الأمم المتحدة. نيويورك، ١٩٩٦

## **ملاحظة**

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام، ويعني إبراد أحد هذه  
الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة

المحتويات

الصفحة	النقوس
v	.....
vii	رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، موجهة إلى المفوض العام من رئيس اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى .....
١	٤١- ١ ..... أولا - مقدمة .....
١٨	٨٠- ٤٢ ..... ثانيا - التطورات العامة في برامج الوكالة .....
١٨	٥١- ٤٢ ..... ألف - التعليم .....
٢٢	٦٢- ٥٢ ..... باء - الصحة .....
٢٦	٧٠- ٦٢ ..... جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية .....
٢٩	٧٥- ٧١ ..... دال - توليد الدخل .....
٣٢	٨٠- ٧٦ ..... هاء - برنامج تطبيق السلام .....
٣٥	٩٨- ٨١ ..... ثالثا - المسائل المالية .....
٣٥	٨٧- ٨١ ..... ألف - هيكل الصندوق .....
٣٦	٨٩- ٨٨ ١٩٩٦-١٩٩٧ وبافتتاح فترة الستين ١٩٩٥-١٩٩٤ .....
٣٧	٩٠ ..... جيم - الإيرادات ومصادر التمويل .....
٣٧	٩٨- ٩١ ..... دال - الوضع المالي الراهن .....
٤٠	١١٢- ٩٩ ..... رابعا - المسائل القادوية .....
٤٠	١٠٥- ٩٩ ..... ألف - موظفو الوكالة .....
٤٢	١١٢- ١٠٧ ..... باء - خدمات الوكالة ومبانيها .....
٤٣	١١٣ ..... جيم - مطالبة الحكومات بالتعويضات .....
٤٤	١٢٩- ١١٤ ..... خامسا - الأردن .....
٤٤	١١٨- ١١٤ ..... ألف - التعليم .....
٤٥	١٢٣- ١١٩ ..... باء - الصحة .....
٤٧	١٢٩- ١٢٤ ..... جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية .....
٤٩	١٤٥- ١٣٠ ..... سادسا - لبنان .....
٤٩	١٣٥- ١٣٠ ..... ألف - التعليم .....
٥٠	١٣٨- ١٣٦ ..... باء - الصحة .....
٥١	١٤٥- ١٣٩ ..... جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية .....

الصفحة	الفقرات	
٥٤	١٥٧-١٤٦	سابعا - الجمهورية العربية السورية .....
٥٤	١٤٨-١٤٦	ألف - التعليم .....
٥٥	١٥٢-١٤٩	باء - الصحة .....
٥٦	١٥٧-١٥٢	جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية .....
٥٨	١٧٧-١٥٨	ثامنا - الضفة الغربية .....
٥٨	١٦٣-١٥٨	ألف - التعليم .....
٦٠	١٧٠-١٦٤	باء - الصحة .....
٦١	١٧٧-١٧١	جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية .....
٦٥	١٩٨-١٧٨	تاسعا - قطاع غزة .....
٦٥	١٨٢-١٧٨	ألف - التعليم .....
٦٧	١٩٠-١٨٣	باء - الصحة .....
٦٩	١٩٨-١٩١	جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية .....

المرفقات

٧٣	- معلومات إحصائية ومالية .....
٨٨	- الوثائق ذات العلاقة الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة .....

٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

سيدي،

يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة تقريري السنوي حول أعمال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، امثلاً للطلب الوارد في الفقرة ٢١ من القرار ٤٠٢ (د - ٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، والفقرة ٨ من القرار ١٣١٥ (د - ١٣) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨.

ومع إنجاز نقل رئاسة الأونروا إلى منطقة العمليات، فإن الوكالة عادت كلياً إلى المنطقة، حيث التطورات الإيجابية والسلبية معاً ترك آثاراً مباشرة وغير مباشرة على عمليات الوكالة.

وفي المقدمة من الفصل الأول، أوجزت التطورات والمبادرات الخاصة في إطار عمل الأونروا في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أشرت إلى عملية السلام والتغيرات الناشئة عنها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وظل العجز المركب للوكالة، وانعكاساته على نوعية ومستوى خدماتها لللاجئين الفلسطينيين، مصدر قلق عميق، حيث تقرر عقد اجتماع استثنائي لممثلي كبار المتبصرعين والحكومات المضيفة في ٢٣ أيلول/سبتمبر لمواجهة هذه المشكلة.

ويشمل الفصل الثاني معلومات عن البرامج الأساسية الثلاثة لدى الوكالة، في التعليم، والصحة، والإغاثة والخدمات الاجتماعية، والبرامج الفرعية لدر الدخل وإيجاد فرص العمل، وعن برنامج الوكالة لتطبيق السلام الذي استحدث في إطار العملية السلمية.

ويتناول الفصل الثالث المسائل المالية، مع إشارة خاصة إلى الوضع المالي الراهن.

ويستعرض الفصل الرابع المسائل القانونية، وبخاصة تلك المتصلة بموظفي الوكالة وخدماتها ومبانيها، بما في ذلك أثر إغلاقات الضفة الغربية وقطاع غزة على تنقل موظفي الوكالة.

رئيس الجمعية العامة  
الأمم المتحدة  
نيويورك

ويشير الفصل الخامس إلى أنشطة الوكالة وعملياتها في الأردن، فيما يستعرض الفصل السادس مثيلاتها في لبنان، والفصل السابع في الجمهورية العربية السورية. ويتناول الفصل الثامن الضفة الغربية بينما يتناول الفصل التاسع قطاع غزة.

وتقدم المرفقات بيانات إحصائية ومالية متصلة بأعمال الأونروا، ومرجعيات إلى الوثائق ذات الصلة، الصادرة عن الجمعية العامة وسواها من هيئات الأمم المتحدة.

وجريدة على العادة، تم توزيع التقرير سلفاً في صيغة مشروع على الأعضاء العشرة للجنة الاستشارية، وروعيت تعليقاتهم ولاحظاتهم بعناية. وجرت مناقشة مشروع التقرير مع اللجنة في اجتماع عُقد في عمان في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ولاحظات اللجنة متضمنة في رسالة موجهة إلى من رئيس اللجنة الاستشارية. وتزد لاحقاً نسخة من هذه الرسالة.

وقد حافظت على ممارسة عرض تقريري في صيغة مشروع على ممثلي الحكومة الإسرائيلية وإعطاء تعليقاتهم العناية التي تستحق، في إطار الوضع السادس في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧، والتطورات اللاحقة. وفيما يتصل بقرار الجمعية العامة في عام ١٩٩٤ بأن تقيم اللجنة الاستشارية علاقة عمل مع منظمة التحرير الفلسطينية، فقد حضر ممثل للمنظمة اجتماع اللجنة في ٢٢ أيلول/سبتمبر، وتم تزويده بمشروع التقرير.

وتفضلاً، سيدتي، بقبول فائق احترامي.

(التوقيع) بيتر هاسن  
المفوض العام

رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، موجهة إلى المفوض  
العام من رئيس اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة  
وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

عزيزي السيد المفوض العام،

في اجتماعها العادي في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، نظرت اللجنة الاستشارية للأونروا في مشروع تقريركم السنوي حول أنشطة الوكالة وعملياتها خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/ يوليه ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، والذي سيتم تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والخمسين.

وقد عبرت اللجنة الاستشارية عن تقديرها العميق لبرامج الأونروا في مساعدة ٣,٣ ملايين لاجئٍ فلسطيني في الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفيما هي تؤكد دعمها العملية للسلام في الشرق الأوسط، فإن اللجنة الاستشارية تعرب عن قلقها حيال التغيرة البطيئة للتطورات في عملية السلام، والفشل في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة. كما أعربت اللجنة الاستشارية عن قلقها حيال عدم التقدم نحو إيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، والفشل في بدء مفاوضات الوضع الدائم، بما فيها تلك المتعلقة بمسألة اللاجئين.

وإلى جانب ذلك، أملت اللجنة بإمكانية معالجة المسائل الأساسية مع استئناف التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط.

ولاحظت اللجنة بشكل خاص آثار الإغلاقات الطويلة المفروضة من جانب السلطات الإسرائيلية على الاقتصاد والسكان في الضفة الغربية وغزة، وطالبت السلطات الإسرائيلية برفع هذه القيود.

وأعربت اللجنة الاستشارية عن أسفها حيال الآثار السلبية لإجراءات السلطات الإسرائيلية على عمليات الوكالة، كما فصلها التقرير السنوي. وكان أبرز بواعث القلق لدى اللجنة، تدهور الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية نتيجة لهذه الإجراءات.

السيد بيتر هانسن  
المفوض العام  
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل  
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

ونظرت اللجنة الاستشارية بقلق بالغ إلى العجز الهيكلي الذي تواجهه الوكالة، وأعربت عن قلقها العميق تجاه أثره على نوعية ومستوى الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين. ورأى اللجنة أنه مالم يتم التوصل إلى حلول فورية وشاملة للصعوبات المالية التي تواجهها الوكالة، وطالما بقي عجز الميزانية دون تغطية، فإن انعكاسات العجز ستكون حاسمة وخطيرة.

وأخذت اللجنة علمًا، مقررونا بالقلق العميق، بتقريركم حول الأزمة المالية للأونروا، وأقررت دعوتكم إلى اجتماع استثنائي في ٢٢ أيلول/سبتمبر، وأعربت عن الأمل بأن يتخذ المجتمع الدولي كلّه، وكبار المתרعين الفعليين والمحتملين، في الاجتماع المذكور، أو أثناء مداولات الجمعية العامة حول موضوع الأونروا، أو في مؤتمر التعهدات على أبعد تقدير، قرارات من شأنها أن تحل الأزمة المالية الحادة للوكالة.

وانتفت اللجنة على أن أي تراجع فعلي أو نظري في الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي تقليدياً للاجئين الفلسطينيين، وبخاصة من خلال الأونروا، سيكون له انعكاسات سلبية جداً. وكررت اللجنة التأكيد على أهمية مواصلة تقديم خدمات الوكالة في جميع أقاليم العمليات، حتى يتم التوصل إلى تسوية عادلة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين.

وحثت اللجنة الأونروا على تكثيف جهودها لتطوير استراتيجيات لجمع الأموال، بما في ذلك تنفيذ المقترنات المنبثقة عن الاجتماع المشترك لممثلي اللجنة الاستشارية وكبار المتعرين والحكومات المضيفة، الذي عُقد في عمان في أيار/مايو ١٩٩٦، بهدف زيادة التبرعات للوكالة، لتفطية عجز الميزانية، وإنجاز وتشغيل مستشفى غزة الأوروبي في الوقت المحدد لذلك.

وفيما يتصل بالأمور الأخرى، أعربت اللجنة الاستشارية عن تقديرها للحكومات المضيفة على الخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين، ولاحظت بعين الرضا التعاون الوثيق بين الوكالة والسلطة الفلسطينية، وبين الوكالة والحكومات المضيفة.

ولاحظت اللجنة باهتمام مراجعتكم للتنظيم الإداري، والتغييرات التنظيمية التي استحدثتموها، وهي تتطلع إلى مزيد من المشاورات حول هذه المسائل.

وختاماً، تود اللجنة الاستشارية أن تعبّر عن دعمها الكبير لقيادتكم الوكالة في هذه المرحلة الصعبة، كما تود أن تكرر تقديرها لأعمال سلفكم، السيد إلتر تركمان، في السنوات الخمس الماضية. ويطيب للجنة أيضاً أن تثنى على جميع موظفي الوكالة، الذين واصلوا تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين، في ظروف بالغة الصعوبة غالباً.

(توقيع) محمد أبو زرد  
رئيس اللجنة الاستشارية

## أولاً - مقدمة

١ - واصلت عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، تركيزها على دعم عملية السلام في الشرق الأوسط، وتحسين الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين. وفي هذا الإطار، طورت الوكالة علاقتها مع السلطة الفلسطينية بتحسين التنسيق التقني، وتشييد مواجهة الخدمات، وتقديم المساعدة الخاصة وفقاً للوسائل المتاحة لها. وكانت الفترة المستعرضة أيضاً مرحلة انتقالية بارزة للأونروا، ترافقت مع تطورات في عدد من المجالات التي سترتك بصماتها على عمليات الوكالة للمديرين القريب والبعيد. فقد قطعت عملية السلام خطوة هامة إلى الأمام مع إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وإجراء الانتخابات الفلسطينية، لتواجهه تعثراً عقب تصاعد أعمال العنف ضد الإسرائيليين في مطلع عام ١٩٩٦، وقيام السلطات الإسرائيلية بفرض إغلاق مطول للضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا الإجراء وسواء من القيد الإسرائيلي القائم على اعتبارات أمنية، أثر على عمليات الوكالة في هذين الإقليمين، وبخاصة أن الوكالة قد أكملت خطوطها التاريخية بنقل رئاستها إلى منطقة عملياتها. وقد تفاقمت صعوبة الوضع المالي لدى الوكالة، بتواجد ظهور عجز، هيكلياً الآن، في عام ١٩٩٦ الرابع سنة على التوالي، ووقوع تمويل البرامج العادلة للوكالة تحت وطأة ضائقة متفاقمة. وقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٢٨/٥٠، بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تمديد ولاية الوكالة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، عين الأمين العام للأمم المتحدة الأمين العام المساعد، السيد بيتر هانسن، مفوضاً للوكالة وهو المفوض الحادي عشر لها بعد انتهاء مدة خدمة السيد إلتر تركمان. وقد تم تعيين المفوض العام الجديد مسؤولاً رسمياً للأمم المتحدة، مختص بأمن وحماية موظفي الأمم المتحدة وأفراد عائلاتهم في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة. وتصدرت أولويات المفوض العام مراجعة للتنظيم الإداري، هدفها تحسين قدرة الوكالة على العمل في بيئة متغيرة.

٢ - ومن خلال برامجها العادلة للمساعدة، قدمت الأونروا التعليم الأساسي، والصحة، والإغاثة والخدمات الاجتماعية لما مجموعه ٣,٣ مليون لاجئ فلسطيني، مسجلين لدى الوكالة في الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة. وضمت ١٣٧ مدرسة للوكالة ٨٥٤ طالباً ٤٢١ تلميذاً، جلهم في المرحلتين الابتدائية والإعدادية خلال السنة الدراسية ١٩٩٦/١٩٩٥. ووفرت ثمانية مراكز للتدريب لدى الوكالة ٦٢٤ مقعداً تدريبياً، فيما توافر ٤٥٥ مقعداً لدى كلية العلوم التربوية. وتم تقديم منح جامعية قائمة على مستوى التحصيل الدراسي لما مجموعه ٩٤٣ طالباً من اللاجئين الفلسطينيين. وتعاملت شبكة الوكالة التي تضم ١٢٣ مرفاً صحياً للمرضى الخارجيين مع ١,٦ مليون زياراً مريضاً. وبالإضافة إلى الخدمات المقدمة عبر مستشفى قليلة الذي يضم ٤٣ سريراً في الضفة الغربية، تم توفير الرعاية الثانوية من خلال اتفاقيات تعاقدية مع مستشفيات غير حكومية وخاصة، أو من خلال التمويل الجزئي عن تكاليف العلاج. واصلت الوكالة تركيزها على الصحة العائمة كجزء من برنامجها العادي للصحة، كما كان برنامجها للقابلات التطبيقيات في كلية غزة للتمريض، البرنامج الوحيد من نوعه في قطاع غزة.

٣ - وتم تقديم خدمات الصحة البيئية، بما فيها تصريف مياه البوالع والنفايات ومعالجة المياه المبتذلة وتوفير مياه الشرب، لأكثر من مليون لاجئ<sup>٤</sup>، يقيمون في ٥٩ مخيماً. وظلت الوكالة تؤدي دوراً رائداً في التخطيط لتنمية دائمة في قطاع الصحة البيئية وتنفيذ مشاريع واسعة النطاق لتحسين الصحة العامة. وعمل برنامج العسر الشديد على خدمة ١٧٨ شخصاً من أكثر اللاجئين عوزاً، إذ قدم لهم المواد الغذائية، ومساعدات الرعاية الطبية، ومساعدات أخرى تلبي احتياجاتهم الأساسية، بما فيها استصلاح المأوي، والمنع النقدي الطارئة، ومبادرات الحد من الفقر، وأفضلية الدخول إلى مراكز التدريب. وبما أن الكميات الكافية من المواد الأساسية التي كان يتم التبرع بها تقليدياً لبرنامج العسر الشديد قد تناقصت، فقد بدأت الوكالة مفاوضات مع المتبرعين لإيجاد حل لهذه المسألة. وتم توفير تشكيلة من الخدمات الاجتماعية لأكثر من ٢٥٠٠٠، من خلال ١٢٥ مركزاً لبرامج المرأة والتأهيل الاجتماعي وأنشطة الشباب برعاية الأونروا. ومع أوائل عام ١٩٩٦، كان برنامج در الدخل قد منح قروضاً قيمتها ١١ مليون دولار لما مجموعه ٢٥٤٥ مؤسسة تجارية، وحقق نسب تسديد بلغت أكثر من ٩٥ في المائة. وفي قطاع غزة، حيث تركزت جهود الوكالة، اعتُبر هذا البرنامج الأكثر نجاحاً من نوعه، وأكبر مصدر منفرد للاستثمار في القطاع الخاص.

٤ - وأكثر ما تجلّى فيه التزام الأونروا بدعم الظروف الملائمة لنجاح عملية السلام، هو برنامجها لتطبيق السلام، الذي واصل نموه المضطرد بفضل الدعم السخي من المتبرعين. وقد سعى هذا البرنامج الذي أطلق في عام ١٩٩٣ إلى جعل نتائج عملية السلام ملموسة على الصعيد المحلي، من خلال برنامج استثماري شامل، يرمي إلى تحسين البنية الأساسية وإيجاد فرص عمل، وتعزيز الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية ضمن مجتمع اللاجئين في الأقاليم الخمسة للعمليات. وباستلام ٦٨,٩ مليون دولار من التبرعات المعقدة والتبرعات خلال الفترة المستعرضة، كانت الوكالة حتى أوائل عام ١٩٩٦ قد تلقت ما مجموعه ١٩٢,٦ مليون دولار من التبرعات المعقدة والتبرعات في إطار برنامج تطبيق السلام، بينما ١٥٩,٤ مليون دولار لمشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة، و ٤٣,١ مليون دولار لمشاريع في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. وقد أتاح تمويل برنامج تطبيق السلام للوكالة أن تركز على برنامج واسع لتنمية البنية الأساسية، دعماً للبرامج العادلة في الوكالة، إنشاءً وتحسين المدارس ومراكز التدريب والمعاهد الصحية والمراكز الاجتماعية والمرافق المساعدة، فضلاً عن مستشفى غزة الأوروبي وكلية التمريض والعلوم الطبية المتصلة به. وقام برنامج تطبيق السلام أيضاً بدعم تشكيلة من الأنشطة، بينما استصلاح مأوي اللاجئين، وتوفير شبكات المجاري والصرف الصحي في المخيمات، وتوسيع مبادرات در الدخل وإيجاد فرص العمل، وتعزيز الخدمات الصحية، واستحداث المبادرات الخاصة كالبرنامج الترفيهي بعد الدوام المدرسي.

٥ - ولم تقتصر الفوائد على المرافق والخدمات التي شكلت النتاج النهائي لمشاريع برنامج تطبيق السلام، لكنها امتدت إلى الدعم المساعد للاقتصاد المحلي عبر توظيف المقاولين والعمال والبضائع والخدمات المحلية. فعلى سبيل المثال، تعاقدت الوكالة مع مؤسسات محلية لتصنيع حاويات النفايات وهيكل الشاحنات لكيات جمع القمامات، بدل استيرادها من خارج غزة، في إطار تنفيذ أحد المشاريع الرامية إلى تعزيز مرافق تصريف النفايات الصلبة في القطاع. والمستوى الذي لم يسبق له مثيل على صعيد أنشطة المشاريع، والذي جعله برنامج تطبيق السلام ممكناً، بدأ يشكل جزءاً متعاظماً من جميع أنشطة الوكالة على الأرض، لأن العديد من المشاريع المملوكة في فترات سابقة انتقلت إلى مرحلة التنفيذ. ومجمل المشاريع المملوكة في إطار برنامج تطبيق السلام شكلت إسهاماً

حاسماً في البنية الأساسية المادية والموارد البشرية المتاحة للسلطة الفلسطينية ومجتمع اللاجئين الفلسطينيين على المدى التصيري وفي المستقبل.

٦ - وتميز النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير بالتقدّم المتواصل نحو تحقيق الأهداف المنصوص عليها في إعلان المبادئ<sup>٤</sup> حول ترتيبات الحكم الذاتي المرحلي، الذي وقعته الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والذي تلاه الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤. فالاتفاق حول النقل التحضيري للصلاحيات والمسؤوليات في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤. وفي ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٥، وقع الطرفان معاً هدنة حول المزيد من الصالحيات والمسؤوليات، تم بموجبها الانتقال الأولى للمسؤولية عن ثمانية مناطق حضرية في الضفة الغربية من الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية إلى السلطة الفلسطينية، خطوة جديدة في عملية النقل التدريجي للسلطة.

٧ - وقد تلا الاتفاقيات التنفيذية الثلاث، الاتفاق المرحلي حول الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي وقعه الطرفان في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، والذي بشر بمرحلة جديدة من عملية السلام. وقد نص هذا الاتفاق المرحلي على إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وتوسيع الحكم الذاتي الفلسطيني من خلال مجلس فلسطيني منتخب، ذي سلطات تشريعية وتنفيذية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية. وعملاً بالاتفاقية، تم في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة انتشار القوات الإسرائيلية خارج مدن بيت لحم وجنين ونابلس وقلقيلية ورام الله وطولكرم في الضفة الغربية، فضلاً عن نحو ٤٥٠ بلدة وقرية. وتولت قوة الشرطة الفلسطينية المسؤليّات الأمنية في المناطق التي أُخلت، وتشكلت لجان أمنية مشتركة للتنسيق بين القوات الفلسطينية والإسرائيلية. وتم إطلاق سراح سجناء في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٦، كتنفيذ جزئي لبنود الاتفاق المرحلي. وفي الوقت نفسه، دخل الآلاف من موظفي السلطة الفلسطينية مع عائلاتهم، ومعظمهم من اللاجئين، إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة المستعرضة. واجتمعت عدة مرات على المستوى التقني، اللجنة الرباعية حول كيفية عودة الأشخاص النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧، التي ضمت ممثلين عن السلطة الفلسطينية والحكومات المصرية والإسرائيلية والأردنية.

٨ - ونتيجة للاتفاق المرحلي، لم يعد معظم الفلسطينيين في الضفة الغربية على احتكاك مباشر بالقوات الإسرائيلية، وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٦٧، بل أصبحوا في معظمهم قادرين على إدارة شؤونهم الخاصة بأنفسهم. وقد حدد الاتفاق مناطق منفصلة ضمن الضفة الغربية، لكل منها وحدة خاصة للمسؤولية عن الأمن والشؤون المدنية. ففي المنطقة "ألف" التي تضم المدن الست، حيث أعادت القوات الإسرائيلية انتشارها، يتولى المجلس الفلسطيني مسؤولية كاملة عن الأمن الداخلي والنظام العام، فضلاً عن المسؤوليات المدنية جمعياً. وتقرر تسليم دوريات فلسطينية-إسرائيلية مشتركة على طرقات محددة في المنطقة "ألف". أما في المنطقة "باء"، التي تشمل البلادات والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية، فسيتم منح المجلس سلطة مدنية كاملة، ويكلف الحفاظ على النظام العام، بينما تتولى إسرائيل مسؤولية الأمن العام. وفي المنطقة "جيم"، التي تضم مناطق غير مأهولة، وهي مناطق ذات أهمية استراتيجية لإسرائيل والمستوطنات اليهودية، تحتفظ إسرائيل بالمسؤولية الكاملة عن الأمن والنظام العام. وبإجمال، فإن إسرائيل تواصل تحمل المسؤولية عن الأمن العام للإسرائيليين،

بهدف حماية أنهم الداخلي ونظامهم العام. وكان من المقرر لتنفيذ المزيد من إعادة الانتشار من المنطقة "جيم"، ونقل مسؤولية الأمن الداخلي في المنطقتين "باء" و "جيم" أن يجري على ثلاث مراحل تستغرق فترة ١٨ شهرا، تبدأ بعد تشكيل المجلس الفلسطيني. ومن بين ١٩ مخيماً لللاجئين، تقع ثمانية مخيمات في المنطقة "ألف"، وستة في المنطقة "باء"، ومخيماً واحداً في المنطقة "جيم"، وأخر في القدس، فيما توزعت ثلاثة مخيمات بين المنطقة "ألف" ومناطق أخرى. وقد تناوت قدرة الوكالة على تقديم الخدمات خلال فترات الإغلاق من منطقة إلى أخرى.

- ٩ - وإجراء انتخابات المجلس الفلسطيني في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، شكل علامة فارقة أخرى في عملية السلام. فقد اعتبرت الانتخابات خطوة تحضيرية مرحلية بارزة نحو تجسيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتحقيق مطالبهم العادلة، لأنها توفر قاعدة ديمقراطية لإقامة المؤسسات الفلسطينية. وقد دعمت الأونروا العملية الانتخابية بأشكال مختلفة، إذ ساعدت الوكالة وحدة الانتخاب التابعة للاتحاد الأوروبي على إقامة مكتبها الإقليمي في غزة، وأعارتها أجهزة للاتصالات. وأغلقت بعض مدارس الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة أسبوعين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، لتمكين المعلمين من المساعدة في تسجيل الناخبين، كما عرضت مسودات السجلات الانتخابية في مرافق الوكالة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وفي الأيام التي سبقت الانتخابات، أسلمت الأونروا في نقل اللوازم الانتخابية، بما فيها حُجّيرات الانتخاب، وصناديق الاقتراع، وغيرها من التجهيزات، من الضفة الغربية إلى قطاع غزة، وزعّتها على أقسام الاقتراع. وتم فتح ما مجموعه ٩٣ منشأة للوكالة في قطاع غزة، و٦٢ منشأة في الضفة الغربية، معظمها مدارس، كمراكز للتصويت. وبعد انتخابات ناجحة، شهدت نسبة عالية من الناخبين، وتم الاقتراع فيها دون إرباكات كبرى، انعقدت الجلسة الافتتاحية للمجلس الفلسطيني في ٧ آذار/مارس ١٩٩٦. وكان قيام المؤسسات العامة الفلسطينية المنتخبة تطوراً مرحباً به، يعزز منجزات عملية السلام إلى الحد الذي تأمل الوكالة له أن يهيئه «فرصة أوسع لتوثيق المشاركة بين السلطة الفلسطينية والأونروا».

- ١٠ - وعلى الرغم من الاغتيال المأساوي لرئيس وزراء إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وتصاعد أعمال العنف في أواخر السنة، ظلت أجواء التناول سائدة بشأن عملية السلام، وظهرت إجماع عام حول مسارها المستقبلي. لكن الأزمة ترسّبت بفعل سلسلة من التفجيرات التي نفذها فلسطينيون في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦، والتي أودت بحياة ٥٦ إسرائيلياً، وقلبت زخم التناول. فأعلنت الحكومة الإسرائيلية لاحقاً التأجيل غير المحدود للمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، وبذلت بتنفيذ مخططات لفصل الضفة الغربية عن إسرائيل، وفرضت إغلاقاً صارماً على الضفة الغربية وقطاع غزة. وهكذا، تأخر تنفيذ بنود هامة من الاتفاق المرحلي. فـإعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في الخليل، التي كان مقرراً إتمامها في آذار/مارس ١٩٩٦، تأجلت بشكل غير محدود، ولم تكن قد بدأت حتى أواسط عام ١٩٩٦. واتفاقيات الوضع الدائم، التي من المقرر لها أن تشمل مسألة اللاجئين بين أمور أخرى، افتُتحت رسميًا في مدينة طابا المصرية في ٥ أيار/مايو ١٩٩٦، لكنها لم تكن قد تناولت المواضيع الجوهرية حتى نهاية الفترة المستعرضة. وفي أواسط عام ١٩٩٦، أُبطئت عملية السلام، وبقيت طبيعة ومواعيد الخطوات المستقبلية، بما فيها المزيد من مراحل إعادة الانتشار، غير واضحة. إلا أن تطورات معينة حدثت بعد نهاية الفترة المستعرضة، جعلت الوكالة تأمل باستئناف وشك المفاوضات الرسمية حول عملية السلام.

١١ - وكان هناك انتهاكات ملحوظة في المواجهات بين المدنيين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية خلال الفترة المستعرضة، وبخاصة بعد إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من التجمعات السكنية الفلسطينية في أواخر عام ١٩٩٥. إلا أن جوا من التوتر قد استمر، وظللت السلطات الإسرائيلية تفرض إجراءات مختلفة، لها تبرير واحد لا يتغير، هو الاعتبارات الأمنية. ففي الضفة الغربية، تم هدم ١٠ منازل وإغلاق منزل واحد لأسباب أمنية، بينما هدم مأويين وإغلاق مأوى واحد في مخييم النوار لللاجئين، كما هُدم أيضاً ٥٦ منزلًا لعدم توافر تراخيص لبنائها. وواصلت القوات الإسرائيلية القيام بحملات اعتقال ضد الفلسطينيين المشتبه بهاشتراكهم في أعمال عنف تستهدف الإسرائيليين، أو بمعارضتهم لعملية السلام. فقد اعتقلت تلك القوات ١٢٠٠ فلسطيني في مناطقتين "باء" و "جيم"، بعد تفجير حافلة ركاب في مطلع عام ١٩٩٦. واستناداً إلى مسوغات أمنية، فرضت السلطات الإسرائيلية حظر التجوال على مناطق مختلفة، وأصدرت أوامر إغلاق موقت لمؤسسات فلسطينية شملت مدارس وكليات ومساجد. وتواصلت أنشطة الاستيطان، ومصادرة الأراضي، والصدامات بين السكان الفلسطينيين والمستوطنين، بما في ذلك المصادرات المتعلقة بإعادة انتشار القوات الإسرائيلية. ومع نهاية الفترة المستعرضة، بقي قيد الاحتجاز نحو ٣٢٠٠ فلسطيني، بينهم الكثيرون من اللاجئين. وقد قُتل ١٧ فلسطينياً إجمالاً على أيدي جنود أو مستوطني إسرائيليين، مقابل مقتل ٨٦ فلسطينياً في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وواصلت القوات الإسرائيلية قيامها بعمليات عسكرية سرية في الضفة الغربية، أودت بحياة خمسة من أولئك القتلى. وخلافاً لبقية أنحاء الضفة الغربية، تواصلت الاشتباكات بين الفلسطينيين والجنود والمستوطنين الإسرائيليين في مدينة الخليل في الضفة الغربية، حيث تواصل احتلال القوات الإسرائيلية لها طوال الفترة المستعرضة. ووصلت إلى هناك فرقة من المراقبين الدوليين في أيار/مايو ١٩٩٦، كجزء من الوجود الدولي الموقت في الخليل، الذي نص عليه الاتفاق المرحلي.

١٢ - وكتدبير أمني وقائي، فرضت السلطات الإسرائيلية أيضاً إغلاقات كاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة في ١١ مناسبة منفصلة خلال الفترة المستعرضة، عقب سلسلة من حوادث العنف وردود الفعل عليها. وإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي فرض بشكل خاص في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، بقي ساري المفعول حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من تخفييف القيود نوعاً ما. وخلال الإغلاقات، تم منع الفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هويات من الضفة الغربية وقطاع غزة، من مغادرة أماكن إقامتهم، كما أن التصاريح الصادرة عن السلطات الإسرائيلية للتنقل بين المنطقتين أو لدخول القدس الشرقية لم تعد صالحة. وبالإعاقة الصارمة للتنقل الطبيعي للسكان والبضائع والخدمات، ومنع العمال الفلسطينيين بشكل خاص من العمل في إسرائيل، فقد أوقفت الإغلاقات النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ورفعت نسبة البطالة، وأسهمت إلى حد كبير في تدهور الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية، مما استلزم الإجراءات الطارئة لتخفيف هذه الضائقة. وبالإجمال، فإن الضفة الغربية وقطاع غزة بقياً رهن الإغلاق ما يقارب نصف الفترة المستعرضة، مما قلب التوجه نحو تطبيع الحياة اليومية، الذي ميز الفترة المستعرضة الماضية.

١٣ - ولمعالجة الضائقة الاجتماعية-الاقتصادية الناجمة عن الإغلاق المطول، أطلقت الوكالة برنامجاً طارئاً لإيجاد فرص العمل في قطاع غزة في آذار/مارس ١٩٩٦ بتبرع في إطار برنامج تطبيق السلام. وبفضل هذا المشروع، استطاعت الوكالة توفير فرص عمل مؤقتة مجانية لـ٢٧٣٦ شخصاً، بينهم ٢٠٠٥ أشخاص عملوا في الدوائر الإدارية والداعمة لبرنامج الوكالة ذاته، و ٧٣١ شخصاً في منظمات عامة وغير ربحية في

قطاع غزة. وقد حصل كل مشارك على ١٢ دولارا يوميا، بغض النظر عن الموقع الذي شغله، وسيبقى الجميع في العمل لمدة خمسة أشهر. والتشكيلة الواسعة من انشطة هذا البرنامج شملت تنظيف مخيمات اللاجئين، ومكافحة البعوض، والتدريب المهني وتدريب المعلمين، واستصلاح المأوي، والدراسات القانونية، والمخيمات الصيفية للشباب وخدمات اجتماعية أخرى مختلفة. وبالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، تمت رعاية ١٠٠ فني طبي في مستشفيات السلطة وعياداتها، و٤٠ شخصا في دائرة العدل التابعة للسلطة. وهناك منحى أطول مدى، تمثل في مبادرة التنمية التنظيمية التي أطلقتها الوكالة في كانون الأول ديسمبر ١٩٩٥، لتطوير المهارات الإدارية لدى الموظفين المحليين الوعادين في إقليمي الضفة الغربية وغزة. وبعد عملية انتقالية شاملة، وضعت الوكالة برامج إيمائية للأفراد، شارك فيها ٦١ مشاركا، وعيت لكل منهم مرشدا، كما وفرت عدة دورات قصيرة. ومن خلال استثمار مركز للموارد البشرية الفلسطينية على مستوى التنظيم الإداري، سعت الوكالة إلى مساعدة الموظفين على مواكبة التحديات القائمة، وتمكينهم من التنافس على الوظائف العليا لدى الأوبرا، وإعدادهم لدور مستقبلي في المجتمع الفلسطيني.

٤ - وفي إطار الإغلاقات، تأثرت عمليات الأوبرا بأشكال مختلفة، وبخاصة فيما يحصل بالقيود المفروضة على الموظفين الفلسطينيين الذين يشكلون أكثر من ٩٩ بالمائة من موظفي الوكالة. فقد حالت الإغلاقات دون وصول الموظفين الفلسطينيين إلى مواقع عملهم والقيام بواجباتهم، وأعاقت وصول المستفيدين إلى الخدمات، وأدت إلى زيادة التكاليف الإضافية، كما أثرت سلبا على فعالية العمل. وفي الماضي، كان قد سمح للموظفين المقيمين في الضفة الغربية بالوصول إلى المكتب الإقليمي للوكالة في القدس الشرقية، شريطة أن يكونوا حاصلين على تصاريح الدخول المطلوبة. وعلى الرغم من المحاولات المتكررة من جانب الوكالة، والتي تواصلت حتى نهاية الفترة المستعرضة، فإنه لم يتم اتخاذ أي إجراء بالنسبة للإغلاق المطول الذي فرض في شباط/فبراير ١٩٩٦. ونتيجة لذلك، لم يستطع ثلثا موظفي المكتب الإقليمي الانتظام في عملهم طوال الأشهر الأربعة من الإغلاق خلال الفترة المستعرضة، مما أدى إلى انخفاض حاد في انتاجية الموظفين وانحسار في استخدامهم. وخلال الفترة نفسها، تأثرت عمليات الوكالة في قطاع غزة بعدم قدرة شاحنات الوكالة في مكتب القدس على الوصول إلى غزة، وبفقدان الخبرة التقنية المتأوقة عادة في الضفة الغربية، وبالقيود على استيراد السلع. وعند معبر إيرز للخروج من قطاع غزة بشكل خاص، أعاقت إجراءات التفتيش حركة الموظفين الدوليين، وبينهم أحيانا كبار موظفي الوكالة. وطلبة غزة الملتحقون بمراكز التدريب لدى الوكالة في الضفة الغربية، ظلوا يواجهون صعوبة في الحصول من السلطات الإسرائيلية على تصاريح لحضور دوراتهم، مما أجبر الوكالة على تنظيم صفوف خاصة للمعلمين المتدربيين في غزة، ونقل دورة في التدريب المهني من مركز تدريب قلنديا إلى مركز تدريب غزة. ونظرا للقيود على التنقل عموما، اضطررت الوكالة أن تستخدم سائقين من الخارج بتكاليف إضافية، لتأمين وسائل نقل كافية.

٥ - وأوقفت فعليا عمليات الوكالة في الضفة الغربية خلال الإغلاق الداخلي طوال ١١ يوما، الذي فرض في ٤ آذار/مارس ١٩٩٦، في أعقاب حوادث التفجير ضد أهداف إسرائيلية. وقد من الإغلاق التنقل داخل الضفة الغربية، واحتجز الفلسطينيين في بلداتهم وقرائهم ومخيماتهم. ولم يتمكن موظفو الوكالة المحليون من الوصول إلى موقع عملهم، مما استلزم إعادة توزيع موظفي التعليم والصحة مؤقتا على مواقع عمل في مناطق إقامتهم، واستخدام متظوعين محليين، مما جعل مدارس الوكالة وعياداتها الصحية تعمل بجزء من طاقتها. كما أوقفت

فعلياً جمّيع مشاريع البناء لدى الوكالة، وأُبعدت عن أعمالها فرق توزيع المواد الغذائية لحالات العسر الشديد. وأخضعت أحياناً آليات الوكالة التي يقودها موظفون محليون للتفتيش من قبل الأجهزة العسكرية الإسرائيليّة، وهي المرة الأولى التي يحدث فيها مثل هذا الأمر داخل الضفة الغربية. ولمواجهة حظر التجوال المطلوب الذي فرض على مخيّم الفوار للاجئين، جرى توزيع مواد طارئة على نحو ١٠٠٠ عائلة من المحتاجين في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦.

١٦ - والقيود التي فرضت على عمليات الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة مخالفة لاتفاقيات الوكالة مع السلطات الإسرائيليّة، التي على أساسها قامت الوكالة بتوفير الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧. وأولت الوكالة أقصى اهتمامها بتحفيض القيود المفروضة على عملياتها، عارضة هذا الأمر تكراراً على السلطات الإسرائيليّة بجمع مسؤولياتها. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، كتب المفوض العام إلى وزير الخارجية الإسرائيليّ، معرجاً له عن القلق العميق حيال القيود المفروضة على تنقل الموظفين إلى داخل غزة وخارجها، ومقترحاً إيجاد معبر خاص في إيريز لمرور موظفي ومركبات الأونروا وسائر موظفي ومركبات الأمم المتحدة بسرعة ودون تأخير. وقد أوضح وزير الخارجية في رده أن السلطات الإسرائيليّة ستسعى لتسهيل مرور موظفي الأونروا في إطار مهامهم الفنية، لكنه أعاد التأكيد على أن موظفي الأونروا المقيمين في الضفة الغربية أو قطاع غزة، لا يمكن إعفاءهم من التدابير الأمنية. وبالنظر إلى الاعتبارات الأمنية الإسرائيليّة، فقد وافقت الوكالة استثنائياً، وكتدبير عملي ومؤقت، على خضوع مركباتها التي يقودها موظفوها الدوليون الخارجون من قطاع غزة للفحص. وبقبولها هذه الترتيبات على مضض، انطلقت الأونروا من حرصها على عدم تعريض عملياتها لأكثر من الحد الأدنى من التعطيل، ولفتره محدودة فقط. إلا أن الإجراءات على معبر إيريز ظلت تؤخر مرور مركبات الوكالة لما معدله ساعة من الوقت، إذ توسيع أعمال التفتيش أحياناً لتشمل الحقائب الصغيرة للموظفين وأمتعتهم. وقد احتجت الوكالة ضد هذه الإجراءات، وكررت مطالبتها بإيجاد حل عملي لتسريع اجتياز مركبات الوكالة هذا المعبر. وعلى الرغم من الخلافات بشأن تطبيق الإجراءات المتصلة بالأمن، فإن الحكومة الإسرائيليّة والأونروا حافظتا على علاقة تعاونية وثيقة، يأمل لها أن تتعزّز مع نقل رئاسة الوكالة.

١٧ - وفي سياق دعمها لعملية السلام، والتزامها بتوفير العيش الكريم لمجتمع اللاجئين الفلسطينيّين، وأصلت الأونروا تعاونها مع السلطة الفلسطينيّة، وتقديم المساعدة لها بالقدر الذي تتيحه الموارد المتوافرة، وبما ينسجم مع دور الوكالة وولايتها. واستجابة للحاجة الملحة من جانب السلطة إلى مساحة من الأرض لأغراض الإسكان والمنشآت في أريحا، قدمت الوكالة للسلطة في عام ١٩٩٥، موقع مخيّم غير مأهول للاجئين، في منطقة النعيمة في أريحا، ثم وافقت لاحقاً على تقديم الدعم التقني والمساعدة في جمع الأموال لبناء قرية نموذجية في الموقع. وساعدت الوكالة عائلات اللاجئين الذين دخلوا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة مع قيام السلطة الفلسطينيّة، باستيعاب نحو ٤٠٠ طفل من تلك العائلات في مدارسها، كما قامت بتوظيف معلمين وبناءً فصول دراسية لهذا الغرض، وباستكمال ملفات التسجيل وإصدار بطاقات تسجيل جديدة. ووفرت الوكالة لدائرة التعليم التابعة للسلطة الفلسطينيّة دورة تدريبية لمديري المدارس، وأسّمت في دورات التدريب أنّاء الخدمة، ووفرت خدمات الصحة المدرسية في مدارس السلطة.

١٨ - وأجرت الوكالة صيانة شاملة في ٢٥ مدرسة للسلطة الفلسطينية، وأقامت ١٥ ملعاً، وبنت ٥ أسوار لمدارس السلطة. كما بدأت في بناء مدرسة ثانوية في بيت حانون، سيتم تسليمها إلى السلطة فور إنجازها. وعلى صعيد المشروع الرامي إلى تحسين تصريف مياه الرياحن ومياه الأمطار في بلدية غزة، قامت الوكالة بتنظيف وصيانة وتصليح مجاري البلدية ومصارف مياه الأمطار لديها، وبشراء معدات قيمتها ٢,٨ مليون دولار للبلدية، وتوفير التدريب التقني والمساعدة لها. وأطلقت مشاريع مشتركة مع السلطة الفلسطينية والمنظمات الأخرى، لتحسين الموارد البشرية في مجالات صحة الأسرة، وتطوير خطة استراتيجية وإطار عمل تطبيقي لصحة المرأة، وتقييم المتطلبات الآيلة إلى الوقاية من الإعاقة ومكافحتها. وتعهدت الوكالة بتوفير المساعدة التقنية وسواءً العدد من مشاريع السلطة الفلسطينية، بينما مختبر طبي مركزي في الضفة الغربية، وثلاثة مشاريع كبرى للصحة البيئية في قطاع غزة، والتخطيط الجغرافي لمخيم الشاطئ<sup>٤</sup>. وعرضت المساعدة لمبادرات إسكانية في المخيمات، وتحسين الموارد للشباب والمعاقين. والوكالة مفتسبة بروح التعاون والدعم المتبادل الذي ميز تعاملها مع السلطة الفلسطينية، وبمدى تقديم السلطة للدور الذي تؤديه الأونروا. وعملاً بقرار الجمعية العامة رقم ٤١٧/٤٨، بتاريخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، حول إقامة علاقة عمل بين اللجنة الاستشارية للوكلة ومنظمة التحرير الفلسطينية، حضر ممثل المنظمة لأول مرة بصفة مراقب، اجتماع اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وهو منذ ذلك الحين يحضر الاجتماعات المعمالة.

١٩ - وبناءً على طلب الأمين العام، وعملاً بقرار الجمعية العامة رقم ٢١/٤٩ باء، المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٢١/٤٩ سين المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وزعت الوكالة ٥,٥ ملايين دولار من تبرعات المانحين، لـ ٩٠٠٠ فرد في قوة الشرطة الفلسطينية، والتخطيطية تكاليف متكررة معينة في تموز/يوليه ١٩٩٥ بموجب الآلية التقنية المعتمدة، وبالتنسيق التام مع مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة. ولم يتم استلام تبرعات لاحقة لرواتب الشرطة، كما أن ولاية الوكالة بموجب القرار رقم ٢١/٤٩ سين لمواصلة إدارة هذه المدفوعات، انتهت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. والمبلغ الإجمالي الذي وزعته الوكالة منذ بداية العملية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وحتى تموز/يوليه ١٩٩٥، هو ٢٨,٩ مليون دولار. وشملت المساعدات الأخرى المقدمة لقوة الشرطة الفلسطينية، توفير الخدمات الصحية في أريحا، واستخدام إحدى مدارس الأونروا لتدريب رجال الشرطة لفترة قصيرة في تموز/يوليه ١٩٩٥.

٢٠ - وواصلت الأونروا اهتمامها بمواءمة الخدمات مع السلطة الفلسطينية. وفي الاجتماع غير الرسمي لكتاب المتبوعين والحكومات المضيفة في عمان في أيار/مايو ١٩٩٦، عرضت الوكالة استراتيجية المعايدة، وقدمنا تقريراً مفصلاً عن مدى التقدم في هذا المجال حتى تاريخه. وقد بُرِزَ في الاجتماع اتفاق حول المعايدة. واتفق المجتمعون على الحاجة إلى معايدة متواصلة وراسخة في سياسة العمل والتخطيط بين الأونروا والسلطة الفلسطينية، ومع الحكومات المضيفة إلى حد ما. والأهداف الأساسية لعملية المعايدة هي توحيد مستوى البرامج والخدمات، والإسهام في تطوير هيأكل قادرة وفعالة بذاتها. وبينما ينظر إلى جهود الوكالة للمعايدة بصورة شاملة، على الرغم من الاختلاف في الأسلوب والمفهوم بين مناطق عملها الميدانية الخمسة، والحكومات المضيفة والسلطة الفلسطينية بحاجة إلى الاطمئنان إلى أن المعايدة لن تعنى تقليضاً في التمويل، بينما يريد المتبوعون التأكد من أن المعايدة ستتركز على التكاملية، والتناغم، وجدوى التكاليف، لما فيه تحقيق المزيد من الفعالية. وموضوع التصفية النهائية للوكلة بعد إنجاز ولايتها، لا علاقة له بعملية المعايدة. وقد كرر المجتمعون

التعبير عن دعمهم القوي للأونروا وعملها في تقديم المساعدة لللاجئين الفلسطينيين، وباركوا قدرة الوكالة على الاستجابة السريعة للتهديدات الجديدة التي تواجهها، في ظل ظروف متغيرة باضطراد. وكرر المجتمعون أيضاً النتيجة التي توصلوا إليها خلال اجتماع المترعرين في عمان في آذار/مارس ١٩٩٥، وهي أنه من السابق لأوانه تحديد موعد لنهاية وجود الأونروا، لأنه لا يمكن التكهن بالفترة التي تبقى فيها خدمات الوكالة مطلوبة، إلى أن يتم الاتفاق على حل مشكلة اللاجئين.

٢١ - ولطالما دأبت الوكالة على مواءمة الخدمات مع الحكومات المضيفة على المستوى التقني، لضمان الاستخدام الأمثل للموارد، والأداء الأفضل من خلال سياسة عمل وبرامج منسقة. والظروف الخاصة التي نشأت في الضفة الغربية وقطاع غزة مع قيام السلطة الفلسطينية، أتاحت للوكالة اتخاذ خطوات أكثر طموحاً وتعلماً نحو المعايدة. وقد اعتمدت الوكالة نوع متعدد الجوانب، يركز على اتصالات رفيعة المستوى بين دوائر البرامج لدى الوكالة وممثلاتها لدى السلطة الفلسطينية، وعلى آليات التنسيق الرسمي في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية، وتقاسم الموارد البشرية، والتخطيط المشترك، وتحديد البُنى الأساسية، وتبني معايير السلطة. والتقدم الملحوظ الذي تحقق خلال الفترة المستعرضة، والمبين تفصيلاً في الفرع الثاني من هذا التقرير، شمل عدة منجزات جديرة باللحظة. وقد تم التوصل إلى اتفاق بين الأونروا والسلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي، على أن مستشفى غزة الأوروبي سيصبح في النهاية جزءاً لا يتجرأ على النظام الصحي لدى السلطة، وهو إجماع يكفل أن هذا المستشفى سيقوم بالإسهام الأقصى الممكن في البُنى الأساسية الصحية في قطاع غزة. إلا أن استمرار الموارد المتوافرة لإنجاز المستشفى وتفطيم تكاليفه الجارية تبقى مصدر قلق، وبخاصة أنه من المتوقع إنجاز المستشفى وتجهيزه قبل نهاية عام ١٩٩٦. وقد تم اتخاذ عدد من الإجراءات أيضاً لجعل خدمات التعليم في الوكالة منسجمة مع مثيلاتها لدى السلطة الفلسطينية، بما في ذلك اعتماد الخطط الدراسية لدى السلطة، واستخدام الكتب المقررة لديها. وقد جرى تزويد السلطة بسبعين سيارات إسعاف كخطوة نحو إيجاد نظام موحد للإسعاف.

٢٢ - وواصلت الأونروا مشاركتها الناشطة في جهود متعددة الأطراف لدعم عملية السلام، والإسهام في تحسين الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية بين اللاجئين الفلسطينيين. وقد تمثلت الوكالة في وفد الأمم المتحدة إلى اجتماع المجموعة الاستشارية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي انعقد في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وفي الاجتماع الثامن لمجموعة العمل متعددة الأطراف حول مسألة اللاجئين، الذي انعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وفي الاجتماعات التي عقدتها مجموعة العمل بين الجلسات، وفي المؤتمر الوزاري حول المساعدة الاقتصادية للشعب الفلسطيني، المنعقد في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقد أعربت مجموعة العمل متعددة الأطراف عن دعمها القوي لعمل الأونروا وهيئات أخرى في الأمم المتحدة على صعيد تقديم المساعدة لمجتمعات اللاجئين، وأكّدت على أهمية تأمين التمويل الكافي للوكالة في المستقبل. كما شاركت الوكالة في مبادرات تنسيق العون متعددة الأطراف للضفة الغربية وقطاع غزة، الذي سهله مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، ووفرت أعمال السكرتارية لمجموعة العمل المنشقة عن لجنة تنسيق العون المحلي حول البيئة، وقامت بدور ناشط في مجموعات العمل المعنية بالصحة والتعليم والبني الأساسية والإسكان. وفي مواجهة آثار الإغلاق المطول للضفة الغربية وقطاع غزة، قامت مجموعة العمل المنشقة عن لجنة تنسيق العون المحلي حول إيجاد فرص العمل، بإعداد سلسلة من مقترنات المشاريع الهادفة إلى إيجاد فرص العمل، من خلال إجراءات

تتراوح من البرامج التدريبية إلى حملات النظافة، وذلك بمشاركة ذاتية من الأونروا، وأسهمت الأونروا أيضاً في تحضير عدد من الأوراق حول الاستراتيجيات الميدانية، وقوائم بأولويات مشاريع الأمم المتحدة، ليُصار إلى تقديمها للمتبرعين في أواخر عام ١٩٩٦، وقد هيأت هذه الاجتماعات اتصالات مفيدة مع المتبرعين، والسلطة الفلسطينية، ومحاربين آخرين، كما هيأت الفرصة لعرض قوائم أولويات مشاريع الوكالة، ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المتبادل.

٤٣ - وتوسيجاً لعملية بدأت في عام ١٩٩٢، دخلت الأونروا مرحلة جديدة من تاريخها، بعودة رئاستها إلى منطقة العمليات، عملاً بقرار الأمين العام للأمم المتحدة، وقرار الجمعية العامة رقم ٣٥٤٩، بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ورقم ٢٨٥٠ هـ، بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. فللمرة الأولى منذ نقل الرئاسة من بيروت في عام ١٩٧٨، تستقر الوكالة كلها ضمن منطقة العمليات. وقد اعتبرت عودة الرئاسة وسيلة تثبت التزام الأمم المتحدة بعملية السلام، وتأكيد ثقتها في السلطة الفلسطينية، فضلاً عن إسهامها في التنمية الاقتصادية لقطاع غزة. وبالنسبة للأونروا، فإن النقل سيؤدي إلى وفر ناتج عن أسباب عديدة بينها التكاليف الأدنى للموظفين، وإلى تسهيل التفاعل مع المحاربين الأساسيين للوكالة، وفيما بين مكوناتها. وقد بدأت التحضيرات لتنفيذ النقل النهائي في مطلع شباط/فبراير ١٩٩٦، حين أُعلن عن الموعد المستهدف للنقل، وهو ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، ولتسريع إنجاز مبني من أربعة طوابق لاستيعاب الرئاسة في غزة، كان قد بدأ العمل ببنائه في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، اعتدَّ في إنجازه العمل بخطام الفتريين. وقد بذلك جهود كبيرة للاقادة من الفرصة التي يتيحها النقل لتنظيم عمليات الرئاسة، وبلوغ التكامل بينها وبين أعمال الأقاليم، وتحقيق وفر فيما يتصل بالتكاليف الطويلة الأجل. وأُعطيت الأولوية لتركيب جهاز اتصالات فضائية، وأجهزة اتصالات لاسلكية أخرى، ضرورية لتأمين اتصالات صوتية ومعلوماتية جيدة ضمن منطقة العمليات وخارجها.

٤٤ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٦، تم نقل مكتب المفوض العام، ودوائر الإدارة والموارد البشرية، والشؤون القانونية، والمالية، ومكتبي العلاقات الخارجية والإعلام من فيينا إلى غزة. وانضم مكتب نظم المعلومات، وأمانة صندوق التوفير، ومجلس الاستئناف المشترك، ووحدة المحفوظات إلى مقر الوكالة في عمان، حيث تستقر دوائر البرامج الأساسية الثلاثة وعدد من مكاتب الدعم. وبلغ عدد الموظفين المنقولين إلى غزة ٨١ موظفاً، بينهم بعض الموظفين الضروريين، بعقود قصيرة الأجل، لتسهيل عملية النقل. وُنُقل إلى عمان ستة موظفين، فيما تم تعيين موظفين محليين إضافيين في كلاً المواقعين. وتقرر إعادة التئام اللجنة الاستشارية في عمان، حيث يوفر الخدمات لها موظفو المقر. وقد توصلت الجهود طوال الفترة المستعرضة للحصول على تمويل خاص للنقل، انسجاماً مع موقف المتبرعين للوكالة و موقف اللجنة الاستشارية بعدم تمويل النقل من الميزانية العادلة للأونروا. وحتى أواسط عام ١٩٩٦، كانت الوكالة قد تسلمت ٩,٦ مليون دولار من التبرعات والتبرعات، لتغطية ميزانية إجمالية للنقل قدرها ١٣,٥ مليون دولار. وعلى امتداد العملية، أُولت الوكالة أهمية قصوى لضمان قدرة الرئاسة على العمل بفعالية في المدى البعيد من مقرها في غزة. وهمها الأساسي في هذا الشأن هو مجموعة القيود على عمليات الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة. والوكالة تقدر جهود السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية لتسهيل النقل وتعجيله، وبخاصة التخلص السريع لمعظم شحنات الرئاسة من جانب السلطات الإسرائيلية.

- ٢٥ - وقد واصل الوضع المالي للوكلة تدهوره، إذ شهد عجزاً قدره ٤,٨ ملايين دولار، مقيداً العام ١٩٩٥، وعجزاً متتالياً رابعاً في الميزانية، متوقعاً لعام ١٩٩٦. ومُجمل القول أن أرقام العجز تشير إلى أن بعض المانحين لا يستطيعون زيادة تبرعاتهم بما يواكب النمو السنوي في ميزانية الأونروا، وقدره ٥ في المائة، أي الحد الأدنى الممكن من الزيادة اللازمة لتمكين الوكلة من الحفاظ على الخدمات عند مستوياتها الراهنة، لمواجهة النمو السكاني الطبيعي بين اللاجئين، واحتواء التضخم المالي. وهناك عدد من العوامل التي ميزت الفترة المستعرضة، والتي أثرت أيضاً على الوضع المالي للوكلة، ومن بينها النفقات الضرورية الزائدة عن المبالغ المرصودة في الميزانية، بسبب المتطلبات غير المتوقعة في منطقة العمليات، وعدم دفع تبرع معقود قيمته ٢,٦ مليون دولار من جانب أحد كبار المانحين، وعدم استرداد الوكلة، لرسوم الموانئ وضريبة القيمة الإضافية. وفضلاً عن ذلك، فإن الوكلة، بموافقة المانحين، بدأت مع ميزانيتها للعامين ١٩٩٦-١٩٩٧ تضمين بند قيمته ١٢,٧ مليون دولار كل سنة، لتفطية مبلغ ١٢٧ مليون دولار، كمستحقات تدفع للموظفين لدى التصفية النهائية للأونروا. والتأخيرات والنقص في تمويل نقل رئاسة الوكلة، ومشروع مستشفى غزة الأوروبي، استلزمما اقتراض من أموال الصندوق العام، مما زاد من صعوبة الوضع المالي للوكلة.

- ٢٦ - ولمواجهة عجز أصبح الآن مركباً، بذلت الوكلة خلال الفترة المستعرضة جهوداً حثيثة لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات. فتوصلت معظم التدابير التقشفية المفروضة في السنوات الماضية، وقيمتها الإجمالية ١٤,٢ مليون دولار. وأرجئت زيادات المرتبات، وقدرها ١٢ مليون دولار، من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦. وتأثرت الوكلة أيضاً بأسلوب احتواء التكاليف الذي طبّقته الأمم المتحدة في ميزانيتها العادية. وقد أدى الفشل في تحسين الوضع المالي للوكلة إلى تطبيق تدابير تقشفية أخرى بقيمة ٩ ملايين دولار في حزيران/يونيه ١٩٩٦، شملت تجميد شغل وظائف معينة، وتقليلات في بند الميزانية المرصودة للبناء، والصيانة، والاستئناف، والمواد الطبية، والعمل الموقت، والأكياس، والحواسيب، والمعدات والتجهيزات. لكن الوكلة ظلت حتى أوائل عام ١٩٩٦ تواجه عجزاً قيمته التقديرية ٤٥,٢ مليون دولار، ويكون من عجز أساسي قدره ٩,٣ مليون دولار، ومن ٢٣,٢ مليون دولار، هو كلفة إعادة التدابير التقشفية المستحدثة في شباط/فبراير ١٩٩٣، وحزيران/يونيه ١٩٩٦، ومن مبلغ ١٢,٧ مليون دولار وهو اعتماد لتعويضات نهاية الخدمة.

- ٢٧ - وفي هذا السياق، تعاظم فلق الوكلة حيال الأثر التراكمي لأرقام العجز وإجراءات التقليص في السنوات الأخيرة على نوعية خدمات الوكلة لللاجئين الفلسطينيين. وقد حال عدم توافر التمويل الكافي دون توسيع الخدمات بشكل يتناسب مع المطالب. والجولات المتتالية من شد الحزام، واصلت خفض مستوى الخدمات، وأدت إلى زيادة التكاليف على المدى البعيد. والضوابط الصارمة على الوظائف وزيادات الرواتب، جعلت أعباء العمل تتجاوز المقاييس المرعية، وزادت صعوبة اجتذاب الموظفين المحليين المؤهلين، أو الاحتفاظ بهم لتشغيل البرامج بشكل جيد، وبخاصة أولئك الموظفون ذوو الخبرات المتخصصة كالمهندسين والمعلمين والمحاسبين. وقد عانت المدارس من اكتظاظ شديد مزمن، ونسبة عالية من العمل بنظام الفترتين، ونقص في عدد المعلمين، وفي الطاقة الإدارية والتوجيهية. وبقيت المرافق الصحية مثقلة بأعباء، حيث استقبل الطبيب الواحد ما معدله ٩٤ مريضاً في اليوم. واستلزم الأمر تطبيق ضوابط صارمة على نظام الاستئناف. والباحثون الاجتماعيون الذين تعامل كل منهم مع ٢٥٠ عائلة من حالات العسر الشديد، لم يستطيعوا تخصيص الاهتمام الكافي للمستفيدين. وإضراب الأسابيع الثلاثة، الذي نفذه موظفو الوكلة في الضفة الغربية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وانتهى بمنع زيادة

في المرتبات نسبتها ٨ في المائة في الضفة الغربية وقطاع غزة، دليل على الصعوبات التي واجهتها الوكالة على صعيد مستويات الرواتب. والتقليليات في المبالغ المخصصة للصيانة، أدت إلى التصدع والاهتراء المبكرين للمرافق والمعدات، بينما أثرت التقليليات في مخصصات السفر والتدريب على قدرة المديرين على توفير الارشاد والدعم التقني لموظفيهم. كما أدت التقليليات في طاقات التدقيق إلى إضعاف قدرة الوكالة على ضبط عملياتها ومراقبتها.

٢٨ - والأثر التراكمي للعجز والتدابير التقشفية في السنوات الأخيرة أوشك أن يحرف قدرة الوكالة على مواصلة مهماتها الأساسية حيال اللاجئين، بشكل ينسجم مع ولايتها ودورها التقليدي. ولم يكن هذا الوضع عابراً، ففي غياب التمويل الإضافي لمعالجة الخلل بين الإيرادات والنفقات، وجدت الوكالة نفسها أمام أحد خيارين، إما الانزلاق نحو الإفلاس فيما هي تترك مستوى خدماتها ونوعيتها يتراجعان باضطراد، وإما اتخاذ القرار الصعب بالانسحاب كلياً من بعض البرامج الأساسية أو المجالات الأخرى. وبما أن الوكالة اعتبرت عاملاً أساسياً للاستقرار في المنطقة، ومصدراً هاماً لدعم عملية السلام، فإن أي تقليص كبير في خدماتها سيترك انعكاسات متيرة للقلق البالغ. وفي ظل الوضع الراهن، فإن آية خطوة من هذا النوع ستُعتبر تصفية مبكرة للوكالة قبل حل مشكلة اللاجئين، وتتكرا من جانب المجتمع الدولي للتزاماته نحو مجتمعهم. كما أنها ستلقي أعباءً قبل أوائلها على كواهل الحكومات المضيفة والسلطة الفلسطينية، وتسيء إلى احتمالات المواجهة مع السلطة.

٢٩ - وفي الوقت نفسه، فإن المحافظة على الواقع الراهن قد يقود الوكالة تقنياً إلى الإفلاس. وقد أصبح ملحوظاً تردي علاقات الوكالة بمجتمع اللاجئين، نتيجة التدهور المنظور في الخدمات. كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها رقم ٢٨/٥٠ ألف، لاحظت بقلق عميق مشكلة العجز المركب الذي تواجهه الوكالة، لأنه ينذر بتراجع شبه حتمي في الأوضاع المعيشية لللاجئين الفلسطينيين، ويترك انعكاسات ممكنة على عملية السلام. لذا، فقد وجهت دعوة عاجلة إلى جميع الحكومات، تحثها فيها علىبذل كل جهد سخي ممكن، لمواجهة المتطلبات المرتفعة للوكالة، بما فيها تكاليف نقل رئاستها إلى غزة. وفي هذا الصدد، بقي هناك تفاوتاً ملحوظاً بين التمويل السخي المتوافر للمشاريع الرامية إلى تحقيق أهداف عديدة بينها تطوير البنية الأساسية للوكالة، وبين القيود المالية الضاغطة على أنشطتها المحورية. وهذا الخلل في التمويل يعني، على سبيل المثال، أن الوكالة تستطيع استبدال أبنية مدرسية جديدة بأخرى متصدعة، لكنها لا تستطيع توظيف المعلمين لها. وكان من الضروري جداً للوكالة والمتربيين والحكومات المضيفة أن يعيدوا مراجعة الأولويات واستكشاف الخيارات والبدائل لحل المشكلة. ومن المقرر عقد اجتماع لمعالجة هذه القضايا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٣٠ - ولتعزيز الاعتماد على النفس في مجتمع اللاجئين، وضمان استمرارية برامج الأونروا وخدماتها لمدى أطول، واصلت الوكالة تركيزها على مشاركة المجتمع المحلي، كعامل أساسى في أنشطتها للتنمية الاجتماعية. ومن خلال هذه المشاركة، التي شكلت قيمة إضافية لنتاج الوكالة الفائض عن ذلك الممول من المتربيين، سعت الوكالة إلى إشراك اللاجئين بفعالية في توفير الخدمات، ومساعدة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين على تولي مسؤولية أكبر تجاه مستقبله، والتأكد من استمرارية برامجها وخدماتها في ظل أجواء متغيرة باضطراد. وحيثما كان ملائماً وممكناً، طلب إلى اللاجئين تقديم أي شكل من أشكال المساعدة في توفير الخدمات التي يضيدون منها. وقد ذُوّل التلامذة اللاجئين تبرعات طوعية لاستخدامها في تحسين الأبنية المدرسية وتوفير المعدات والتجهيزات

الإضافية لها، باستثناء قطاع غزة. وأسمم المرضى في تكاليف خدمات الرعاية الطبية بالمشاركة في تغطية تكاليف الاستشفاء والفحوصات الطبية المتخصصة والعلاج. ولم تطبق التبرعات الرمزية أو المشاركة في التكاليف على حالات العسر الشديد.

٣١ - وعززت الوكالة قدرة المجتمع المحلي على خدمة ذاته عبر بناء المؤسسات وسواء من المبادرات وأدارت اللجان المحلية أكثر من ٦٠ في المائة من مراكز برامج المرأة، فضلاً عن إدارتها جميع مراكز التأهيل الاجتماعي وأنشطة الشباب، فيما قدمت الوكالة الدعم المالي والتقني، وعززت بفعالية الإدارة الذاتية والاستقرار المالي لتلك المراكز. وبموجب برامج العون الذاتي لاستصلاح المأوي وتعبيد الطرقات وربط المأوي بالشبكات الداخلية للمياه والمجاري، وفرت الوكالة المواد والمساعدة التقنية، فيما قام المجتمع المحلي بالعمل. ونفذت المتطوعون أعمال الصيانة والتحسينات لمراافق التعليم في الوكالة، وعملوا كمعلمين بدلاً من خلال الإغلاقات في الضفة الغربية، ونظموا دورات في مراكز برامج المرأة، وقاموا بدور العاملين في التأهيل الاجتماعي، وشاركوا في أنشطة التربية الصحية والتوعية. وحظي مستشفى قلقيلية في الضفة الغربية بدعم المجتمع المحلي بشكل خاص، بما في ذلك توفير خدمات إضافية من موظفين فنيين، وتوفير العمالة الماهرة للصيانة الروتينية، وتقديم المعدات والأثاث. وقدمت بلدية قلقيلية بعض الأبنية والمراافق وخدمات الصحة العامة للمستشفى مجاناً، مقابل السماح للمرضى من غير اللاجئين الفقراء بالمعالجة في المستشفى. وأفادت البُنى الأساسية للوكالة، وبخاصة في مجال التعليم، من تبرعات خاصة لبناء المراافق وتحسينها، ومن تبرعات المعدات والتجهيزات وموقع البناء.

٣٢ - خلال الفترة المستعرضة، أولت الوكالة مزيداً من الاهتمام بانعكاسات الوضع الناشيء الذي عملت في ظله منذ توقيع إعلان المبادئ<sup>٤</sup>. فاحتمال التوصل إلى حل متفق عليه، وبالتالي إنجاز ولاية الوكالة، وقيام السلطة الفلسطينية كشريك وثيق للوكالة، ونشوء أجواء دولية تميزت بميزانيات منخفضة ل المساعدات، وعدة رئاسة الوكالة إلى منطقة العمليات في إطار ترتيبات ثنائية المقر، شكلت كلها عوامل سياسة معينة، وأهمية تشغيلية للأونروا. وكان هناك توافق على أن الهيكليات القائمة بحاجة إلى التحسين، لتمكين الوكالة من مواجهة التحديات الراهنة ومواصلة أدوارها بفعالية في المرحلة المقبلة. واعتبرت عقلنة الهيكليات، وتنظيم العمليات، وإعادة تقييم الإجراءات الإدارية والتنظيمية، جوانب أساسية للمجالات التي تتطلب تحسينات جوهرية. وفي أعقاب عدد من أعمال التقييم الداخلي والخارجي لجواب من عمليات الوكالة، وفي ضوء مباحثات مكثفة بين كبار المديرين، قرر المفوض العام إجراء مراجعة للتنظيم الإداري بمساعدة مستشارين خارجيين. ومن المأمول لهذا الإجراء أن يعزز الإصلاحات المؤسساتية التي تجعل الأونروا أكثر استجابة لاحتياجات اللاجئين الفلسطينيين، وأكثر تكييناً لتطورات الوضع على الأرض. وقد لقيت خطة الوكالة لمراجعة التنظيم الإداري تأييداً قوياً من المجتمع غير الرسمي الذي انعقد في عمان في أيار/مايو ١٩٩٦.

٣٣ - وبقيت علاقة الأونروا مع الحكومة الأردنية ممتازة، حيث تميزت بالتعاون الوثيق في مجالات مختلفة، وبالدعم الناشط من الحكومة لأعمال الوكالة. وظل اللاجئون في الأردن، وهو الأكثر من أي إقليم آخر، يتمتعون بالإفادة من خدمات الحكومة، وبمستوى معيشي عالٍ نسبياً، على الرغم من ملاحظة بعض التدهور في أوضاعهم الاجتماعية - الاقتصادية. وواصل اللاجئون هناك سعيهم إلى استكمال ملفات تسجيلهم ونقل أطفالهم من مدارس الوكالة إلى المدارس الحكومية، وهي توجهات لاحظها تقرير السنة الماضية. وبناءً على طلب السلطات الأردنية

والفلسطينية، علقت الوكالة تنفيذ قرارها بتجميد قبول طلبة جدد في كلية العلوم التربوية في مركز تدريب عمان، وتعهدت بالسعي للحصول على تمويل خاص لهذه الكلية. ومن المقرر أن تتخـرـج المجموعة الأولى من المتدربيـن أثـنـاء الخـدـمة في كلـيـة العـلـوم التـرـبـوـيـة، في آب/أغـسـطـس ١٩٩٦، بـشـاهـدـة جـامـعـيـة معـتـمـدة في التـرـبـيـة. وحققت الوكالة هـدـفـها في استـبدـال جـمـيع الأـبـنـيـة المـدـرـسـيـة الجـاهـزـة المتـصـدـعـة في الأـرـدن، وأـنـشـأـت أـرـبـعـة مـرـاـكـز جـديـدة لـبـطـيـئـي التـعـلـم. وـتم تـعـدـيل نـسـبـة التـبرـعـات في المؤـسـسـات التـعـلـيمـيـة لـدى الوـكـالـة في الأـرـدن. وـواصلـت الوـكـالـة والـادـارـة الـحـكـومـيـة الأـرـدـنـيـة لإـدـارـة الشـؤـون الـفـلـسـطـيـنـيـة تـعاـونـهـما الـوثـيقـة في مـشـروـع لـتـحـسـين أـوضـاع الصـحة الـبـيـئـيـة في الـمـخـيمـات، بـهـدـفـ تـكـمـلـة مـبـادـرـات الـحـكـومـة في هذا الـمـجـال. وـقد أـفـادـت الـحـكـومـة الأـرـدـنـيـة أـنـهـا أـنـفـقـت ٢٦٣ مـلـيـون دـولـار عـلـى خـدـمـات لـلـاجـئـين الـفـلـسـطـيـنـيـين وـالـأـشـخـاص النـازـحـين خـلـال الـفـتـرـة الـمـسـتـعـرـضـة، شـملـتـ التـعـلـيمـ، وـدـعمـ الـوقـودـ، وـالـرـعـاـيـةـ الـصـحـيـةـ، وـدـعمـ الـكـهـرـبـاءـ، وـمـسـاعـدـاتـ غـذـائـيـةـ، وـمـسـتـلزمـاتـ الـأـمـنـ وـالـدـفـاعـ، وـالـخـدـمـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ، وـشـبـكـاتـ الـمـيـاهـ وـالـمـجـارـيرـ، وـمـشـارـيعـ وـخـدـمـاتـ مـتـنـوـعةـ أـخـرىـ فيـ الـمـخـيمـاتـ. وـبـلـغـتـ مـيـزـانـيـةـ الـأـوـنـرواـ لـلـبـرـامـجـ الـجـارـيـةـ فيـ الـأـرـدنـ لـعـامـ ١٩٩٦ـ ماـ مـجـمـوعـهـ ٧٤,٣ـ مـلـيـونـ دـولـارـ. وـقد رـحـبـتـ الـوـكـالـةـ بـتـوـقـيـعـ الـحـكـومـتـيـنـ الـإـسـرـائـيلـيـةـ وـالـأـرـدـنـيـةـ عـلـى سـلـسلـةـ مـنـ اـقـفـاقـاتـ الـتـعـاـونـ تـنـفـيـذاـ لـمـعـاهـدـةـ السـلـامـ بـيـنـهـمـاـ فيـ تـشـريـنـ الـأـوـلـ/ـأـكتـوبـرـ ١٩٩٤ـ.

٣٤ - ولم يطرأ أي تحسن على الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، الذين ظلوا يواجهون إمكانية محدودة في الإفادة من خدمات القطاع العام، وقيودا على النشاط التجاري وقطاعات كثيرة من فرص العمل. وقد تجلـى سـوءـ الأـوضـاعـ الـمـعـيشـيـةـ وـالـسـكـنـيـةـ فيـ الـمـخـيمـاتـ منـ خـلـالـ الـطـلـبـ الـمـتـزاـيدـ عـلـىـ مـسـاعـدـاتـ الـعـسـرـ الشـدـيدـ وـاسـتـصـلـاحـ الـمـأـويـ، عـلـمـاـ أـنـ فـيـ لـبـانـ أـعـلـىـ نـسـبـةـ (١٠ـ فـيـ الـمـائـةـ)ـ مـنـ الـلـاجـئـينـ الـمـلـتـحـقـينـ بـبـرـنـامـجـ الـعـسـرـ الشـدـيدـ. وـلـمـ يـجـرـ تـطـبـيقـ النـسـبـةـ الـمـنـتـقـحةـ لـلـمـشارـكـةـ فيـ تـغـطـيـةـ تـكـالـيفـ الـاستـشـفـاءـ عـلـىـ إـقـلـيمـ لـبـانـ، نـظـرـلـلـضـائـقـةـ الـحـادـةـ فيـ هـذـاـ إـقـلـيمـ، حـيـثـ بـقـيـتـ الـأـوـنـرواـ الـمـصـدـرـ الـوـحـيدـ لـلـرـعـاـيـةـ الـصـحـيـةـ لـلـاجـئـينـ الـفـلـسـطـيـنـيـينـ. وـقـمـ اـتـخـاذـ خـطـوـاتـ أـولـيـةـ حـوـلـ مـشـرـوـعـ لـتـحـسـينـ أـوضـاعـ الـصـحـةـ الـبـيـئـيـةـ فـيـ ثـمـانـيـةـ مـخـيمـاتـ، فـيـمـاـ تـمـ إـنـجـازـ شـبـكةـ الـمـجـارـيرـ الـدـاخـلـيـةـ فـيـ مـخـيمـ الـبـصـنـ. وـجـرـىـ نـقـلـ الـمـكـتبـ الـإـقـلـيمـيـ فـيـ لـبـانـ وـمـسـتـوـدـعـاتـ الـمـرـكـزـيـةـ إـلـىـ مـجـمـعـ جـدـيدـ، كـمـاـ تـمـ تـزوـيدـ الـإـقـلـيمـ بـقـاعـةـ مـعـلـومـاتـيـةـ مـحـوـسـبـةـ لـلـتـسـجـيلـ. وـالـقـرـارـ الـذـيـ اـتـخـذـهـ الـحـكـومـةـ الـلـيـبـيـةـ فـيـ آـبـ/ـأـغـسـطـسـ ١٩٩٥ـ، بـضـرـورةـ مـغـادـرـةـ الـفـلـسـطـيـنـيـينـ لـلـبـلـادـ، كـانـ لـهـ أـثـرـ خـاصـ عـلـىـ لـبـانـ، لـأـنـ الـكـثـيرـيـنـ مـنـهـمـ كـانـواـ مـقـيـمـيـنـ هـنـاكـ سـابـقاـ. وـمـنـذـ ذـلـكـ الـحـينـ، بـدـأـتـ الـسـلـطـاتـ الـلـبـانـيـةـ تـطـلـبـ مـنـ الـلـاجـئـينـ الـفـلـسـطـيـنـيـينـ الـذـيـنـ يـحـمـلـونـ وـثـائقـ سـفـرـ لـبـانـيـةـ، وـالـرـاغـبـيـنـ فـيـ الـخـرـوجـ مـنـ لـبـانـ أوـ الـعـودـةـ إـلـيـهـ، أـنـ يـحـصـلـوـاـ سـلـفاـ عـلـىـ تـأشـيـرـةـ لـذـلـكـ الـغـرضـ. وـكـانـ مـنـ بـوـاعـثـ قـلـقـ الـوـكـالـةـ أـيـضاـ، نـشـرـ قـانـونـ جـدـيدـ لـلـإـيجـارـاتـ، بـغـيـةـ تـطـبـيقـهـ عـلـىـ الـمـنـظـمـاتـ الـدـولـيـةـ. وـإـذـاـ تـمـ تـطـبـيقـ هـذـاـ قـانـونـ عـلـىـ أـبـنـيـةـ الـوـكـالـةـ، فـإـنـهـ سـيـؤـديـ إـلـىـ زـيـادـةـ كـبـيرـةـ فـيـ تـكـالـيفـ إـيجـارـاتـ مـرـافـقـهاـ، وـبـخـاصـةـ الـمـدارـسـ. وـاحـتـفـظـتـ الـوـكـالـةـ بـعـلـاقـةـ بـنـاءـةـ جـداـ مـعـ الـحـكـومـةـ الـلـبـانـيـةـ، الـتـيـ أـفـادـتـ بـدـورـهـاـ أـنـهـاـ أـنـفـقـتـ ٤٩٧٠٠٠ـ دـولـارـ عـلـىـ إـدـارـةـ وـاسـتـبـجاـرـ مـوـاـقـعـ الـمـخـيمـاتـ لـلـاجـئـينـ الـفـلـسـطـيـنـيـينـ، فـضـلـاـ عـنـ نـفـقـاتـ إـضافـيـةـ عـلـىـ الـتـعـلـيمـ وـالـأـمـنـ، إـلـىـ جـانـبـ مـدـفـوعـاتـ الصـنـدـوقـ الـمـركـزـيـ لـلـمـهـجـرـيـنـ. وـبـلـغـتـ مـيـزـانـيـةـ الـبـرـامـجـ الـجـارـيـةـ لـدىـ الـوـكـالـةـ فـيـ لـبـانـ ٣٩,٩ـ مـلـيـونـ دـولـارـ لـعـامـ ١٩٩٦ـ.

٣٥ - وقد شهد الوضع الأمني في لبنان تدهورا ملحوظا خلال الفترة المستعرضة، نتيجة تصعيد الصراع في المنطقة الخاضعة لسيطرة إسرائيل في جنوب لبنان. ففي أعقاب تزايد حوادث العنف التي طالت مناطق

المدنيين على جانبي الحدود، بتعرضها للاعتداءات المتبادلة، وقعت جولة من الأعمال العدوانية في الفترة ما بين ١١ و ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وأفادت التقارير أن نحو ٣٠٠ شخص من المدنيين اللبنانيين، نزحوا عن بيوتهم بسبب القتال الذي تركز في جنوب لبنان، وترافق مع اعتداءات إسرائيلية متفرقة في أماكن أخرى من البلاد، بينما ببروت، ومع أنه لم يحدث نزوح جماعي بين اللاجئين الفلسطينيين لحسن الحظ، فإن الأونروا نفذت عملية إغاثة طارئة، استجابة لاحتياجات الإنسانية الناشئة عن الصراع. فقد تم توزيع المواد الغذائية الأساسية والمواد الطبية وسواها لما يقارب ١٣٠٠ عائلة من اللاجئين في منطقتي صيدا وصور، على مدى ثلاثة أسابيع، بحماية مسلحة وفرتها قوات الأمم المتحدة الموقته في لبنان. واتخذ نحو ٦٠٠ نازح، ثلثهم من اللاجئين الفلسطينيين، ملجاً في ثلاث مدارس للوكالة في صيدا، ومدرسة في ببروت. وتم توفير الدعم السوقي لتلبية احتياجات النازحين بناءً على طلب هيئات حكومية، ومنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة وبعض المنظمات غير الحكومية. وقد عطل القتال بعض العمليات العادلة للوكالة، مما استلزم عدة إجراءات بينها تمديد السنة الدراسية للتعويض عن إغلاقات المدارس.

٣٦ - وتوصلت درجة عالية من التعاون بين الأونروا وحكومة الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المستعرضة. وتم إيلاء اهتمام خاص بالقطاع الصحي، حيث تعاونت الوكالة مع وزارة الصحة على مكافحة الأمراض وضبطها، وفي مجال تنظيم الأسرة. وتنامي بشكل ملحوظ برنامج الادخارات والقروض المضمونة جماعياً. ودفعت الوكالة ضريبة الوقود التي كانت موضع خلاف، لتمكن من تسجيل آلياتها في الإقليم، فتحمّلت بذلك تكاليف إضافية قدرها ٧٨٠٠ دولار، ولذالت المساعي جارية لحل هذه المسألة. وتواصل انتقال عائلات اللاجئين من مخيم جرمانا إلى مشروع سكني في الحسينية. وفي آذار/مارس ١٩٩٦، جرى تعديل السعر المتداول لتبديل العملات إلى الليرة السورية، بحيث تم استخدام عائدات هذا التعديل في التخفيف من العجز المالي للوكالة. وأفادت الحكومة أنها أدنقت خلال الفترة المستعرضة ٣٧,٨ مليون دولار كخدمات للاجئين الفلسطينيين، شملت التعليم وتكاليف التجهيزات، والأراضي، والإسكان ولوازمه، والأمن، والإدارة، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية وتكاليف أخرى. وبلغت ميزانية الوكالة للبرامج الجارية في الجمهورية العربية السورية ٢٧,٣ مليون دولار لعام ١٩٩٦.

٣٧ - واحتفظت الأونروا بتعاون وثيق مع عدد من وكالات الأمم المتحدة، بينها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، ومنظمة الصحة العالمية. وقد وافقت اليونيسكو ومنظمة الصحة العالمية توفير المساعدة التقنية لبرنامجي التعليم والصحة في الأونروا، من خلال إعارتها عدداً من الموظفين بين أمور أخرى. وخلال الفترة المستعرضة، شملت مبادرات خاصة فيما بين الوكالات، الجهد المشترك من جانب الأونروا ومنفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لمراقبة وضع الفلسطينيين المطلوب منهم مغادرة الجماهيرية العربية الليبية، ودعم قوة الأمم المتحدة الموقته في لبنان لعمليات المساعدة الإنسانية الطارئة التي نفذتها الأونروا هناك، والتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بشأن الجوانب المتصلة بأمن موظفي الأمم المتحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد عززت الوكالة الجزء المتصل بالسلام في برامجها التعليمي، بتوزيع مختارات من المواد التي أعدتها اليونيسكو لاستخدامها في مدارس الوكالة ومراكم التدريب التابعة لها، وبخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأفادت برامج الوكالة أيضاً من التعاون والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية

الدولية والمحلية في الأقاليم الخمسة للعمليات. وأبقيت الأونروا على الاتصالات الجارية مع جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وشاركت الوكالة في الاجتماع العام حول التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الذي انعقد في فيينا في تموز/يوليه ١٩٩٥، كما شاركت في الاجتماع المشترك الخامس بين الأونروا والجامعة العربية حول الخدمات التعليمية لللاجئين الفلسطينيين، الذي انعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، واشتركت مع الجامعة العربية واليونيسكو في رعاية حلقة دراسية حول تعليم الفلسطينيين في حزيران/يونيه ١٩٩٦. ومن خلال المجلس الوزاري للجامعة العربية، طلب المفوض العام للأونروا إلى الحكومات العربية أن تزيد تبرعاتها للميزانية العادلة في الوكالة إلى ما مجموعه ١٠ ملايين دولار في عام ١٩٩٦. وشارك المفوض العام أيضاً في الاجتماع الثاني لفريق الشخصيات البارزة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، حيث قرأت اللجنة المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والعلم والتكنولوجيا.

٣٨ - وفي أواسط عام ١٩٩٦، أصبحت التطلعات لللاجئين الفلسطينيين والوكالة أقل تفاوتاً مما كانت عليه قبل سنة. فنقطة التحول في مصير اللاجئين الفلسطينيين، التي كانت قد ظهرت في الأفق آنذاك، لم تتحقق. وفيما كانت الوكالة سابقاً تأمل بمزيد من التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، وباستكمال الانعكاسات الإيجابية لحل مسألة اللاجئين الفلسطينيين، أصبحت الآن تواجه أجواءً هشة، تتميز بالقلق المتزايد حول الأمن، والتركيز على المصالح المتضاربة أكثر من المصالح المتكاملة بين الأطراف المعنيين، والتساؤل عن فعالية المسار الذي بدأ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

٣٩ - وعلى الرغم من الخطوات المشجعة، فإن الحل الشامل لمشكلة اللاجئين يبدو أبعد منه في أي وقت مضى. فاللاجئون لم يستطعوا حتى الآن أن يتمتعوا بتحقيق الوعود الكاملة لعملية السلام، بل إنهم مازالوا يواجهون مزيداً من القيود وانخفاضاً في المستويات المعيشية. وبالنسبة لغالبية اللاجئين، فإن تلبية احتياجاتهم الأساسية وهي التعليم للأطفال والشباب، ومقدار أساسي من الصحة والرعاية الاجتماعية، وفرصة كسب العيش والقدرة على الاكتفاء الذاتي- تتطلب مزيداً من النضال. وبمقدار ما يمكن رؤيته، فإن أفضل أمل بالتحسين على هذا الصعيد يمكن في استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط وفقاً لإطار العمل المتفق عليه. ومناواعات الوضع النهائي بشكل خاص، تنتهي على احتمال التقدم نحو حل ذاتي لمشكلة اللاجئين وسواءها من المسائل.

٤٠ - وبالمشاركة مع اللاجئين، وبالتعاون مع السلطات المختصة، وبدعم من المجتمع الدولي، قامت الأونروا بكل ما يمكنها القيام به للإسهام في تلبية احتياجات المستفيدين من خدماتها. وقد بذل اللاجئون أنفسهم جهوداً مثيرة للإعجاب، نحو تحسين معيشتهم وأخذ زمام المبادرة لإدارة شؤونهم الخاصة. لكنه مازال هناك الكثير من العمل. والأونروا من جهتها عالقة بين الاحتياجات الإنسانية المتزايدة للسكان الذين قاموا بخدمتهم طوال عقود، وبين القيود المفروضة على الموارد المتاحة لها. فالإجراءات التي تبنته الوكالة لمواجهة العجز المركب المتكرر، تهدد بتدهور حاد في نوعية الخدمات ومستوياتها. وقد تتزايد الخسارة الإنسانية إذا تحتم تقليل الخدمات نتيجة الأزمة المالية للوكالة. وواجهت الوكالة صعوبات ناجمة عن القيود المفروضة على عملياتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة قيود تنقل موظفيها بحرية.

٤- وقد وجدت الأونروا نفسها في وضع هش بصورة متزايدة بالنسبة لقدرتها على الاستمرار في تنفيذ دورها وولايتها التقليدية. وباعتبارها حبل الخلاص لواحدة من أكثر المجموعات عسرًا في منطقة العمليات، ومصدراً لل توفير المعيشة للألاف من اللاجئين وعائلاتهم طوال أجيال عدة، فقد شكلت الوكالة لفترة طويلة عنصر استقرار في منطقة مضطربة. وأصبحت الأونروا رمزاً للالتزام المجتمع الدولي تجاه اللاجئين الفلسطينيين. وقد قدمت في السنوات الأخيرة إسهامات حاسمة لدعم عملية السلام التي اكتسبت اعترافاً واسعاً. وبناءً عليه، فإن أي تقليص كبير في خدمات الوكالة، وبخاصة في هذه المرحلة الدقيقة، سيكون له انعكاسات هامة على مجتمع اللاجئين، ولن يخدم المصالح الفردية أو الجماعية للأطراف المعبيين. ولذا، فإنه من قبيل الضرورة العاجلة إيجاد وسيلة لتمكين الوكالة من مواصلة العمل على تلبية المتطلبات الأساسية لللاجئين وفق معايير مقبولة.

## ألف - التعليم

٤٢ - واصلت الوكالة تعاونها مع السلطة الفلسطينية في مجال التعليم وتقديم المساعدة إليها، متخذة عدداً من الخطوات العملية خلال الفترة المستعرضة، لتحقيق المزيد من مواءمة خدماتها التعليمية مع الخدمات التي توفرها السلطة. ففي السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦، اعتمدت مدارس الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة المناهج الدراسية لدى السلطة الفلسطينية في مرحلة التعليم الأساسي، كما استخدمت الكتب المدرسية المقرونة من جانب السلطة، على الرغم من أن نقص الأموال منع الوكالة من زيادة وظائف المعلمين إلى المستوى المطلوب. وللمرة الأولى، اشتريت الوكالة الكتب المدرسية لمدارسها في الضفة الغربية من السلطة مباشرة، بتكلفة إضافية على الوكالة. وهناك إجراءات قيد التنفيذ لتطبيق الأمر نفسه في مدارس الوكالة في غزة للعام الدراسي ١٩٩٦/١٩٩٧. وتم تنسيق الجدول الزمني للسنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦، بما في ذلك مواعيد الافتتاح، والامتحانات، والإجازات والعطل الرسمية والدينية والوطنية. وقد تبنت الأونروا سياسة السلطة بإلغاء تعين حملة دبلوم إنهاء ستين تدربيتين، كمعلمين في المرحلة الابتدائية في الضفة الغربية، مع السنة الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٨، وذلك أيضاً بتكلفة إضافية على الوكالة. وشارك موظفو الوكالة في إعداد وتطوير المنهج الفلسطيني من خلال لجنة تطوير المناهج لدى السلطة الفلسطينية. وكان للوكالة دور ريادي في تنقيح خطط التدريب المهني لدى السلطة. وقد تم تنسيق هيكلية البُنى الأساسية في مجال التعليم، لتفادي الازدواجية في بناء المدارس، حيث تسلمت الأونروا في عام ١٩٩٥ ستة مواقع كانت مخصصة أصلاً لمدارس جديدة للسلطة في قطاع غزة. وكانت كلية العلوم التربوية في مركزي الوكالة للتدريب في رام الله قد حصلت على اعتماد عام من مجلس التعليم العالي لدى السلطة الفلسطينية في أيار/مايو ١٩٩٣. وتقوم الوكالة بإعداد طلب الحصول على اعتماد خاص، يتيح المصادقة التامة على شهادات كلية العلوم التربوية. وفي السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥، توقفت السلطة عن تدريب المعلمين قبل الخدمة في كلياتها في الضفة الغربية، مستندة إلى أن الأونروا والجامعات المحلية تقوم بهذه المهمة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وفرت الوكالة للسلطة برنامجاً تدريبياً ومواد تعليمية لدورات تدريبية أثناء الخدمة لمديري المدارس. كما أسهم موظفو التعليم لدى الأونروا في دورات تدريبية أثناء الخدمة تنظمها السلطة، وتعاونوا مع السلطة في مبادرات التنسيب والإرشاد الوظيفي. ونسقت الوكالة أيضاً مع السلطة الفلسطينية استيعاب مدارسها لأطفال عائلات اللاجئين الذين كانوا قد دخلوا إلى الضفة الغربية وقطاع غزة مع قيام السلطة الفلسطينية. وهذه الجهود جمعياً عززت تناغم وتكامل النظم التعليمية المتوازية في الضفة الغربية وقطاع غزة والاعتماد المتبادل فيما بينها. وقد استند التعاون مع السلطة الفلسطينية في مجال التعليم إلى مذكرة التفاهم الموقعة في أيار/مايو ١٩٩٤، والتي بموجبها استهدفت الأونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية تطوير العملية التعليمية وتحسينها في جميع المراحل في مدارس الأونروا ومرافق التدريب في الضفة الغربية وقطاع غزة، وشكلتا لجنة تنسيق مشتركة لهذا الغرض.

٤٢ - واستوّعت ٦٣٧ مدرسة للأونروا في المناطق العيadianية الخامسة للعمليات ٨٥٤ تلميذاً في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، أي بزيادة ١٢٩٩٣ تلميذاً عن الفترة المستعرضة السابقة، بينما ١١٠٨٨ تلميذاً في قطاع غزة وحده. وفيما يعزى معظم هذه الزيادة إلى النمو السكاني الطبيعي بين اللاجئين الفلسطينيين، فإن تنقل

العائلات الفلسطينية ضمن المنطقة، وما يليه من انتقال أطفالهم إلى مدارس أخرى في أماكن إقامتهم السابقة، مما عوامل بارزة في قطاع غزة والضفة الغربية ولبنان. وأعتمدت مدارس الوكالة مناهج الحكومات المخضفة في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، كما طبقة المناهج الأردنية والمصرية التي تبنيها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وقد شمل برنامج التعليم الأساسي لدى الوكالة المرحلة الابتدائية، ومدتها سنتين، والمرحلة الإعدادية التي تستغرق ثلاثة أو أربع سنوات، وفقاً للمعايير المحلية. وتم توفير مرحلة ثانوية مدتها ثلاثة سنوات، في المدرسة الثانوية الوحيدة للأونروا في لبنان. وخطة العمل التعليمي الثامنة لستين، ركزت على الإثارة المنهجي وتدريب المعلمين أثناء الخدمة، كأولويات للعامين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، وفي جميع الأقاليم باستثناء غزة، دفع التلامذة والمتدربون رسوماً رمزية بنسبة محددة على أساس طوعي، لاستخدامها في تحسين المراافق والتجهيزات المدرسية. وظل التعليم أكبر نشاطات الوكالة، حيث عمل فيه ١٤٠٦٣ موظفاً، يشكلون ٧٠٪ في المائة من مجموع موظفي الوكالة. وشكلت ميزانية تشغيل برنامج التعليم، وقدرها ١٥٩,١ مليون دولار لعام ١٩٩٦، ما نسبته ٤٧٪ في المائة من مجموع الميزانية.

٤٤ - وارتفع عدد مقاعد التدريب في مراكز الوكالة الثمانية للتدريب المهني والتقني في الأقاليم الخمسة إلى ٦٢٤ مقعداً، أي بزيادة ٥٦ مقعداً عن الفترة المستعرضة السابقة. إلا أن الالتحاق الفعلي انخفض إلى ٣٤٥ طالباً. ويعود معظم هذا النقص إلى عدم قدرة المتدربين من غزة على تحصيل التصاريح اللازمة من السلطات الإسرائيلية، للوصول إلى مراكز التدريب لدى الوكالة في الضفة الغربية. وقد تم توفير ٢٣ دوراً مهنية بعد المرحلة الإعدادية، مدتها سنتان، في أشغال الميكانيك، والكهرباء، والمعادن والبناء، إلى جانب دورات النساء في تفصيل الملابس وخياطتها، وفي تصفيف الشعر والتجميل. كما تم توفير ٢٥ دوراً تقنية/شبه فنية بعد المرحلة الثانوية، تشمل التدريب على تشكيلة من المهارات التقنية، وشبه الطبية، والتجارية. وتنوعت تقديمات الدورات في بعض مراكز التدريب لدى الوكالة وفقاً لمتطلبات أسواق العمل المحلية، وتوافر الفرص الأخرى للتدريب. وفضلاً عن ذلك، فقد التحق ١٩٤ متدرباً بعشر دورات قصيرة الأجل، تتراوح مدتها بين ١٢ و ٢٠ أسبوعاً، تم تنظيمها في أقاليم الأردن، ولبنان، والضفة الغربية. وقد وفرت هذه الدورات التدريب على أعمال السكريتارية التنفيذية، وتشكيل الإسمنت، والتبطيط، وديكور المباني، والسمكرة، والكهرباء، والصيانة. وتوصل توسيع مناهج التدريب لدى الوكالة، حيث استحدثت خلال الفترة المستعرضة ثلاثة دورات مدتها سنتان، وسعة دورات قصيرة الأجل. وجرى تنسيق الإرشاد الوظيفي للمتزوجين من خلال مكتب التنسيب والإرشاد الوظيفي لدى مقر الوكالة في عمان.

٤٥ - ووفرت كلية العلوم التربوية، التي أنشئت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تدريباً للمعلمين قبل الخدمة وأثناءها، بمستوى الشهادة الجامعية الأولى، استجابة لاشتراط الحكومة الأردنية حصول معلم معلمياً مرحلة التعليم الأساسي على دبلوم إنتهاء أربع سنوات جامعية. وقد أفاد من برنامج إعداد المعلمين قبل الخدمة في مركزي عمان ورام الله للتدريب، الذي يمنح شهادات في عدة اختصاصات تعليمية، ٦٩٠ متخرجاً من المرحلة الثانوية، بينهم ٥٤ متخرجة. والتحق برنامج التدريب أثناء الخدمة في مركز عمان للتدريب، ومدته ثلاثة سنوات، والذي استهدف الارتفاع بمؤهلات معلمي الأونروا من دبلوم إتمام سنتين من تدريب المعلمين، إلى مستوى الشهادة الجامعية الأولى، ٤٦٤ معلماً لدى الوكالة، بينهم ١٨٢ معلمة. ومن المقرر أن تخرج في أواسط عام ١٩٩٦، المجموعة الأولى من حملة الشهادة الجامعية في برامج الدراسة قبل الخدمة وأثناءها، وهي المرة الأولى التي تمنح فيها الأونروا شهادة بالمستوى الجامعي. وبإضافة إلى ذلك، فإن ٦٥١ معلماً، ومدير مدرسة، ومحاجها تربوياً، ومدرباً مهنياً وتقنياً،

أفادوا من برنامج الوكالة العادي لتدريب المعلمين أثناء الخدمة. واحتفظ معهد التربية التابع للأونروا/اليونيسكو، وهو وحدة متخصصة في تدريب المعلمين أثناء الخدمة لدى رئاسة الأونروا في عمان، بالمسؤولية الكاملة عن البرنامج العادي للتدريب أثناء الخدمة، الذي قام بتنفيذه مراكز التطوير التربوي في الأقاليم. وقد شملت التقديمات برنامج دبلوم تربوي مدته سنتان، ودورات مدتها سنة واحدة لتطوير قدرات الموظفين التوجيهيين والإداريين، وتزويد المعلمين بمعارف حول التغييرات المنهجية التي تستحدثها الحكومات المضيفة والسلطة الفلسطينية، فضلاً عن دورات عامة في طرائق التعليم وتقنياته.

٤٦ - وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، ظل التحصيل الأكاديمي للتلامذة مصدر قلق، بسبب التعطيل الذي أصاب برامج التعليم لدى الوكالة. فمع أن مرافق التعليم استطاعت غالباً أن تعمل بشكل طبيعي طوال السنة، فإن القيود المفروضة من جانب السلطات الإسرائيلية على التنقل، ظلت تؤثر في نوعية خدمات التعليم لدى الوكالة، وفي إمكانية الوصول إليها. بالإضافة إلى مشكلة المتدربين الواقفين من غزة، والتمثلة في صعوبة حصولهم على تصاريح للدراسة في مراكز التدريب في الضفة الغربية، فإن الإغلاقات المفروضة من جانب إسرائيل، منعت غالباً، لفترات طويلة أحياناً، معلمي الأونروا وسواهم من موظفي التعليم المقيمين في الضفة الغربية، من الوصول إلى موقع عملهم. والإغلاق الصارم للضفة الغربية بدءاً من شباط/فبراير ١٩٩٦، منع موظفي التعليم حتى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٦، من الوصول إلى مدارس الوكالة الثماني داخل الحدود البلدية لمدينة القدس، فيما تواصل الوكالة محاولاتها مع السلطات الإسرائيلية لحل هذا الوضع. والأسبوعان الأولان من الإغلاق منعاً للموظفين من الوصول إلى موقع عملهم على امتداد المنطقة الميدانية. وقد تم التعويض جزئياً عن آثار الإغلاق، بإعادة توزيع الموظفين وتمديد السنة الدراسية.

٤٧ - وواصلت الأونروا جهودها للحفاظ على المعايير وتحسين مستويات التحصيل لدى التلاميذ في مدارس الوكالة، وتوفير برامج مصممة للأطفال ذوي الحاجات الخاصة، والتعويض عن التعطيل التراكمي في برنامج التعليم، بسبب فترات سابقة من الاضطرابات في مناطق ميدانية مختلفة. ولمعالجة هذه المشاكل، أُجريت اختبارات تشخيصية منتظمة، لاستكشاف مواطن الضعف في المواضيع الأساسية، ونُفذت تدابير تعويضية شملت صفوفاً علاجية، وساعات دراسية إضافية، ومزيداً من التوجيه للتلامذة، وبرامج سمعية بصرية، وإعداد وتوزيع مواد لإثراء المنهج، ورزاها تعلمية وأدلةً معلمين. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، تركزت جهود الوكالة على مغالبة الآثار التي لا تزال ماثلة نتيجة الانتفاضة والإجراءات الإسرائيلية المضادة لها. أما في لبنان، فقد انصب الاهتمام على إزالة آثار الصراعات الأهلية الطويلة. وخلال الفترة المستعرضة، تم دمج ١٣٦٠ طفلاً بطيء التعلم في برنامج التعليم النظامي لدى الوكالة، كما تم توفير تعليم خاص من خلال ٤٥ مركزاً لبطيني التعلم.

٤٨ - وظلت البنى الأساسية للتعليم في الوكالة، تتأثر بالزيادة المطردة من التلامذة وبإمكانات المحدودة للتوسيع، والنقص المزمن في الأبنية المدرسية، فرض غالباً استيعاب مدرستين إداريتين متضمنتين في مبني واحد، تعملان في فترات صباحية ومسائية. وقد أدت هذه الممارسة إلى تقصير اليوم المدرسي، وزيادة استهلاك المراافق، وحرمان التلامذة بصورة كبيرة من الأنشطة المنهجية الإضافية. ففي السنة الدراسية ١٩٩٦/١٩٩٥، عملت ٦٣٧ مدرسة إدارية للكتابة في ٤٠ أبنية، حيث بلغت نسبة العمل بنظام الفترتين ٦٩ في المائة. يضاف إلى ذلك، أن ١٨ في المائة من المدارس الإدارية، كانت تعمل في ٨٤ مبني مستأجرًا غير مصمم أصلاً كمدرسة، مما جعل هذه

المبني تفتقر إلى المساحات الكافية لصنوف الدراسة، والإضاءة والتهوية الملائمة، والمرافق المساعدة كالمخابرات والمكتبات والملاعب. والموارد المحدودة لتمويل توظيف معلمين إضافيين، أو بناءً مدارس، أدت إلى الاكتظاظ العام في نظام التعليم لدى الوكالة. فقد بلغ معدل نسبة استيعاب الفصول في جميع مناطق عمليات الوكالة ٤٢,٧ تلميذاً في السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦. ولم يمكن تطبيق معايير الوكالة بشأن استيعاب ٥٠ تلميذاً في الفصل الواحد، إلا في المدارس المصممة والمبنيّة وفقاً لمواصفات الوكالة.

٤٩ - وقد سعى برنامج الوكالة لتطوير البنى الأساسية في قطاع التعليم، إلى التخفيف من هذه الأوضاع بهدف المحافظة على نوعية خدمات التعليم في الوكالة، وتحسينها كلما أمكن ذلك. فخلال الفترة المستعرضة، تم إنشاء ٣٥ مبنى مدرسيًا، لتحل محل أبنية مستأجرة غير ملائمة، أو أبنية جاهزة الصنع، أو أخرى متعددة غير قابلة للتصليح. كما تم بناء ٩٤ فصلاً دراسياً إضافياً، لتلavi العمل بنظام الفترات الثلاث، وتخفيف الاكتظاظ، أو لتحل محل فصول غير آمنة، وأضيفت ١٩ غرفة متخصصة، كالمكتبات ومختبرات العلوم وغرف الحواسيب والغرف متعددة الأغراض، إلى الأبنية المدرسية التي كانت تفتقر إلى مثل هذه المرافق. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كانت ١٦ مدرسة أخرى، و ٤١ فصلاً دراسياً، وتم توسيع غرف متخصصة قيد الإنشاء. وقد أدى بناء المدارس الجديدة وفقاً لمعايير الوكالة، لتحل محل المدارس المستأجرة، إلى خفض نسبة تلك المدارس من ٢٠% في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٨% في المائة في عام ١٩٩٦. وتم إنجاز مشاريع عديدة لتحسين المشاغل في مراكز التدريب لدى الوكالة، أو لبناء وتجهيز مشاغل إضافية لاستيعاب دورات جديدة. ولمواجهة الحاجة الماسة لدى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان للحصول على التعليم الثانوي، بدأت الوكالة مساعدتها لتحصيل التمويل لإنشاء مدرستين ثانويتين إضافيتين في صيدا وصور. كما تم تنفيذ عدد من المشاريع الأخرى، لتطوير المرافق المدرسية، بما في ذلك تعبيد الملاعب، وبناء المراحيض، وإقامة الأسوار.

٥٠ - وقدمت الوكالة منحاً دراسية لما مجموعه ٩٤٣ طالباً من اللاجئين الفلسطينيين، بينهم ٤٣٧ طالبة، للدراسة في ٤٨ جامعة في ١٢ بلداً في المنطقة. وقد تم تقديم هذه المنح التي تراوحت من ٢٥٠ دولاراً إلى ١٥٠٠ دولار في السنة، استناداً إلى التحصيل الأكاديمي الذي حققه الطلبة في امتحانات المرحلة الثانوية العامة (التوجيهي). وكانت تلك المنح قابلة للتتجديد إلى حين حصول الطالب على الشهادة الجامعية الأولى. وكان أكثر من ٧٠% في المائة من المستفيدون من هذه المنح يدرسون الهندسة أو الصيدلة أو الطب، فضلاً عن مجالات دراسية أخرى، بينماها طب الأسنان والعلوم والفنون وال التربية. وبرنامج المنح الجامعية الذي تسعى الوكالة من خلاله إلى تحسين مستويات التعليم، وبالتالي زيادة احتمالات العمل ضمن مجتمع اللاجئين، ممول كلياً من تبرعات.

٥١ - وقد أدير برنامج التعليم بالتعاون مع اليونيسكو، التي تولت المسؤولية التقنية، بتوفير مجموعة ضمت سبعة من كبار المديرين للأونروا، بينهم مدير دائرة التعليم. وخلال الفترة المستعرضة، تم تحويل ثلاثة من هذه الوظائف الدولية إلى وظائف محلية، فيما تولت اليونيسكو تغطية تكاليف تلك الوظائف بدل إعارتها. وعقب قرار اليونيسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بوقف ممارستها في إقرار الكتب المدرسية المستخدمة في مدارس الوكالة، قامت الوكالة بشراء الكتب المدرسية المقررة من جانب الحكومات المضيفة والسلطة الفلسطينية، وبتوزيعها على التلامذة في مدارس الوكالة. وبالتعاون مع اليونيسكو، عززت الوكالة منهج التربية المتصلة بالسلام في برامجها التعليمي، بتوزيع مختارات من المواد التي أعدتها اليونيسكو على جميع مراكز الموارد التعليمية في

الوكالة، ومراكز التطوير التربوي، ومراكز التدريب في نيسان/أبريل ١٩٩٦، لاستخدام تلك المواد في المرحلتين النظاميتين الابتدائية والإعدادية، وفي برنامج التدريب المهني والتقني، وبخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد دامت اليونيسكو أيضاً منحاً جامعية للطلبة اللاجئين. وقد راعت جامعة الدول العربية واليونيسكو والأونروا معاً حلقة دراسية عقدت في القاهرة في حزيران/يونيه ١٩٩٦، وتركزت على دعم وتطوير تعليم الفلسطينيين والعملية التعليمية الفلسطينية. كما شاركت الوكالة في الاجتماع المشترك الخامس حول تعليم الأطفال الفلسطينيين، الذي نظمته جامعة الدول العربية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، حيث أثنى ممثلو الحكومات المضيفة على جهود الأونروا ل توفير خدمات تعليمية بمستوى مقبول لللاجئين الفلسطينيين.

#### ب٤ - الصحة

٥٢ - إن مواءمة السياسات والخدمات الصحية لدى الوكالة مع مثيلاتها لدى السلطة الفلسطينية، وتأهيل أو إنشاء البنى الأساسية الصحية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، تصدرت أولويات الوكالة خلال الفترة المستعرضة. فقد تواصلت السعي للتنسيق والارتياط الوثيقين مع السلطة الفلسطينية، بإجراء اتصالات رفيعة المستوى، وعبر آليات رسمية تناولت سياسة العمل وأ المجالات التقنية والميدانية، وإسهام كبار موظفي الوكالة في المبادرات الصحية التي تقوم بها السلطة الفلسطينية. وقد حافظت الوكالة على التزامها بالإسهام في عملية بناء نظام موحد للرعاية الصحية في مناطق الحكم الذاتي، وفقاً للوسائل والموارد المتاحة، كما وافتلت التركيز على صيانة وتوسيع مرافق الرعاية الصحية الأولية، وإنجاز مشاريع كبرى لتحسين الأوضاع الصحية، إنشاء مستشفى غزة الأوروبي، وكلية غزة للتمريض والعلوم الطبية المتصلة به. وواصلت الوكالة القيام بدور ريادي في التخطيط والتنسيق لمشاريع حيوية دائمة في مجال الصحة البيئية، بما في ذلك المجاري والصرف الصحي وتصريف النفايات الصلبة.

٥٣ - وقد تحقق تقدم ملموس على صعيد المواءمة في عدد من المجالات، على الرغم من الصعوبات المرافقة لعملية بناء القدرات المؤسساتية وإعداد سياسات صحية واضحة من جانب السلطة الفلسطينية. فقد تم التوصل إلى اتفاق مبدئي مع السلطة لتلافي التطابق والإزدواجية بين مرافق الرعاية الصحية وخدماتها، بما في ذلك تحديد مرافق الرعاية الصحية الأولية، لتقرير كيفية تقاسم الموارد بالشكل الأمثل، وتسلیم مرافق معينة أنشأتها الأونروا مؤخراً. وفي إطار المواءمة، فإن أول المراافق التي تم تسليمها في تموز/يونيه ١٩٩٦ لتتولى السلطة الفلسطينية إدارتها، هي عيادة بدو في الضفة الغربية. ومن المقرر أيضاً تسلیم النقطة الصحية في العوجا، في الضفة الغربية، كما تم التوصل إلى اتفاق مبدئي حول المرافق الصحية في شمال قطاع غزة. والمرافق الواقعة خارج المخيمات مفتوحة أمام اللاجئين وغير اللاجئين على السواء. وكخطوة نحو إيجاد نظام موحد لسيارات الإسعاف، قدمت الوكالة سبع سيارات إسعاف إلى السلطة الفلسطينية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وذلك بموافقة المتبوع بهذه السيارات. وفي إطار مشروع ممول بتبرع خاص، وفرت الوكالة خدمات الصحة المدرسية لمدارس السلطة الفلسطينية، بتشكيل ثلاثة فرق للصحة المدرسية، تقوم بإجراء الفحوصات الطبية وتوفیر التحصين المطلوب للأطفال. وقامت السلطات الصحية الفلسطينية بتزويد الوكالة بلقاحات خاصة كجزء من البرنامج الموسع للتحصين. وتحقق المزيد من التقدم في خدمات الرعاية الصحية للأم والطفل. ويؤمل أن تسمم هذه الجهود في إيجاد نظام دائم وفعال من حيث التكلفة للرعاية الصحية.

٥٤ - وفي الوقت نفسه، تبقى الأونروا ملتزمة بالمحافظة على الخدمات الصحية الضرورية لللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، إضافة إلى المحافظة على التعاون الوثيق مع وزارات الصحة في الحكومات المختصة. وشملت مجالات التعاون تبادل المعلومات، وتنسيق التدابير لمكافحة الأمراض، والمشاركة في المؤتمرات وحملات التحصين الوطنية. ففي ربيع عام ١٩٩٦، شاركت الأونروا في حملة التحصين الوطنية ضد داء شلل الأطفال، التي تم تنظيمها في جميع مناطق عمليات الوكالة، وذلك في إطار استراتيجية إقليمية لمنظمة الصحة العالمية، يجري تنفيذها بالتنسيق مع وزارات الصحة المحلية. وقد تم تحصين ما مجموعه ٢٠٠ طفلاً لاجئاً دون الخامسة من العمر. وقد زودت حكومتا الأردن والجمهورية العربية السورية الوكالة بمتطلباتها السنوية من لقاح التهاب الكبد من الفئة با، كجزء من ترتيبات التعاون الجاري بينها. ويجري تنفيذ البرنامج الموسع للتحصين بالتعاون مع اليونيسيف التي قدمت اللقاحات المنتظمة وتبرعت للبرنامج بمعدات التبريد اللازمة له.

٥٥ - وواصلت الأونروا توفير الرعاية الصحية الأولية الشاملة للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك الرعاية الطبية للمرضى الخارجيين، ومكافحة الأمراض وضبطها، والرعاية الصحية للأم والطفل، وخدمات تنظيم الأسرة. ويتم تقديم الخدمات الصحية عبر شبكة الوكالة التي تضم ٨٧ مركزاً صحياً و ٢٣ نقطة صحية، و ١٢ عيادة لرعاية الأم والطفل. وقد وفرت هذه المرافق تشكيلة كاملة من الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية وخدمات الدعم وصحة المجتمع. ودُمجت الرعاية الخاصة بالأمراض غير السارية كالسكري وضغط الدم في أنشطة المراكز الصحية، فيما شملت الرعاية الخاصة أمراض الأطفال والقبالة والأمراض النسائية وأمراض القلب وأمراض العيون ومعالجة الأمراض الصدرية وأمراض الأذن والأذن والحنجرة. واشتمل ٨٦ مركزاً صحياً على مختبرات طبية، وضم ٧٠ عيادات لطب الأسنان تقدم خدمات الرعاية الصحية الشاملة لأمراض الفم، بينما تولت ثمانية فرق طبية متنقلة تقديم الرعاية الصحية الخارجية المجتمعية للنم. وهناك ١٣ عيادة للعلاج الطبيعي في الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، ووفرت خدمات التأهيل للاجئين في هذه الأقاليم. وبلغت الميزانية التشغيلية لبرنامج الصحة ٦٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦، أي ما نسبته ١٨ في المائة من مجموع ميزانية الوكالة. والموظفون الفنانون والمساعدون في برنامج الصحة في جميع أقاليم العمليات، والبالغ عددهم ٤٧٦ موظفاً، ومعظمهم فلسطينيون معينون محلياً، يشكلون ١٦ في المائة من مجموع موظفي الوكالة.

٥٦ - وبإجمال، فإن المرافق الصحية لدى الوكالة استقبلت خلال الفترة المستعرضة نحو ٦,٦ ملايين زيارة مريض، أي بزيادة نسبتها ٨٠ في المائة عن الفترة المستعرضة الماضية. وبقي عبء العمل ثقيلاً على صعيد استشارات الطب العام وطب الأسنان وسواءً ما من خدمات الدعم، حيث بلغ معدل الاستشارات اليومية للطبيب الواحد في جميع مناطق عمليات الوكالة ٩٤ زيارة مريض. ووصل هذا المعدل إلى ١٠٧ استشارات في الأردن. وقد يعود تزايد الإقبال على خدمات الرعاية الطبية المجانية للوكالة إلى الضائقة الاجتماعية - الاقتصادية العامة في مجتمع اللاجئين، وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية التي تقدمها جهات أخرى، وتحسين مستويات مرافق الرعاية الأولية لدى الوكالة وإمكانيات الوصول إليها. ولتلبية الطلب المتزايد على مرافقتها للرعاية الطبية، واصلت الوكالة تطوير بناها الأساسية الصحية بالقدر الذي تتيحه الموارد المتوافرة لها.

- ٥٧ - واستناداً إلى تقييم مستقل أجراء مؤخراً البنك الدولي وبعثات أخرى من الخبراء، فإن برنامج الرعاية الصحية الأولية لدى الوكالة ظل واحداً من أكثر البرامج فعالية في المنطقة. ويعود هذا النجاح إلى قدرة الوكالة على توفير الرعاية الصحية الشاملة من خلال منحى متكامل يسهل الوصول إلى الخدمات، ويقلل الحاجة إلى الإحالات من مستوى إلى آخر، ويكفل مواصلة الرعاية. ومثابرة الوكالة على تنمية الموارد البشرية في المجال الصحي من خلال التدريب للمتخرجين وأثناء الخدمة، تعتبر عاملاً هاماً في هذا النجاح. وكجزء من مساعدتها التقنية الطويلة، أعارت منظمة الصحة العالمية للأونروا أربعة من كبار الموظفين، بينهم مدير دائرة الصحة في الوكالة، كما غطت تكاليف خمسة رؤساء أقسام في دائرة الصحة، بموجب اتفاقية حول جعل هذه الوظائف محلية عند تقاعده شاغليها أو انتهاء عقود عملهم.

- ٥٨ - وإلى جانب الخدمات التي يقدمها مستشفى قلقيلية الذي يضم ٤٣ سريراً في الضفة الغربية، فقد شملت الرعاية الثانوية التي توفرها الوكالة، المساعدة المالية في استئناف المرضى اللاجئين، إما في مستشفيات متعاقدة لمؤسسات غير حكومية وأخرى خاصة، وإما من خلال التعويض عن التكاليف التي يت肯داها اللاجئون في المستشفيات الحكومية أو الخاصة. ونظراً لارتفاع تكاليف الاستئناف بشكل صارخ في جميع مناطق العمليات، إلى حد لا يتناسب مع الموارد المتاحة، فقد استحدثت تدبير مؤقت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، يقضي بأن يدفع المرضى ١٢ في المائة من تكاليف معاييرهم في المستشفيات المتعاقدة في جميع مناطق عمليات الوكالة. ومراعاة لظروف حالات العسر الشديد، فقد حددت نسبة مشاركتهم في هذه التكاليف بخمسة في المائة. وأعفي اللاجئون في إقليم لبنان من هذا التدبير حالياً، نظراً لعدم توافر آلية خدمات استئناف أخرى متاحة لهم. وبالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ خطوات لمزيد من ضبط الإحالات، بما في ذلك تقليل عدد الأسرة/الأيام المستخدمة، واعتماد قوائم انتظار للحالات الجراحية المزمنة، ومراجعة سياسات الإحالة والدخول إلى المستشفيات، مع إعطاء الأولوية لحالات الطوارئ. وفي إطار تنفيذ سياسة استئنافية متوازنة في جميع مناطق عمليات الوكالة، وتوفير الخدمات الاستشفائية الضرورية بشكل كاف لجميع المرضى المحتججين إليها، فقد استهدفت هذه الإجراءات تحقيق التغطية القصوى، واستيعاب الزيادات في التكاليف دون الاضطرار إلى تقليل الخدمات.

- ٥٩ - ونظراً لأن النساء في سن الإنجاب، والأطفال دون الخامسة من العمر يشكلون ثلثي اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، فقد أولت الوكالة اهتماماً خاصاً بصحة الأم والطفل وخدمات تنظيم الأسرة، كجزء لا يتجزأ من برنامجها العادي للصحة. فمع أواسط عام ١٩٩٦، توافت خدمات تنظيم الأسرة في ١٢٠ مركزاً صحياً للوكالة، بعد أن كانت مقتصرة على ٤٩ مركزاً في عام ١٩٩٢. واتخذت الوكالة خطوات لتعزيز أسلوبها في رعاية صحة العائلة، التي كانت تقوم على نوعية واستمرارية الرعاية قبل الولادة وفي أثناءها وبعدها، وعلى تقديم خدمات تنظيم الأسرة ورعاية صحة الطفل، مع الاهتمام الخاص بتحديد ومراقبة الأمهات المعرضات لأي خطر صحي، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وشملت الأولويات أيضاً تحسين مستويات ونوعية الخدمات، وتدريب الموظفين المعينين على مهارات ذات صلة بصحة العائلة، كوسائل منع الحمل وتقنيات الإرشاد الصحي. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تم اعتماد خطة عمل مدتها ستة أشهر، لتعزيز برنامج الصحة العائلية، كما تم توفير التدريب على العمل لمسؤولي الصحة العائلية في الأقاليم، وسواهم من الموظفين المعينين حديثاً. وقد أفاد من الرعاية الصحية في عيادات الأونروا لصحة الأم والطفل وعيادات تنظيم الأسرة، أكثر من ٢٠٥ ١٥٠ طفل دون

الثالثة من العمر، و٧٣٥٩٨ امرأة حامل، و٤١٤٢٥ متقبلة لخدمات تنظيم الأسرة. وحصلت ٤٥٠٨٤ امرأة من الحوامل والمرضعات، و١٣٥٠٠ طفل دون الثانية من العمر، على مساعدة غذائية مكملة، شملت على التوالي مواد غذائية جافة وأطعمة أطفال. وكان ما نسبته ١١ في المائة من جميع الولادات التي أورتها تقارير عام ١٩٩٥ بين اللاجئات المسجلات، قد جرى في وحدات الولادة تابعة للأونروا.

٦٠ - توصلت خلال الفترة المستعرضة مشاريع خاصة، غايتها تحسين وتوسيع خدمات صحة الأم وتنظيم الأسرة، وفقاً للخطط والأهداف المرسومة. فقد بدأ في نيسان/أبريل ١٩٩٦، مشروع مدته ثلاثة سنوات (١٩٩٥-١٩٩٧)، لإعداد برنامج تعليمي مفتوح، وتدريب الموظفين المعينين لدى الأونروا والسلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية في قطاع غزة. وبعد إتمام برنامج موسع لرعاية صحة الأم وتنظيم الأسرة، مدته ثلاثة سنوات، وقد اشترك في تنفيذه الأونروا وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، قامت بعثة ثلاثة مع السلطة الفلسطينية في تشرين الأول/أكتوبر، بتطوير خطة استراتيجية وإطار عمل تطبيقي لبرنامج يتركز على صحة المرأة، بما في ذلك صحة الإنجاب وتنظيم الأسرة. وقام صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية أيضاً بتفصيل تكاليف مواد منع الحمل، التي تستخدمنها الأونروا في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية. واعتنى متبرع آخر باحتياجات غزة. وجرى تدعيم هذه الأنشطة ببحوث موسعة أجرتها الأونروا، كالدراسة التي أُجريت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، حول ٨٣٩ أمهات مسجلات لأطفال في سن الثالثة وما دونها، من ذرّن المراقب الصحبي للوكالة في جميع الأقاليم الخمسة لعملياتها. وقد أظهرت الدراسة أن ٢٢,٨ في المائة من النساء اللواتي شملتهن الدراسة يستخدمن وسائل حديثة لمنع الحمل، وأن الأونروا توفر تلك الوسائل لما نسبته ٥٥,٥ في المائة من النساء اللواتي يستخدمنها. وهناك خطة لاستخدام متآتج مثل هذه الدراسات، في إعداد قاعدة معلوماتية حول الأوضاع الصحية لللاجئين، لتسهيل تقييم البرنامج.

٦١ - وأفاد أكثر من مليون لاجئ، في ٥٩ مخيماً في الأقاليم الخمسة للعمليات، من خدمات الصحة البيئية التي تقدمها الوكالة، والتي تشمل تصريف مياه المجاري، وضبط الفائز من مياه الأمطار، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وجمع النفايات وتصريفها، ومكافحة الحشرات والقوارض، والدور الرائد الذي تقوم به الأونروا منذ عام ١٩٩٣، في التخطيط لتطوير دائم في مجال الصحة البيئية، أدى إلى تحديد المشاريع، وإنجاز دراسات للجدوى، وتطوير تصاميم تقنية مفصلة، ووضع تدیرات للتکالیف، وتأمين قدر كبير من التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع واسعة النطاق لتحسين شبكات المجاري، والصرف الصحي، وتصريف النفايات الصلبة في المخيمات والبلديات المجاورة لها. وقد تركزت جهود الوكالة على قطاع غزة، حيث لا يقتصر تحسين أوضاع الصحة البيئية على الحد من المخاطر الصحية، بل يعتبر مدخلًا إلى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية أيضاً. وجرى تخطيط وتنفيذ مبادرات الصحة البيئية بالتنسيق الوثيق مع البلديات المعنية، لأن المخيمات والبلديات تعاني المشاكل نفسها في كثير من الأحيان، ولأن الحلول الشعالة تتطلب تخطيطاً ميدانياً شاملـاً، لتلافي مخاطر التضارب بين الأولويات أو عدم تلاؤمها، ولتجنب أذدواجية الجهود وندر الموارد. ومع التقدم في بناء القدرات المؤسساتية للسلطة الفلسطينية، بات من الواضح تماماً أنه ينبغي تشجيع التعاون الثنائي بين المتبرعين والسلطة، فيما تقدم الأونروا الدعم التقني واللوجستي لتنفيذ المشاريع كلما دعت الحاجة. وقد حقق هذا النهج نجاحاً ملحوظاً في ثلاثة مشاريع كبيرة في قطاع غزة. وفي إطار برنامج العون الذاتي للصحة البيئية، قدمت الوكالة مواد البناء لمشاريع مختلفة، كتعبيد الطرقات، وشق المجاري السطحية في المخيمات، بينما تفذ الأشغال متطوعون محليون.

٦٢ - وركز التثقيف الصحفي والأنشطة الترويجية، وهي العناصر الجوهرية لبرنامج الصحة في الوكالة، خلال الفترة المستعرضة على تطوير مبادرتين متعددي التخصصات، لتعزيز أنماط حياتية صحية في مجتمع اللاجئين، وبخاصة الشباب منهم. فبمساعدة من منظمة الصحة العالمية، تم إعداد منهاج للصحة المدرسية حول الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وسواء من الأمراض المنقولة جنسياً. قد جرى تطبيق منهاج وتقديره في ٥٠ مدرسة إعدادية في جميع مناطق عمليات الوكالة. ولا تزال قيد الدرس مسألة استخدام هذا منهاج في جميع مدارس الوكالة، ومراكز برامج المرأة وأنشطة الشباب، بانتظار توافر التمويل لهذا الغرض. وعقب دراسة أجريت حول عادات التدخين بين التلامذة اللاجئين في جميع مناطق عمليات الوكالة، تم إعداد رزمة تعليمية معززة بمواد سمعية - بصرية، بهدف الحؤول دون البدء بتعاطي التبغ بين تلامذة المدارس، وذلك بمساعدتهم على معرفة الانعكاسات القصيرة والطويلة الأجل للتدخين، وتشجيعهم على ممارسة الرياضة والأنشطة الترفيهية، كشرط للصحة الجيدة. وسيتم استخدام هذه المواد في المدارس الإعدادية للوكالة اعتباراً من السنة الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٦. وقد جرى تنسيق وثيق لهاتين المبادرتين بين دوائر التربية، والصحة، والإغاثة والخدمات الاجتماعية لدى الوكالة. وكجزء من الأنشطة النظمية للتربية الصحية في الوكالة، تم توفير برنامج حول صحة المرأة، من خلال مراكز برامج المرأة في جميع المناطق الميدانية الخمسة للعمليات.

#### جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

٦٣ - نفذت أنشطة الإغاثة والخدمات الاجتماعية بالتنسيق والتعاون مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية في جميع الأقاليم الخمسة للعمليات، مقرونة بمبادرات مشتركة في مجالات محددة كتدريب الباحثين الاجتماعيين والمتطوعين. ففي الضفة الغربية وقطاع غزة، عملت الوكالة على تعزيز علاقتها العملية مع دوائر السلطة الفلسطينية للشؤون الاجتماعية، والشباب، والرياضة والإسكان. وقد اتخذت هذه الجهود أشكالاً متعددة، من بينها تبادل المعلومات، وبخاصة مساعدة السلطة في تنفيذ مهام محددة، والإسهام في وضع سياسة عملها وتحطيم برامجها وتطوير مشاريعها، وتيسير دعمها للبرامج التي يديرها المجتمع المحلي. وكان ترسيم التنسيق مع دائرة الشؤون الاجتماعية على مستوىين، حيث تقوم مجموعات عمل تقنية مشتركة بعرض معطياتها وتوصياتها حول مواضيع محددة على فريق السياسة العامة والتخطيط، الذي يتولى تقييم العملية. وفي آب/أغسطس ١٩٩٥، قامت مجموعة عمل حول مساعدات الإغاثة المباشرة بتقديم تقرير يقارن بين برنامج حالات العسر الشديد لدى الوكالة، ونظيره في السلطة الفلسطينية. لكن الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وتعيين المسؤولين المعينين آخر المزيد من الإجراءات في إطار هذا التنسيق. وفي مجال الإسكان، تعهدت الوكالة بمساعدة في إبراء دراسة استطلاعية للإسكان والبنية الأساسية المتصلة به في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيصار إلى تزويد السلطة الفلسطينية بالمعطيات لدى جهوزها في أواخر عام ١٩٩٦. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، طلبت دائرة الشباب والرياضة في السلطة الفلسطينية المساعدة من الوكالة، وحصلت على وعد بإسهامها في إقامة مرافق رياضية مغلقة للشباب، وتدريب أعضاء مراكز أنشطة الشباب على القيادة والتنظيم الإداري، وتعزيز الأنشطة الرياضية للفتيات كما للفتىان.

٦٤ - وبلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، ٣,٣١ مليون شخص، أي بزيادة نسبتها ٤٪ في المائة عن عددهم في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وقدره ٢,١٧ مليون شخص. وهذه النسبة من

الزيادة تتجاوز مرة أخرى تقديرات النمو السكاني الصرف، مما يدل على استمرار زغبة اللاجئين غير المسجلين لدى الوكالة من قبل، في السعي لاستكمال سجلاتهم، وبخاصة في الأردن. فما نسبته ٤١ في المائة من مجموع اللاجئين الفلسطينيين مسجلون في الأردن. و ٢٢ في المائة منهم في قطاع غزة، وفي الضفة الغربية ١٦ في المائة، وفي لبنان ١١ في المائة، وفي الجمهورية العربية السورية ١١ في المائة. ومن بين مجموع اللاجئين، هناك ٣٨ في المائة في الخامسة عشرة من العمر أو أصغر، و ٥٣ في المائة بين السادسة عشرة والتاسعة والخمسين من العمر، و ٩ في المائة في سن الستين أو أكبر. وبلغت الميزانية التشغيلية لبرنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية ٣٦,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٦، أي ما يعادل ١١ في المائة من مجموع ميزانية الوكالة. ويشكل موظفو البرنامج، وعدهم ٧٤٩ موظفاً، ٣,٥ في المائة من مجموع موظفي الوكالة.

٦٥ - وواصلت الوكالة تطوير نظام تسجيل موحد، وهو مشروع بدئٌ به في عام ١٩٩٣، لتحسين إمكانية الحصول على بيانات حول اللاجئين، وضمان سلامة تلك البيانات، وتسهيل التخطيط للبرامج وتنظيمها. وقد اشتمل هذا النظام على ثلاثة مكونات - قاعدة بيانات عن جميع الأفراد والعائلات المسجلين، وملفات للعائلات تحتوي على وثائق هامة منذ ما قبل عام ١٩٤٨ حتى اليوم، وعرض اجتماعي - اقتصادي للأفراد والعائلات الملتحقين ببرنامج العسر الشديد - سيصار إلى دمجها إلكترونياً لدى إنجاز المشروع. إلا أن تقدم المشروع قد أبطأه عدم توافر تمويل خاص لإنجازه، مما أدى إلى ضرورة الاعتماد على الموارد المحدودة المتوافرة في الميزانية العادية. لكن عملية نقل القاعدة البياناتية للتسجيل إلى مستوى الأقاليم قد استكملت بإيصالها إلى لبنان في آذار/مارس ١٩٩٦، كما تم نقل النظام من رئاسة الوكالة في فيينا إلى رئاستها في عمان. وجرى تطوير مشروع رائد لقهرة الملفات الورقية العائمة. وبموافقة السلطة الفلسطينية، قدمت منظمة للدراسة والبحوث اقتراح بإيجاد دراسة للجدوى حول حفظ وتنظيم محفوظات الأونروا وبيانات وثائق تسجيل اللاجئين، بانتظار الحصول على التمويل اللازم للتنفيذ.

٦٦ - ومن خلال برامجها الحالات العسر الشديد، وفرت الوكالة مساعدات مادية ومالية لعائلات اللاجئين الذين ليس لهم ذكر راشد ولا حق طبياً لكسب العيش، أو ليس لديهم وسائل محددة من الدعم المالي الكافي للحصول على الغذاء أو المأوى أو غيرهما من الاحتياجات الأساسية. ونظراً للتطبيق الأكثر تشديداً لمعايير الاستحقاق، فقد انخفض انخفاضاً مطلقاً ونسبةً معاً، عدد حالات العسر الشديد في جميع مناطق عمليات الوكالة خلال الفترة المستعرضة، بحيث تدنى من ٤٣٧ شخصاً في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، يشكلون ٥,٧ في المائة من مجموع اللاجئين المسجلين، إلى ١٧٨ شخصاً في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، يشكلون ٤,٥ في المائة. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وُضعت قيد التطبيق سلسلة منقحة من التعليمات لتنظيم هذا البرنامج، أصبحت بموجبها صلاحية إقرار الحالات لا مركزية، وصار العمل الورقي أقل وأبسط، وروعيت فيها نظم أكثر فعالية للمراقبة والضبط. والانخفاض في عدد الحالات لا يعني بالضرورة تناقص الحاجة إلى المساعدة بين اللاجئين، لأن البرنامج لم يقدم المساعدة لعائلات التي تضم أفراداً صالحين للعمل ولكنهم غير قادرین على إيجاده. لكن الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية، بما فيها البطالة، أسممت مباشرةً في تزايد الطلبات على المساعدة من جانب العائلات الصغيرة الناشئة، التي ربما كانت تعتمد على دعم ذوي الدخل في العائلات الموسعة، وأصبحت تسعى للحصول على مساعدات العسر الشديد بدل ذلك. وظللت النسبة المئوية لللاجئين الملتحقين بالبرنامج هي الأعلى في قطاع غزة ولبنان، والأدنى في الأردن، مع زيادات بسيطة اطلاقاً في عدد الملتحقين المسجلين في قطاع غزة والأردن.

٦٧ - وشملت مساعدات برنامج العسر الشديد مواد غذائية يتم توزيعها مرة كل شهرين، وإسهامات أكبر في الرعاية الاستشفائية، ومساعدات تقدمة للعائلات التي تواجه صعوبات بالغة، والاستحقاق لمبادرات الوكالة في استصلاح المأوي والحد من الفقر، والأفضلية في الدخول إلى مراكز التدريب التابعة للأونروا. وكان تأمين استمرار التموين من المواد الغذائية، مصدر قلق لوكالة خلال الفترة المستعرضة. فالمواد الغذائية، والطحين منها بشكل خاص، أصبحت على مر العقود في نظر اللاجئين الفلسطينيين رمزاً راسخاً للاعتراف المتواصل من جانب المجتمع الدولي بوضع لجوئهم. ومع أنه كان من المعلوم عموماً بأنه ليست هناك مشكلة أمن غذائي في المنطقة، بل نقص في القوة الشرائية، فقد كانت هناك مقاومة كبيرة لاي تغيير في شكل المساعدات. ففي آب/أغسطس ١٩٩٥ مثلاً، حثت السلطة الفلسطينية الوكالة على عدم إجراء أية تغييرات قبل أن يتم التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين، علماً بأن السلطة تعتمد على المساعدات النقدية كأداة أساسية لمساعداتها الاجتماعية. إلا أن المواد الغذائية التي كان يتم التبرع بها تقليدياً للكتابة، لم تعد تصلها، ويُنتظر للمخزون الباقي منها أن ينضد تماماً في النصف الثاني من عام ١٩٩٦. وقد ظلت الوكالة تناوض المتبرعين بشأن حل لهذه المسألة حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

٦٨ - وبالمقدار الذي تتيحه الموارد المتوفرة لها، واصلت الوكالة معالجة المتطلبات السكنية الملحة للشريحة الأكثـر فقراً من اللاجئين، وهي مشكلة أكثر حدة في قطاع غزة ولبنان. وقد تركزت الجهود على إيواء ما نسبته تقديرية ٢٥ في المائة من حالات العسر الشديد، الذين يعيشون في أماكن تفتقر إلى الحد الأدنى من المستوى المقبول. والتبرعات السخية التي تلقاها برنامج تطبيق السلام، إضافة إلى أموال من الميزانية العادلة، أتاحت للوكالة إصلاح أو إعادة بناء ٢٥٥٦ مأوي خلال الفترة المستعرضة، تخص عائلات العسر الشديد وغيرهم من اللاجئين المعوزين، بينها ٢٠٧ مأوى في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تم استصلاح العديد من المأوي في إطار برنامج العون الذاتي، الذي قدمت الوكالة بموجبه المساعدة المالية والتقنية، بينما تولت عائلات المستندين منه مسؤولية توفير العمل الطوعي للتنفيذ، وهو أسلوب حظي بترحيب العديد من اللاجئين. وقام بتنفيذ الأشغال في المأوي الباقي مقاولون صغار من داخل المخيمات، بهدف إيجاد فرص عمل لمجتمع اللاجئين. وقد استوفى برنامج استصلاح المأوي لحالات العسر الشديد في لبنان في أواسط عام ١٩٩٥، والوكالة تسعى للحصول على تمويل إضافي لمواجهة الحاجة الماسة إلى الإسكان في هذه المنطقة الميدانية.

٦٩ - وبالمشاركة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قامت الوكالة بثلاث مهامات خلال الفترة المستعرضة، لتقدير وضع الفلسطينيين المطلوب منهم مغادرة الجماهيرية العربية الليبية، والذين أقيم لهم مخيم عند معبر السلوم على الحدود الليبية - المصرية، حيث وصل معظمهم في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بعد إنهاك عقود عملهم وفقدان حقوقهم في الإقامة في الجماهيرية العربية الليبية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، داشدت الأونروا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السلطات الليبية والحكومات المعنية، التحلّي عن معالجة هذه المسألة بالشقة وضبط النفس. والمهمة المشتركة الأولى التي نفذت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة دولية غير حكومية، أجرت تقبيلاً للاحتجاجات والمواد في المخيم، بينما تركزت المهمتان التاليتان في شباط/فبراير وأيار/مايو ١٩٩٦ على رصد الأوضاع المعيشية في المخيم والوضع الصحي لسكانه. وبالإضافة إلى تقديم المواد والتجهيزات الطبية لاستخدامها في مخيم السلوم، وفرت الأونروا مساعدات طارئة شملت البطانيات، والمواد الغذائية المكملة، والرعاية الطبية لما مجموعه ٣٦ فلسطينياً

معزولين عند معبر رفح بين مصر وقطاع غزة، كما تابعه عدة طلبات فردية لجمع الشمل. وحتى نهاية الفترة المستعرضة، ظلت الوكالة قلقة بشأن الظروف المعيشية والأوضاع الصحية لحوالي ١٥٠ شخصاً، مازالوا معزولين عند معبر السلوم، وهي تتبع مراقبة الوضع بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٧٠ - وقد تحقق المزيد من التقدم في الخطة الخمسية ١٩٩٥-٢٠٠٠ لتعزيز إدارة المجتمع المحلي، ودعمها التمويل لخدمات الوكالة القائمة على المجتمع المحلي للنساء والشباب والمعاقين. وتركز الاهتمام خلال الفترة المستعرضة على بناء المؤسسات واكتساب القدرة على إيجاد موارد ذاتية مستقلة لـ١٤٥ مركزاً اجتماعياً برعایة الوكالة، تشكل قناة أساسية لهذه الخدمات. ومع منتصف عام ١٩٩٦، كان ٤٢ من أصل ٦٨ مركزاً لبرامج المرأة، وجميع مراكز التأهيل الاجتماعي البالغ عددها ٣٠ مركزاً، و٢٧ مركزاً لأنشطة الشباب، بإدارة لجان محلية، بينما واصلت الأونروا توفير الدعم المالي والتكنولوجي المطلوب. وأقيمت مشاريع لدر الدخل في معظم المراكز، وأُعدت خطط لها في مراكز أخرى، بهدف إيجاد الموارد لتغطية تكاليف التشغيل، وتوفير الدخل للمشترين، وإثبات قدرة مجموعات المعوزين على إدارة مشاريع اجتماعية-اقتصادية حيوية. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، تحول العون المالي الذي تقدمه الوكالة للمرأة من النفقات المباشرة إلى مساعدات نقدية لقاء ميزانيات مقررة، وهي طريقة من شأنها أن تعزز موثوقية المراكز وتحفظ تكاليفها. ولتوثيق العلاقة الجديدة التي سعت الوكالة إلى إقامتها مع المراكز، تم تدريب موظفي الوكالة وممثلي المجتمع المحلي على المهارات الضرورية للإدارة الذاتية في المراكز، بما في ذلك تسهيل وتفعيل الهيئات الإدارية واللجان التنظيمية، وإعداد الأنظمة والقوانين لها، والتخطيط والتنظيم البرنامجي والإداري، وإعداد الميزانيات والحسابات. ولترسيخ مشاركة أكبر من جانب المجتمع المحلي، وتسهيل اندماجه على المدى الطويل في شبكة محلية من المنظمات التي تتبنى أهدافاً مماثلة لأهدافها، عملت الوكالة على تعزيز الروابط بين المراكز والمنظمات غير الحكومية المحلية. وكان الهدف الأبعد لهذه الخطة الخمسية، ضمان استمرار تراث الوكالة في مجال الخدمات الاجتماعية للشعب الفلسطيني. وقد حظيت إجراءات الوكالة لتعزيز الاعتماد على النفس بترحيب من مجتمع اللاجئين، الذين رأوا في هذه الجهود إسهاماً في تنمية مهارات القيادة والإدارة والدعوة لديهم، وفي تمكين دور المجتمعات المحلية والفتات المعوزة. وبإضافة إلى جهودها لتحقيق بناء المؤسسات، واصلت مراكز برامج المرأة، والتأهيل الاجتماعي، وأنشطة الشباب، توفير تشكيلة واسعة من الخدمات والأنشطة، وفقاً للاحتياجات والأولويات المحلية. وقام صندوق مبادرة المرأة الفلسطينية بدعم إنشاء وحدة لإنتاج الأطعمة فيالأردن، وافتتاح صفوف لمحو الأمية في لبنان، فيما واصلت الوحدات الإنتاجية المملوكة من الصندوق في السنوات السابقة عملها وتوسعتها.

#### دال - توليد الدخل

٧١ - واصل برنامج الوكالة لتوليد الدخل نموه حجماً ومدى خلال الفترة المستعرضة، فوسّع قاعدة رأس ماله وكتلة قروضه، واتخذ مبادرات جديدة لتوفير الاعتمادات والتدريب، وبخاصة في قطاع غزة. ومنذ اطلاقه في عام ١٩٩١، لمواجهة الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية المتدهورة، وارتفاع نسبة البطالة بين اللاجئين الفلسطينيين في مناطق العمليات، استهدف برنامج توليد الدخل إيجاد فرص العمل، وتوليد الدخل، ودعم ديمومة المشاريع التجارية في مجتمع اللاجئين. وركز البرنامج على المشاريع التجارية الصغيرة والمصغرة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي من الاقتصاد المنتج للبضائع المعدة للبيع محلياً وخارجياً. وإمكانية الحصول على اعتمادات لهذه

المشاريع محدودة عادة، نظرًا لعدم قدرة معظم أصحابها على استيفاء الشروط المراقبة التي تضعها المؤسسات المصرافية الرسمية. وباستخدام آليات مضمونة مختلفة، رمى برنامج توليد الدخل إلى توفير رأس المال بفوائد معقولة، لتوسيع الأعمال التجارية القائمة أو تأسيس أعمال جديدة. وقد حظيت مشاركة النساء من أصحاب الأعمال بتشجيع كبير. وتبني البرنامج أسلوباً لا مركزياً يتيح لكل منطقة من مناطق عملياتها، الميدانية القيام بمبادراته الخاصة واستلام التبرعات من المتبرعين، باستثناء إقليم سوريا الذي لم يكن لديه برنامج توليد الدخل، ومع منتصف عام ١٩٩٦، كانت برامج توليد الدخل في المناطق الميدانية الأربع قد منحت قروضاً لـ٤٥٥ مؤسسة تجارية، وجمعت رأس المال قاعدته ١١ مليون دولار، بحيث أُوجدت أو حافظت على نحو ٤٠٠٠ فرصة عمل. وكان برنامج توليد الدخل مختلفاً عن أنشطة توليد الدخل التي يتم تنفيذها في إطار برنامج الوكالة للحد من الفقر، والذي تستهدف مساعدة عائلات اللاجئين الذين يعيشون دون خط الفقر، على أن يرتفعوا فوق هذا الخط، ويصبحوا قادرين على الاعتماد على أنفسهم. هذا فضلاً عن مساعدة البرنامج للمناطق الاجتماعية التي ترعاها الوكالة، لتصبح مستقرة مالياً.

٧٢ - والبرنامج الرائد لتوليد الدخل في الأقاليم كان في قطاع غزة، حيث عملت أربعة برامج فرعية منفصلة، وكان أكبر تلك البرامج، برنامج المؤسسات التجارية على نطاق ضيق، الذي قدم قروضاً للاستثمار الإنثائي في المؤسسات الجديدة أو التي تح خطط للتوسيع، كما منح قروضاً لرأس المال المتداول في المؤسسات المستقرة. وخلال الفترة المستعرضة، منح البرنامج ٤٢ مليون دولار من القروض التي تراوحت بين ١٠٠٠ دولار و ٧٥٠٠٠ دولار لـ٤٠ مؤسسة تجارية، مما أوجد أو حافظ على ٨٤٣ فرصة عمل. ومعظم المستفيدن من هذه القروض هم من قطاعات الخدمات الصناعية والإنتاجية في الاقتصاد، ومن بينها مصانع حديثة للإنتاج على النطاقين الضيق والواسع. وضمت هذه المؤسسات مصنعاً لل بلاط، ومصنعاً للأدوات البلاستيكية، وشركة صغيرة للبناء، ومؤسسة لصنع الأثاث، ومشغلاً للتجارة، ومخبزاً وصالوناً لتصنيف الشعر. وبلغت نسبة المؤسسات التي تديرها النساء ١٠ في المائة، فيما بلغت نسبة المؤسسات الجديدة ٢٩ في المائة. وقد طبّقت إجراءات كاملة على طلبات القروض، وأعتمدت نظمً للتدقيق وتنظيم المعلومات، وآليات مضمونة للعمل. وكان على المقترضين أن يقدموا من موادرهم الخاصة من ٢٠ إلى ٥٠ في المائة من قيمة القرض للاستثمار في مؤسساتهم. وبنسبة تسديد إجمالية للقروض بلغت ٩٩ في المائة، وقاعدة رأس المال قدرها ٧٦ مليون دولار، أصبح برنامج المؤسسات التجارية الصغيرة، البرنامج الأكثر نجاحاً من نوعه في قطاع غزة، كما شكل أكبر مصدر للاستثمار في القطاع الخاص. والبرنامج في طريقه ليصبح أكثر اكتفاءً بذاته، على الرغم من تزايد نفقاته التشغيلية، بحيث يتوقع له أن يحقق ذلك بشكل تام مع أواخر عام ١٩٩٧. وفي ذلك الوقت، سيكون البرنامج قادرًا على الوقوف وحده، كمؤسسة مالية إنمائية غير ربحية، يمكنها أن تعمل بشكل مستقل أو تندمج في مؤسسة مالية أو مصرافية أخرى.

٧٣ - وفي قطاع غزة، تركز اهتمام خاص على القطاع غير الرسمي من الاقتصاد، حيث المزيد من الرجال والنساء اضطروا لإدارة أعمال خاصة بهم نظراً لتناقص فرص العمل في إسرائيل أو محلياً. وبرنامج الوكالة للإقراض الجماعي التضامني، الذي أنشأه في أيار / مايو ١٩٩٤، منح قروضاً لنساء يعملن في مؤسسات متناهية الصغر أو كباريات في الشوارع. وخلال الفترة المستعرضة، تم منح قروض قيمتها ٤٦٧٦١٩ دولاراً لـ٤٩ مجموعه ٨٩ امرأة يعلن نحو ٨٢٠٠ شخص. ومؤلاً المشتركات منظمات في ١٨١ مجموعة تضامنية، تضم كل منها

أربع إلى عشر عضوات، وتشكل آلية للضممان: فطالما بقيت كل عضوة من المجموعة تسدد أقساطها، تصبح جميع عضوات المجموعة مستحقات لقروض إضافية. وكلما أثبتت المشتركات مصداقيتها في استحقاق القروض، يصبحن مؤهلات أكثر للحصول على قروض أكبر. فالمقترضات لأول مرة حصلن على قروض تتراوح من ٣٣٠ دولار إلى ١٠٠٠ دولار، بينما أولئك اللواتي بلغن نهاية مرحلة القرض الثالث، يحصلن على قروض تتراوح من ٢٠٠٠ دولار إلى ٨٠٠٠ دولار. والتطبيق البسيط، والإجراءات المنقحة، والشروط المرنة سهلت الإفادة من البرنامج.

٧٤ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، وسعت الوكالة أنشطتها لتقديم الائتمان في قطاع غزة، بإقامة برنامج لتوفير الائتمان للمؤسسات التجارية المتناهية الصغر، استهدف توفير قروض لرؤوس الأموال المتداولة في المؤسسات التجارية الرسمية وغير الرسمية. وكانت استراتيجية هذا البرنامج مشابهة لاستراتيجية برنامج الأقراض الجماعي التضامني، باستثناء أنه كان متاحاً للرجال كما للنساء، وأن قروضه كانت تُمنَع على أساس فردي أكثر من كونها على أساس جماعي مضمون، هذا فضلاً عن اعتماد البرنامج شبكات مؤجلة تشكل آلية للضممان. وهذه القروض التي تراوحت مدتها من أربعة إلى ستة أشهر، بدأت بحوالي ١٠٠٠ دولار لكل منها، حفظت الحق للمقترضين في الحصول على قروض أكبر حين يسددون قروضهم السابقة. ومع منتصف عام ١٩٩٦، كان قد تم منح ٣٧٠ قرضاً، قيمتها الإجمالية ١٦٧٣٣٧٣ دولاراً. وقد استهدف البرنامج ١٢٠٠٠ - ١٨٠٠٠ مؤسسة تجارية صغيرة ومتناهية الصغر في قطاع غزة، تستخدم نحو ٤٠ في المائة من القوى العاملة. والحجم الكبير للمجموعة المستهدفة، وعدم توافر الاعتمادات لها، أعطى البرنامج إمكانية النمو الكبير، وأصبح من المأمول للبرنامج أن يمول قريباً ٢٠٠٠ مقترض في الشهر. ومع نهاية الفترة المستعرضة، أصبح لدى برنامج الأقراض الجماعي التضامني وبرنامج الاعتماد للمؤسسات المتناهية الصغر في قاعدة رأس المال مشتركة بلغت ٦٥٥٥٥٥ دولاراً، بينما بلغت النسبة الإجمالية للتسييد ١٠٠ في المائة. وتم تدعيم أنشطة توفير الائتمان ببرنامج التدريب الذي نظمته الوكالة للمؤسسات التجارية الصغيرة والممتلكات الصغر قطاع غزة. ومنذ إطلاقه في حزيران/يونيه ١٩٩٥، كان هذا البرنامج حتى منتصف عام ١٩٩٦ قد وفر التدريب لما مجموعه ٣٩١ مشتركاً في تشكيلة من المواضيع التي شملت التسويق وتسعير المنتجات والأدارة والاتصالات التجارية والتخطيط المالي وكيفية تأسيس عمل تجاري جديد. وقد استُوفيت بعض الرسوم المساهمة في تغطية تكاليف التشغيل. وتم استلام تبرع خاص لتوسيع البرنامج بشكل ملحوظ على مدى سنتين.

٧٥ - وكجزء من برامجها لتوليد الدخل، أدارت الوكالة صناديق قروض تدويرية لأعمال ضيقة النطاق في الضفة الغربية والأردن ولبنان. واتخذت خطوات لإعادة تنظيم وتنشيط برنامج الضفة الغربية خلال الفترة المستعرضة. وقد تقرر وقف العمل ببرنامج الكفالة المصرية لتطوير الأعمال التجارية، لدى تسديد القروض المتبقية عليها، لتحول محله حافظة نقدية لاقراض الأعمال التجارية الضيقة النطاق، كذلك التي في قطاع غزة. ولتحقيق هذا الغرض تم تعين عدد من الموظفين، وعقدت اتفاقية مصرفيّة جديدة، وجرى تعزيز الإجراءات الإدارية والمالية الداخلية. وبدأ نشاط البرنامج الجديد في شباط/فبراير ١٩٩٦. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كان قد منح قروضاً قيمتها ٤٠٠٧٢٦٤٠٠ دولار لما مجموعه ٤٧ مؤسسة تجارية. وفي أواسط عام ١٩٩٦، بلغت قاعدة رأس المال البرنامج مليوني دولار. وخلال الفترة المستعرضة، منح برنامج توليد الدخل ٣٢ قرضاً قيمتها ١٦٨٢٣١ دولاراً لأعمال ضيقة النطاق في الأردن، و٤٠ قرضاً قيمتها ١٣٠٥٠٠ دولار في لبنان. وفي أواسط عام ١٩٩٦،

بلغت قاعدة رأس المال لهذهين البرنامجين على التوالي ٤٩٤ ٢٠٨ دولارات و ٣١٦ ٠٠٠ دولار، بينما تجاوزت النسبة الإجمالية للتسديد ٩٥ في المائة.

#### ٦٤ - برنامج تطبيق السلام

٧٦ - ظل برنامج الأونروا تطبيق السلام يجذب التمويل السخي من المتبرعين، مما أتاح له المزيد من التوسيع في مدى أنشطته وآفاقها. وهذا البرنامج الذي أطلق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، فور توقيع إعلان المبادئ<sup>٦</sup>، رمى إلى جعل نتائج عملية السلام ملموسة على المستوى المحلي، من خلال برنامج استثماري واسع النطاق لتطوير البنية الأساسية، وتحسين الظروف المعيشية، وإيجاد فرص العمل في مجتمعات اللاجئين. وكان قد تم الإعداد للمرحلة الأولى من برنامج تطبيق السلام، بعد مشاورات مع القيادة الفلسطينية، وكبار المتبرعين للوكالة والأقطار المضيفة لها، وبالاستناد إلى توصيات فريق العمل الخاص الذي انتدب الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٩٣، لاستكشاف سبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة ومنطقة أريحا. ولضمان تعليم الشعور بفوائد السلام في مجتمع اللاجئين كله، أكدت الأونروا على أهمية المشاريع في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. وحلت المرحلة الثانية من برنامج تطبيق السلام محل المرحلة الأولى منه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، بعد تنسيق وثيق مع السلطة الفلسطينية والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار. وقد اعتمدت المرحلة الثانية من برنامج تطبيق السلام الأهداف الأساسية نفسها التي كانت لسابقتها، مع تركيز خاص على المشاريع الرامية إلى خفض التكاليف المتكررة، والتي تكمل المشاريع التي تنفذها السلطة الفلسطينية مباشرة، والتي يمكن تنفيذها خلال ٤٤ شهراً إذا توافر التمويل اللازم لها.

٧٧ - وخلال الفترة المستعرضة، تلقت الوكالة ٦٨,٩ مليون دولار من التبرعات والتبرعات للمرحلة الثانية من برنامج تطبيق السلام، مما رفع مجموع المبالغ التي تلقتها المرحلتان من ١٢٢,٧ مليون دولار في أوائل عام ١٩٩٥ إلى ١٩٢,٦ مليون دولار في أوائل عام ١٩٩٦. وقد توزع هذا المبلغ بحيث تم تخصيص ١١٦,٨ مليون دولار لمشاريع في قطاع غزة، و ٤٢,٦ مليون دولار للضفة الغربية، و ٢٣,١ مليون دولار للأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية معاً. وكان نحو ٦٨,٧ مليون دولار مخصصاً لمشاريع في مجال التعليم، و ١١,٨ مليون دولار في مجال الصحة، و ٤٦,٧ مليون دولار في الإغاثة والخدمات الاجتماعية، و ١٠,٨ ملايين دولار في برنامج دعم الدخل، و ٦,٤ ملايين دولار لأغراض أخرى. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بدأت الوكالة إعداد قوائم مصغرة بأولويات مشاريع برنامج تطبيق السلام، مرتين في السنة، كوسيلة لتسهيل التفاعل مع المتبرعين، وضمان أسلوب أكثر ثباتاً وهدفية في الحصول على التمويل. وتم تقديم هذه القوائم إلى مجموعة العمل متعددة الأطراف حول مسألة اللاجئين والمجموعة الاستشارية للبنك الدولي حول الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن تقديمها إلى كبار المتبرعين للوكالة. وحتى منتصف عام ١٩٩٦، كانت الوكالة تواصل السعي للحصول على تبرعات خاصة من المتبرعين لقائمتها الثانية من المشاريع غير الممولة في برنامج تطبيق السلام، في مجالات وأقاليم مختلفة، قيمتها ١٥٠,٧ مليون دولار.

٧٨ - وقد أُعدت مشاريع برنامج تطبيق السلام لتعزيز ودعم البرامج العادلة لدى الوكالة، وذلك من خلال الإسهام في الحفاظ على البنية الأساسية بالمستوى المطلوب لتقديم الخدمات بالشكل الملائم. وكانت الأولوية

القصوى لمشاريع في مجال التعليم، حيث أتاحت تبرعات خاصة للوكلة أن لا تقتصر على توسيع خدماتها بشكل يواكب النمو في عدد التلامذة، بل أن تُعنى أيضاً باحتياجات أطفال عائلات اللاجئين الواقفين حديثاً إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كانت الوكالة قد تلقت تمويلاً لبناء ٤٣ مدرسة و ٧٨ صفاً دراسياً إضافياً في هذين الإقليمين. وفي الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، ركز المتبّعون على التدريب المهني، فتبّعوا بمبلغ ٤٠ مليون دولار لمشاريع غايتها تحسين وتوسيع مراكز الوكالة للتدريب المهني والتقني في هذه الأقاليم. وفي مجال الصحة، ظلت المشاريع الرامية إلى تحسين أوضاع الصحة البيئية في مجتمعات اللاجئين، تحظى بدعم قوي من المتبّعين، تمثل باستلام ٢٩,٦ مليون دولار من التبرعات قيمة تبرعاتها لبرنامج تطبيق السلام حتى أواسط عام ١٩٩٦. وخلال الفترة المستعرضة تم استلام تبرعات قيمتها ٢,٦ مليون دولار، معظمها عبر برنامج تطبيق السلام، خصصت لنفقات الاستئناف والمواد الطبية في لبنان، مما أتاح للوكلة أن تلبِي الاحتياجات المتزايدة إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية. وكان مشروع مستشفى غزة الأوروبي قد تلقى ٤١,٢ مليون دولار من التبرعات والتبرعات حتى أواسط عام ١٩٩٦. وفي مجال الإغاثة والخدمات الاجتماعية، شكل استصلاح المأوي أكبر فئات المشاريع، وقد تلقى ٣١,٨ مليون دولار في إطار برنامج تطبيق السلام منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وتلقت الوكالة تمويلاً لمشروعين خاصين في قطاع غزة، أولهما برنامج ترفيهي لما بعد الدوام المدرسي، بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وثانيهما برنامج لإيجاد فرص العمل الطارئة، بدأ في آذار/مارس ١٩٩٦. وتم أيضاً استلام أموال لمشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيكون لها أثر أيجابي قصير الأجل على البطالة، بينها مشاريع لأنشطة در الدخل، واستصلاح المأوي، وتحسينات في البنية الأساسية للتعليم.

٧٩ - والاستجابة المشجعة من المتبّعين لبرنامج تطبيق السلام، مكنت الوكالة من القيام بمشاريع تفوق إلى حد كبير، من حيث عددها وقيمتها ومداها، المستوى التقليدي لأنشطتها على هذا الصعيد. ففي إطار مرحلتي برنامج تطبيق السلام، كانت الأذونات مع أواسط عام ١٩٩٦ قد أنجزت بناءً ٣١ مدرسة، و ٦٤ صفاً دراسياً، و ١٤ غرفة متخصصة، و ٧ مراكز أو نقاط صحية، وعيادة واحدة لصحة الأم والطفل، وأسواراً حول ٨٣ منشأة للوكلة، و ٦٥ ملعاً مدرسيّاً، و ٢١ وحدة مراحيب، و ٤٠ مكبات لتنقيات. وقد أُجريت صيانة شاملة في ٤٩ مدرسة، وتم استبدال النوافذ في ١٠٠ مدرسة، والطلاء في ٦٧ مدرسة أخرى. وشملت تحسينات البنية الأساسية للتعليم الصيانة الشاملة في ٢٥ مدرسة للسلطة الفلسطينية، إضافة إلى إقامة ١٥ ملعاً وبناءً خمسة أسوار لمدارس تابعة للسلطة. وتم أو بدأ تنفيذ مشاريع لتحسين شبكات المجاري والصرف الصحي وموارد المياه في عدد من المخيمات والبلدات المجاورة، كما أُجريت ست دراسات للجدوى حول الصحة البيئية. واستحصلت الوكالة ٣٨١ مأوى، بينها ٣٨٩ مأوى على أساس العون الذاتي. وانشئت كلية التمريض والعلوم الطبية المتصلة به في قطاع غزة. وتم تحسين ثلاثة مراكز صحية وثلاث عيادات لصحة الأم والطفل. وأنجزت ثمانية مشاريع لتحسين وتحديث أو توسيع أربعة مراكز للتدريب المهني والتقني لدى الوكالة. كما أنشئت سبعة مراكز لبرامج المرأة، وتم تجديد أو تحسين تسعة مراكز لأنشطة الشباب، وخمسة مراكز لبرامج المرأة، وثلاثة مراكز للتأهيل الاجتماعي. وقد وسع تمويل برنامج تطبيق السلام قاعدة رأس المال لبرنامج در الدخل، مما أتاح زيادة كبيرة في التروض الممنوحة لأصحاب الأعمال من اللاجئين.

- ٨٠ - و مع نهاية الفترة المستعرضة، كان هناك عدد كبير من المشاريع الممولة في برنامج تطبيق السلام، لا تزال قيد التنفيذ. وبالإجمال، فإن تنفيذ المشاريع سار بصورة مقبولة في جميع الأقاليم، على الرغم من أن الإغلاق الصارم للضفة الغربية وقطاع غزة، الذي فرض في شباط/فبراير ١٩٩٦، أدى إلى تأخيرات وزيادات في التكاليف في بعض المشاريع. وخلال الأسبوعين الأولين من الإغلاق، حين طُبق إغلاق داخلي للضفة الغربية، توقفت تماماً المشاريع الإنسانية لدى الوكالة في تلك المنطقة الميدانية.

ألف - هيكل الصندوق

٨١ - عدلت الأونروا شكل عرض ميزانيتها في عام ١٩٩٥، للتمييز بصورة أكثر وضوحاً بين تكاليف البرامج وتكاليف المشاريع. وفي ضوء الشكل الجديد الذي اعتمده في إعداد ميزانيتها لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦، تسلمت الأونروا تبرعات وتكبدت نفقات تحت البند التالي:

- (أ) الميزانية العادلة:
  - (١) الصندوق العام
  - (٢) الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة.

(ب) المشاريع أو الأنشطة الممولة من خارج الميزانية:

- (١) برنامج تطبيق السلام،
- (٢) مشروع مستشفى غزة الأوروبي،
- (٣) نقل رئاسة الوكالة إلى منطقة العمليات،
- (٤) البرنامج الموسع للمساعدة.

٨٢ - وغطت ميزانية الصندوق العام جميع التكاليف المترتبة على تنفيذ البرامج العادلة للوكالة في مجالات التعليم، والصحة، والإغاثة والخدمات الاجتماعية. وقد شملت أيضاً الأعمال الازمة لدعم البرامج العادلة، كالادارة، والتنظيم الإداري، والموازنة، والمالية، والتجهيز والنقل، وخدمات الهندسة والإعلام. وبموجب الشكل الجديد للميزانية، فإن البندود التي كانت تعتبر سابقاً أنشطة جارية ممولة، قد دُمجت في الصندوق العام، وشكلت التكاليف المتكررة بشكل أساسي. والأنشطة الجارية الممولة هي تلك التي تشكل جزءاً جوهرياً من البرامج العادلة الثلاثة للوكالة، ولكنها تَمول بشكل منفصل من المتبرعين، كمركز رام الله للتدريب المهني والتقني للرجال والنساء.

٨٣ - وكان صندوق الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأراضي المحتلة قد أُنشئ في عام ١٩٩٠، لتقديم المساعدة الطارئة لللاجئين الفلسطينيين في مناطق الأزمات الخاصة. ونظراً للعجز المالي، والتحسن في الوضع السياسي والأمني في المناطق المستهدفة من الصندوق، فقد تراجعت أنشطة الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة، وتقلصت ميزانيته إلى حد كبير في السنوات الأخيرة. وبموجب الشكل الجديد للميزانية، فإن أنشطة الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة اقتصرت على برنامج مسؤولي شؤون اللاجئين، والأعمال المتصلة به في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع الإلغاء التدريجي لهذه الأنشطة، سيتوقف تماماً نشاط صندوق الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأراضي المحتلة.

- ٨٤ - والتبرعات التي تلقاها برنامج تطبيق السلام، الذي أطلق في عام ١٩٩٣، غطت بشكل أساسى النفقات غير المتكررة للمشاريع الهدافة إلى تطوير وتوسيع البنى الأساسية في مجالات التعليم، والصحة، والإغاثة والخدمات الاجتماعية. كما تلقى برنامج تطبيق السلام تمويلاً لتوسيع برنامج در الدخل، وتحسين الخدمات والبنى الأساسية للصحة البيئية، والقيام بأنشطة أخرى في كل مشروع على حدة. ولدى إعداد ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، فإن البنود التي كانت مصنفة في فئة المشاريع الإنسانية والخاصة، في الشكل السابق للميزانية، قد تحولت من الميزانية العادلة إلى برنامج تطبيق السلام. وكانت المشاريع الإنسانية والخاصة تشمل أنشطة ومبادرات لتطوير البنى الأساسية، التي يمكن تنفيذها إذا توافر لها تمويل خاص بها.

- ٨٥ - وكان مشروع مستشفى غزة الأوروبي، الذي أُنشئ في عام ١٩٩٠، لتخفييف النقص الحاد في أسرة الاستشفاء والخدمات الطبية الملائمة في قطاع غزة، على وشك الإنجاز مع نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٦. وشملت الأنشطة الممولة بناء المستشفى وتجهيزه وتصميمه، إضافة إلى التكاليف الإدارية وتكاليف الموظفين المرتبطين بالمشروع وجهوزية المستشفى. ومع أن التبرعات التي تلقاها برنامج تطبيق السلام للمستشفى كانت تُعتبر جزءاً من تمويل البرنامج، إلا أنها كانت تُرصد داخلياً وتُقيّد في الحساب الخاص بالمشروع، الذي سبق برنامج تطبيق السلام.

- ٨٦ - وقد تم فتح حساب خاص خارج الميزانية لتغطية تكاليف نقل مقر الأوونروا من فيينا إلى منطقة العمليات، عملاً برغبة المتبرعين للوكلة في عدم تمويل النقل من الميزانية العادلة. ومن المتوقع أن يحقق النقل وفرا للوكلة، ذاتجاً في معظمها عن الرواتب والتكاليف التشغيلية الأخرى في منطقة العمليات. وسيبدأ هذا الوفر بالتراكم بعد حين من التشغيل التام للوحدات المنقولة. وقد أعدت الوكالة احتياطياً طارئاً بمبلغ ٨,٨ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، ستضاف إليه موقتاً أية مبالغ يتم توفيرها، لاستخدامها في تغطية التكاليف الاستثنائية المتربعة على النقل.

- ٨٧ - وأتاح إطلاق برنامج تطبيق السلام الاستغناء عن البرنامج الموسّع للمساعدة، الذي أُنشئ في عام ١٩٨٨ لتحسين الأوضاع المعيشية في مخيمات اللاجئين، وتطوير البنى الأساسية للأوونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم في جميع مناطق العمليات. خلال الفترة المستعرضة، لم تقبل أية تبرعات جديدة للبرنامج الموسّع للمساعدة، الذي سيتم إلغاؤه عقب إنجاز المشاريع الممولة في سنوات ماضية.

#### باء - ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ ونفقات فترة

١٩٩٥-١٩٩٤

- ٨٨ - أعدت الأوونروا ميزانيتها لفترة سنتين، مع أن عملياتها ممولة على أساس سنوي. وقد أعدت ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وفقاً للفرضيات الأساسية لإطار العمل المالي وتحطيم السياسة العامة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، الذي سبق للوكلة أن قدمته إلى اجتماع كبار المتبرعين والحكومات المضيفة لها، وأعضاء لجنتها الاستشارية، في عمان، في آذار/مارس ١٩٩٥. وبناءً عليه، فإن ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ قد اشتملت على بند قيمته ١٢,٧ مليون دولار سنوياً، ليصار إلى وضعه جابياً، لتفطيم مدفوعات قيمتها نحو ١٢٧ مليون

دولار، كتعويضات نهاية الخدمة، التي ستتجمع للموظفين المحليين في الوكالة، عند التصفية النهائية للأونروا.  
فإذا أخذنا هذا البند في الحسبان، تصبح نسبة الزيادة الإجمالية في ميزانية الوكالة العادلة لذين العامين ٥ في المائة لكل عام، وهي مماثلة لنسبة الزيادة في السنوات السابقة. وقد تم تقديم نسخة مستكملة من أفق التخطيط المالي الذي يغطي الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، إلى اجتماع مماثل في عمان، في أيار/مايو ١٩٩٦.

- ٤٩ - وقد أعدت ميزانية لفترة السنطين ١٩٩٦-١٩٩٧ وأقرت في عام ١٩٩٥، وبلغ مجموعها ٦٩٢ مليون دولار (أنظر المرفق الأول، الجدول ١٢). وجريا على العادة، فقد راجعت اللجنة الاستشارية للوكالة ميزانية فترة السنطين بأكملها، فيما قدمت تقديرات تكاليف الجوانب الإدارية وجوانب الدعم إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وبعد مشاورات مع اللجنة الاستشارية، قدم المفوض العام ميزانية العامين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أقرتها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ونتائج إقبال حسابات العامين في الوكالة مبينة في استعراض وضعها المالي الراهن أدناه.

#### جيم - الإيرادات ومصادر التمويل

- ٤٠ - جرى تمويل عمليات الأونروا بشكل كامل تقريباً من تبرعات شكلت ٩٥ في المائة من إيرادات الميزانية العادلة في عام ١٩٩٥. ومعظم هذه التبرعات جاءت نقدية، مع أن ٨ في المائة من الإيرادات كانت عينية، معظمها تبرعات من المواد الغذائية للتوزيع على اللاجئين المعوزين. و جاءت ٥ في المائة من الإيرادات من هيئات أخرى في الأمم المتحدة، لتفطية تكاليف الموظفين، بما في ذلك تمويل تكاليف ٩٢ وظيفة دولية من الأمم المتحدة، ومساعدة من اليونيسكو ومنظمة الصحة العالمية لتفطية تكاليف موظفين في برنامجي التعليم والصحة.

#### DAL - الوضع المالي الراهن

- ٤١ - أنهت الأونروا فترة السنطين ١٩٩٤-١٩٩٥ بعجز معدل قدره ١٤,٤ مليون دولار في برنامجها العادي، بينما ٦ ملايين دولار مقيدة مقابل عام ١٩٩٤، و ٨,٤ ملايين دولار مقابل عام ١٩٩٥. وقد قلص هذا العجز رأس المال المتداول لدى الوكالة بأكثر من نصفه، أي من ٢٢,٦ مليون دولار في مطلع العامين، إلى ٨,٢ ملايين دولار في نهايتهما. ومع نهاية الفترة المستعرضة، واجهت الوكالة وضعاً نقدياً بالغ الصعوبة، حيث الاحتياطي المتواافر بالكاد يكفي لتفطية المدفوعات الروتينية، وحيث إمكانية نفاد السيولة النقدية لدى الوكالة في الأشهر المقبلة.

- ٤٢ - وبعد العجز المالي لعام ١٩٩٥، ثالث عجز سنوي عرفته الوكالة على التوالي. ففي نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٥، قدرت الوكالة العجز في نهاية السنة بمبلغ ١٦ مليون دولار. ولتلافي مثل هذا العجز، الذي كان من الممكن أن يستهلك كل رأس المال المتداول لدى الوكالة، تم تأجيل صرف زيادة في الرواتب قدرها ١٢ مليون دولار، من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٦، مما قلل العجز التقديرى إلى ٤ ملايين دولار. ولكن عدم دفع تبرع معقول قيمته ٢,٦ مليون دولار، وإجراء تعديلات أخرى في أواخر عام ١٩٩٥، أدى إلى زيادة العجز الفعلى لعام ١٩٩٥ إلى ٨,٤ ملايين دولار.

- ٩٢ - وعجز فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ الذي أوردته التقارير رسمياً، والذي يمثل مجموع الإيرادات محسوماً منه مجموع النفقات طوال السنتين، فقاً لما يظهر في كشوف الحسابات بعاليين دولارات الولايات المتحدة، هو كما يلي:

<u>المجموع</u>	<u>الصندوق العام</u>	<u>الصندوق الجاري الممولة</u>	<u>صندوق الإجراءات الاستثنائية</u>
(١٣,٣)	(١٥,٧)	٧,٦	(٥,٧)

فإذا أخذنا في الحسبان عوامل معينة، كالتبغات التي استلمت في عام ١٩٩٤ ولكنها تعود إلى عام ١٩٩٣ والتبغات المتبقية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ والتي يمكن استلامها في عام ١٩٩٦، والمشاريع غير العادلة المقيدة مؤقتاً على حساب الصندوق العام، وتعديل موازنة تمويل الأنشطة الجارية الممولة، فإن العجز الحقيقي المعدل لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ يبلغ ١٤,٤ مليون دولار.

- ٩٤ - ويمكن أن يعزى العجز المالي في الأونروا بصفة عامة إلى سببين جذريين. أولهما أن بعض المتبرعين لا يستطيعون زيادة تبرعاتهم لتواكب الزيادة السنوية في ميزانية الوكالة بنسبة ٥ في المائة، وهي أدنى زيادة ضرورية لمواجهة النمو الطبيعي في عدد اللاجئين، والارتفاع الذي لا يمكن تجنبه في التكاليف في جميع المناطق الميدانية نتيجة التضخم. والسبب الثاني هو المتطلبات غير المتوقعة في مناطق العمليات، والتي تقضي أن تنفق الأونروا أموالاً تتجاوز السقف المرصود في ميزانيتها. وقد أسهمت في هذا التوجه زيادة المتطلبات المفروضة على الوكالة في سياق البيئة السياسية المتغيرة باضطراد في المنطقة.

- ٩٥ - والأموال التي تم استلامها للأنشطة الممولة من خارج الميزانية - والتي شملت بالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ أموالاً مخصصة لبرنامج تطبيق السلام، والبرنامج الموسع للمساعدة، والمشاريع الإنشائية والخاصة لم يمكن استخدامها لمواجهة العجز في التكاليف المتكررة، لأن تلك الأموال مرصودة لمشاريع خاصة. وقد بقي هناك خلل في التوازن بين التمويل الكبير الوارد إلى برنامج تطبيق السلام في السنوات الأخيرة، والنقص المتواصل في التمويل المتوفر للميزانية العادلة للوكالة. وظل تأثير الحجم المتزايد للمشاريع على الصندوق العام مصدر قلق متزايد، لأن التكاليف المتكررة لبعض المشاريع تُقيّد على الصندوق العام بعد فترة أولية مدتها ثلاثة سنوات.

- ٩٦ - وفي ضوء هذه الظروف، واصلت الأونروا جهودها لردم الهوة بين إيراداتها ونفقاتها، ولكن تستطيع استخدام مواردها على الوجه الأمثل. ففي شباط/فبراير ١٩٩٢، ولمواجهة وضع مالي مترد، استحدثت الوكالة تدابير تقشفية بقيمة ١٧ مليون دولار، شملت تجميداً عاماً للمرتبات، وتقلصاً في الأموال المرصودة في الميزانية لوظائف إضافية للمعلمين، والاستئفاء، والوازם الطبيبة، والسفر في مهام رسمية والعمل المؤقت. وفي غياب التمويل الكافي لاستعادة السقوف السابقة للميزانية، تواصلت هذه التقليصات في معظمها في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، و ١٩٩٦ - ١٩٩٧. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، قلصت الوكالة ميزانية فترة السنتين ١٩٩٥ - ١٩٩٤ بمبلغ إضافي قدره ٧,٥ ملايين دولار، لمواجهة ارتفاع لا يمكن تجنبه في التكاليف المترتبة عليها.

واعتبارا من أواخر عام ١٩٩٥، تأثرت الوكالة بصورة غير مباشرة بأسلوب احتواء التكاليف الذي طبقته الأمم المتحدة في ميزانيتها العادية.

٩٧ - ولمواجهة توقعات عجز ذي حجم كبير قد يستهلك رأس المال المتداول المتواضع أصلا لدى الأونروا، استحدثت الوكالة في حزيران/يونيه ١٩٩٦ تدابير تقشفية قيمتها ٩ ملايين دولار، شملت تجميدا للتعيين في وظائف معينة، وتخفيضات في مخصصات الميزانية للإشارات، والصيانة، والاستئناف، والوازم الطبية، والعمل الموقت، والمركبات والحواسيب، والمعدات والوازم. وعلى الرغم من الأرباح الناجمة عن أسعار الصرف في مطلع عام ١٩٩٦، فقد واجهت الوكالة في أواسط العام عجزا أساسيا لعام ١٩٩٦، بلغ تقديريا ٩,٣ ملايين دولار، وعجزا تراكميا بلغ ٣٢,٥ مليون دولار، مع الأخذ في الحسبان مبلغ ٢٢,٢ مليون دولار لإعادة التدابير التقشفية التي استُحدثت في شباط/فبراير ١٩٩٣ وحزيران/يونيه ١٩٩٦. وفضلا عن العجز التراكمي، احتاجت الوكالة إلى ١٢,٧ مليون دولار لسداد تعويضات نهاية الخدمة، مما رفع المبلغ الإجمالي الذي تحتاج إليه الوكالة للوفاء بالتزاماتها في عام ١٩٩٦ إلى ٤٥,٢ مليون دولار. وكان لحمل إجراءات خفض العجز في السنوات الأخيرة، أثر سلبي على نوعية خدمات الأونروا لللاجئين الفلسطينيين، كما أضعف قدرة الوكالة على إبقاء تلك الخدمات عند مستوياتها الحالية. وتندوي الوكالة إثارة موضوع عجزها السنوي المتواصل في اجتماع استثنائي، من المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٩٨ - ومع التقدم الكبير الذي تحقق خلال الفترة المستعرضة على صعيد تنفيذ نقل مقر الأونروا من فيينا إلى منطقة العمليات، تواصلت الجهود، لجمع الأموال اللازمة من المانحين مباشرة. وحتى أواسط عام ١٩٩٦، كانت الوكالة قد تلقت ٩,٦ ملايين دولار من التعهدات والتبرعات لتفطية تكاليف النقل، التي حددت ميزانيتها بمبلغ ١٢,٥ مليون دولار. وكان من غير المحبذ اللجوء إلى الاحتياطي الطارئ لتفطية النقص في تمويل النقل، لأن ذلك يعني استلاف أموال من الصندوق العام مقابل وفر مستقبلي لما يتحقق بعد. وكان هناك نقص في تمويل الميزانية الخاصة بمستشفى غزة الأوروبي. فحتى أواسط عام ١٩٩٦، لم يكن قد تم استلام سوى أقل من نصف ٤١,٢ مليون دولار من التعهدات، مما أجبر الوكالة على استلاف أموال من الصندوق العام. وتواصل الأونروا مساعيها للحصول على التمويل اللازم من المانحين.

ألف - موظفو الوكالة

٩٩ - لقد كان هناك ارتفاع ملحوظ في عدد الموظفين الذين اعتقلتهم واحتجزتهم السلطة الفلسطينية خلال الفترة المستعرضة. فقد تم اعتقال واحتجاز ٩٣ موظفا في قطاع غزة، مقابل ٥٨ موظفنا في السنة الماضية. ومع أن الكثريين منهم قد احتجزوا لفترات قصيرة فقط، و٧٧ منهم أطلق سراحهم دون توجيه تهمة أو محاكمتهم، فإن ١٦ موظفنا بقوا قيد الاحتجاز حتى نهاية الفترة المستعرضة. وفي الضفة الغربية، احتجزت السلطة الفلسطينية ١٣ موظفنا، فيما احتجزت السلطات الإسرائيلية ٢ موظفين. ومن هؤلاء، بقي تسعة موظفون قيد الاحتجاز لدى السلطة الفلسطينية وموظfan لدى السلطات الإسرائيلية حتى نهاية الفترة المستعرضة. ولم يتم احتجاز أي موظف في الجمهورية العربية السورية، بينما احتجز موظف واحد في الأردن. وبذلك يكون العدد قد انخفض في هاتين المنطقتين الميدانيتين بالمقارنة بالسنة المستعرضة السابقة. واحتجز موظف واحد في لبنان. وفي أواسط عام ١٩٩٦، لم يكن قد بقي قيد الاحتجاز أي موظف في الأردن أو لبنان أو الجمهورية العربية السورية. وبلغ مجموع الموظفين الذين احتجزوا خلال الفترة المستعرضة ١١١ موظفا، أطلق سراح ٨٤ موظفنا منهم دون توجيه تهمة أو محاكمتهم، وبقي ٢٧ موظفنا قيد الاحتجاز حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (انظر المرفق الأول، الجدول ١٠).

١٠٠ - وكما حدث في السنوات السابقة، واصلت الأونروا مساعيها المتتالية لدى السلطات المعنية في جميع مناطق عملاتها، لكنها لم تحصل على معلومات كافية في الوقت المناسب، عن الأسباب المؤدية إلى اعتقال موظفيها واحتجازهم. ونظرًا لغياب هذه المعلومات، لم تستطع الوكالة التأكد من أن الأفعال الرسمية للموظفين كانت سببا في اعتقالهم واحتجازهم، آخذة في الاعتبار الحقوق والواجبات المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة، ومعاهدة عام ١٩٤٦ بشأن امتيازات الأمم المتحدة وحقوقها، والنظام الأساسي والإداري لموظفي الأونروا.

١٠١ - واستطاعت الوكالة الوصول إلى جميع موظفيها من الضفة الغربية، الذين احتجزتهم السلطات الإسرائيلية خلال هذه الفترة المستعرضة والفترات السابقة، خلافاً للصعوبات المشار إليها في تقرير السنة الماضية. كما استطاعت الوصول أيضاً إلى جميع موظفيها من الضفة الغربية، الذين احتجزتهم السلطة الفلسطينية. أما في قطاع غزة، فقد واجهت الوكالة صعوبات كبيرة في الوصول إلى موظفيها المحتجزين. فقد استطاعت زيارة أربعة فقط من الموظفين الذين تحتجزهم السلطة الفلسطينية، علماً بأن معظم الاحتجازات كانت لفترات قصيرة نسبياً، كما سبق التأكيد في السنة الماضية. ومعاملة الموظفين المحتجزين وأوضاعهم الصحية، بقيت مصدر قلق للأونروا. فقد شكا الموظفون بعد إطلاق سراحهم من قبل السلطة الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية، من أنهم قد أُخضعوا لصنوف شتى من سوء المعاملة جسدياً ونفسياً. وعلى الرغم من مساعيها المتواصلة لدى الحكومات المعنية، ظلت الوكالة غير قادرة على زيارة الموظفين الذين كان قد سبق احتجازهم في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية.

١٠٤ - وباستثناء وضع الموظفين المحتجزين، فإن موضوع سوء معاملة الموظفين في الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل أفراد قوات الأمن الإسرائيلية، التي سبق التقرير عنها في السنوات الماضية، لم يكن قائماً خلال الفترة المستعرضة الراهنة.

١٠٣ - والإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية لتنظيم الدخول إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والخروج منها، والتي عرضها تقرير السنة الماضية، أصبحت أكثر تشددًا بشكل ملحوظ خلال الفترة المستعرضة. وشملت تلك الإجراءات فرض نظام تصاريح الخروج ونقطة المراقبة، بما في ذلك أعمال التفتيش وإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة لفترات طويلة. ونتيجة لذلك، فقد تعطلت إلى حد كبير حركة موظفي الوكالة وألياتها إلى داخل الضفة الغربية وقطاع غزة وخارجهما، ومنعت في أحياناً كثيرة. وبعد سلسلة من حوادث التفجير في إسرائيل، وما تلاها من إغلاق كامل للضفة الغربية وقطاع غزة لمدة ثلاثة أشهر، ألغت تصاريح الخروج عموماً، وأصبح موظفو الأونروا المحليون غير قادرين غالباً على الخروج من تلك المناطق. وفي هذا الوقت، كان نحو ٢٧٠ موظفاً لدى الأونروا، يقيمون في الضفة الغربية، ومنع عنهم من الوصول إلى أعمالهم في المكتب الإقليمي للوكالة في الضفة الغربية، وفي مدارس الأونروا ومراكزها الصحية في القدس. وحتى نهاية الفترة المستعرضة، بقي الخروج من قطاع غزة. وقد سعت الوكالة إلى اعتماد إجراءات ملائمة مع السلطات الإسرائيلية، لتمكين الموظفين من استئناف أعمالهم في القدس. ولم يكن ذلك قد تحقق حتى نهاية الفترة المستعرضة. ونقطة المراقبة التي أقيمت بين مختلف مناطق الضفة الغربية، أعادت أيضاً الحركة الناشطة لموظفي الأونروا وألياتها. وكان لهذه القيود المختلفة آثار واضحة على نشاطات الوكالة، وانعكاسات أخرى على عملياتها.

٤ - وأجبرت القيود الصارمة بشكل خاص على الانتقال خارج قطاع غزة، وعلى دخول سكان القدس الشرقية إلى غزة، الوكالة على أن تستخدم موظفيها الدوليين كساائقين، للتمكن من تشغيل مراقب النقل لديها بفعالية. وعلى معبر إيريز للخروج من قطاع غزة، أصرت السلطات الإسرائيلية على إجراء تفتيش شامل لمركبات الأونروا، بما في ذلك المركبات التي تنقل كبار مسؤولي الوكالة أحياها. وشملت أعمال التفتيش هذه تفتيش مركبات الوكالة من الداخل والخارج، مما سبب أضراراً لبعض تلك المركبات أحياها. وقد أدت إجراءات التفتيش أيضاً إلى تأخيرات استمرت بضع ساعات في بعض الأحياناً، للموظفين الخارجيين من قطاع غزة. وعلى امتداد مفاوضاتها مع السلطات الإسرائيلية حول هذا الموضوع، أكدت الوكالة على ضرورة اعتماد إجراءات فعالة، من شأنها أن تسهل التنقل إلى قطاع غزة وخارجها، وب خاصة في سياق نقل مقر الأونروا إلى هناك. لكن الصعوبات على هذا الصعيد قد تعاقدت خلال الفترة المستعرضة بحيث بات من المتوقع أن تشكل هذه القيود عوائق جدية لعمليات المقر بعد نقله.

١٠٥ - وبسبب هذه القيود الصارمة على التنقل، التي سبق وصفها أعلاه، ظلت هناك تأخيرات طويلة في السماح للموظفين المحليين بالسفر الرسمي، بما في ذلك السفر بين الضفة الغربية والأردن عبر جسر اللنبي. وعلاوة على ذلك، رفضت السلطات الإسرائيلية منح تأشيرات خدمة لبعض موظفي مقر الأونروا، ومن بينهم بعض الموظفين الدوليين لدى الوكالة، الذين لديهم إقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذين تم نقلهم إلى المقر الجديد للوكالة في غزة. فقد طلبت إليهم الدخول بوثائق سفرهم الخاصة. وبما أن دخول هؤلاء الموظفين وتنقلهم

سيتعرضان لقيود وتأخيرات نتيجة لهذا الإجراء، فقد اضطرت الوكالة أن تعيد توزيع بعضهم على مكاتب أخرى لها، حيث يمكنهم القيام بأعمالهم بعيداً عن تلك القيود.

#### بأء - خدمات الوكالة ومبانيها

١٠٦ - تواصلت خدمات الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل التطورات السياسية الناجمة عن إعلان المبادىء<sup>٤</sup> في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والاتفاقات التي تلتة، وبخاصة الاتفاق الإسرائيلي-الفلسطيني المرحلي حول الضفة الغربية وقطاع غزة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وقد واصلت الوكالة جهودها في هذا الشأن، إسهاماً منها في ترسیخ الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما كانت السلطة الفلسطينية تعزز نفوذها ومسؤولياتها على امتداد المنطقة. وفي سياق التوترات السياسية وحوادث العنف المتقطعة في المنطقة، واجهت الوكالة صعوبات كبيرة في تقديم خدماتها بفعالية، نتيجة الإجراءات الأمنية الإسرائيلية.

١٠٧ - وواصلت الوكالة تقديم المشورة القانونية والمساعدة، بما في ذلك المساعدة المالية، لللاجئين الساعين إلى اتخاذ إجراءات قانونية وبيروقراطية، وبخاصة فيما يتصل بطلبات جمع شمل العائلات في قطاع غزة. كما واصلت الوكالة جهودها لدعم المبادرات الموجهة نحو تطوير البنية الأساسية القانونية في المنطقة، وبخاصة تطوير مركز للقانون في جامعة بير زيت في رام الله، حيث قدمت الوكالة المساعدة المالية لشراء البنية الأساسية الإدارية الضرورية، ومولت استحداث أربع منح دراسية، لمتابعة الدراسات العليا في الآداب لدى المركز القانوني. وقد ارتُكَ إعطاءً فضليّة الحصول على هذه المنح الدراسية لللاجئين الفلسطينيين، وبخاصة اللاجئون في قطاع غزة. أما برنامج الوكالة لمسؤولي شؤون اللاجئين، الذي كان قد أوقف العمل به في قطاع غزة، وتم تضييق نطاقه بشكل ملحوظ في الضفة الغربية، انسجاماً مع التطورات السياسية الموسومة أعلاه، فقد أوقف أيضاً في الضفة الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٠٨ - وعلى نسق الاتخاذ الملحوظ في عدد الاقتحامات التي قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية في منشآت الأونروا، والذي أوردته تقارير السنة الماضية، نتيجة إعادة الانتشار الواسع النطاق لتلك القوات، فقد انخفض عدد هذه الاقتحامات في الضفة الغربية خلال الفترة المستعرضة من ١١ اقتحاماً إلى ٤. وفي قطاع غزة، بقيت التقارير خالية من مثل هذه الاقتحامات. وكانت هناك عدة مناسبات دخل فيها أفراد من قوة الشرطة الفلسطينية إلى بعض منشآت الأونروا في الضفة الغربية، كما أوردت التقارير حوادث أخرى أقل شأناً في قطاع غزة. وقد أوضحت الوكالة موقفها للسلطة الفلسطينية حيال هذه الحوادث.

١٠٩ - وفي ٢٠ و ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦، هدمت السلطات الإسرائيلية مأويين لللاجئين في مخيم الغوار في الضفة الغربية، وأغلقت مأوى واحداً في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦، كإجراءات عقابية. واحتاجت الوكالة على هذه الإجراءات المخالفة للمادتين ٣٣ و ٥٣ من معايدة جنيف حول حماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب. وخارج مخيمات اللاجئين، جرى هدم ثمانية مأوى كإجراءات عقابية، ولكن لم يتم إغلاق أي مأوى. وفي قطاع غزة، بقي الوضع كما أوردته تقارير السنة الماضية بعد إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية، إذ لم يتم هدم أو إغلاق أية مساكن لأسباب عقابية. لكنه تواصل هدم عدد كبير من المساكن خارج المخيمات، باعتبار أنه لم يتم الحصول على

تصاريح البناء اللازمة لإنشائهما. ففي الضفة الغربية، هدمت السلطات الإسرائيلية ٥٦ مبنى من هذا النوع، مقابل ٧٨ مبني خلال الفترة المستعرضة السابقة. وفي قطاع غزة، هدمت السلطات الإسرائيلية عدداً من الأبنية في المناطق التي بقيت تحت الاحتلال، كما هدمت السلطة الفلسطينية عدداً آخر.

١١٠ - ونتيجة للإغلاق الصارم المطول الذي فرضته السلطات الإسرائيلية على قطاع غزة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، بعد سلسلة من الهجمات بالقنابل في إسرائيل، واجهت الوكالة تأخيرات جدية في استيراد التموين وسوء من المواد لعملياتها في غزة، مما كبد الوكالة تكاليف إضافية. كما أن آليات الوكالة التي تجتاز معبر إيرز، بما فيها سيارات الإسعاف التابعة للأونروا، والتي تنقل المرضى، واجهت تأخيرات مطولة، كذلك المذكورة أعلاه. وسائل الوكالة الذين لديهم إقامة في الضفة الغربية أو القدس الشرقية، لم يسمح لهم بالدخول إلى قطاع غزة، مما ألزم الوكالة باعتماد إجراءات تقضي بأن يحل سائقون مقيمون في غزة محل أولئك السائقين، لينقلوا السلع والمواد من معبر إيرز إلى داخل غزة.

١١١ - وفي ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، عقدت الأونروا مع السلطة الفلسطينية اتفاقية حول نقل مقر الأونروا إلى غزة، القصد منها أن توفر إطار العمل الذي يضمن تنفيذ عمليات الرثافة بالشكل المناسب في المنطقة، والإدارة الفعالة لعمليات الأونروا في مناطقها الميدانية الخمسة. وأجرت الوكالة أيضاً مفاوضات مع السلطات الإسرائيلية، بغية التوصل إلى ترتيبات عملية محددة، فيما يتصل بنقل المقر إلى غزة، لاستكمال إطار العمل القانوني القائم. وكانت هذه المفاوضات لا تزال جارية حتى نهاية الفترة المستعرضة.

١١٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أبلغت السلطات الإسرائيلية الأونروا، بأنه اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ لن تحمل إسرائيل أية مسؤولية عن تخزين أو تنزيل أو توصيب أو نقل أية مواد للأونروا مخصصة للضفة الغربية، وفقاً لترتيبات مماثلة لقطاع غزة، أُشير إليها في تقرير السنة الماضية. ومنذ ذلك الحين، قدمت الأونروا الأموال لتغطية التكاليف المترتبة على جميع المواد المتوجهة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم طالبت السلطة الفلسطينية بدفع هذه التكاليف، وفقاً للأحكام المتضمنة في الرسائل المتبادلة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، بين المفوض العام للأونروا ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وحتى نهاية الفترة المستعرضة، لم تكن السلطة الفلسطينية قد دفعت للوكالة أياً من تلك التكاليف، علماً بأن مجموع الأموال التي قدمتها الأونروا لهذا الغرض قد بلغت ١,٨ مليون دولار. وفيما يتصل بالتعويض من السلطة الفلسطينية عن المدفوّعات التي قدمتها الوكالة كضرائب القيمة المضافة المشار إليها في تقرير السنة الماضية، فإن مبلغاً قدره ٧,٩ ملايين دولار، قد طولبت به السلطة الفلسطينية، ولكن لم يتم تسديده حتى نهاية الفترة المستعرضة. وكما جاء في تقارير السنة الماضية، فإن مبلغاً صغيراً متربتاً على مشتريات ما قبل حزيران/يونيه ١٩٩٤، ظلل موضوع خلاف مع السلطات الإسرائيلية.

#### جيم - مطالبات الحكومات بالتعويضات

١١٣ - تأسف الأونروا لعدم إحراز أي تقدم بشأن مطالباتها المتعددة للحكومات بالتعويض.

## خامساً - الأردن

### ألف - التعليم

١١٤ - تناقص عدد الملتحقين بمدارس الوكالة في الأردن، في المرحلة الابتدائية، ومدتها ست سنوات، والمرحلة الإعدادية، ومدتها أربع سنوات، للسنة الثانية على التوالي، من ١٤٩٩٢٢ تلميذاً في السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٤ إلى ١٤٨٠٠٤ تلامذة في السنة الدراسية ١٩٩٦/١٩٩٥. ويُعرّى التناقص البالغ ١٩٢٨ تلميذاً إلى انتقال عائلات اللاجئين من الأردن إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وانتقال التلامذة اللاجئين من مدارس الأونروا إلى المدارس الحكومية، وبخاصة إلى مدارس بنيت حديثاً بجوار بعض مخيمات اللاجئين. وبالمقارنة مع مدارس الأونروا، فإن المدارس الحكومية وفرت صنوفاً أصغر حجماً، ومرافق فضلي، وأسبوعاً مدرسيّاً أقصر (خمسة أيام مقابل ستة). لكن الاكتظاظ بقي مشكلة في مدارس الوكالة، وظل ما نسبته ٩٢ في المائة منها يعمل بنظام الفترتين، بينما بقي ٢٣ في المائة منها يدار في أبنية مستأجرة غير ملائمة. وفي آب/أغسطس ١٩٩٥، زيدت نسبة التبرعات الطوعية في مدارس الوكالة ومراكز التدريب في الأردن، لكي توّاكب التبرعات المماثلة في المدارس الحكومية. وقد أُعفيت حالات العسر الشديد من تلك التبرعات. وتم تقديم منح جامعية بالاستناد إلى الأداء التعليمي لما مجموعه ٢٤٦ طالباً من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن للعام الدراسي ١٩٩٦/١٩٩٥، بينهم ٩٤ طالبة.

١١٥ - وانخفض عدد المدارس الإدارية لدى الوكالة في الأردن من ١٩٨ إلى ٢٠٢ مدرسة في شباط/فبراير ١٩٩٦، بعد إنجاز ٣١ فصلاً دراسياً جديداً في الطيبة، تعمل بنظام الفترتين، لتحمل محل ست مدارس، كانت تشغل ثلاثة أبنية مستأجرة. وبالانتهاء من بناء خمسة أبنية مدرسية أخرى (اثنان في البقعة، واثنان في ماركا، وواحد في السخنة) خلال الفترة المستعرضة، أكملت الوكالة بنجاح استبدال أبنية مدرسية جديدة وفقاً للمعايير المرعية، بجميع الأبنية المدرسية المتقدعة والجاهزة في إقليم الأردن، كما قلصت عدد الأبنية المستأجرة غير الملائمة من ٢٢ إلى ١٩ مبنياً. وللتلبية احتياجات الصنف الإعدادي الرابع إلى علم الحواسيب، تم تزويد جميع المدارس المبنية حديثاً بغرف كاملة التجهيز للحواسيب، وتواصلت المساعي للحصول على التمويل اللازم لبناء وتجهيز غرف مماثلة في بقية المدارس. وقد تم بناء أربع غرف متخصصة في مدارس كانت تفتقر إلى مثل هذه المرافق، بينما كانت ثمانين غرفة متخصصة و ١٢ فصلاً دراسياً، قيد الإنشاء في أواسط عام ١٩٩٦، لتلافي العمل بنظام الفترات الثلاث.

١١٦ - وواصلت الوكالة توسيع برامجها للتربية الخاصة، بإقامة أربعة مراكز جديدة لبطيني التعلم في مخيمات إربد، وجبل الحسين، والطالية، والزرقاء. وبإضافة هذه المراكز إلى أربعة مراكز موزعة في مناطق أخرى، أمكن دمج ٤٨٥ طفلاً بطبيعة التعلم في برنامج التعليم النظامي. وشملت هذه الجهدود أيضاً استيعاب ٤٢٥ طفلاً، يعانون صعوبات تعلمية، في ١٧ صفاً علاجياً، واستيعاب ٢٠ طفلاً، يعانون ضعفاً سمعياً، في خمسة صفوف خاصة.

١١٧ - ووفرت كلية العلوم التربوية في مركز تدريب عمان، تدريب المعلمين المؤدي إلى الحصول على الشهادة الجامعية الأولى، لما مجموعه ٥٦٤ معلماً في برنامج التدريب أثناء الخدمة، و ٢٤٦ متخرجاً من المرحلة الثانوية

في برنامج التدريب قبل الخدمة. وفي ضوء الوضع العالمي المتردي للوكالة وعوامل أخرى، اتخذ قرار في حزيران/يونيه ١٩٩٥ بالإلغاء التدريجي للكليات، بتجميد قبول طلبة جدد بدءاً من السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦. وعلق تنفيذ هذا القرار مؤقتاً في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، استجابة لطلب السلطات الأردنية والفلسطينية، علىأمل أن تحصل الوكالة على تمويل خاص من المتبرعين، كالتبرع المتوفر لكلية العلوم التربوية في الضفة الغربية. ومع الملتحقين بها في السنة الدراسية ١٩٩٦/١٩٩٧، ستعمل الكلية بكامل طاقتها التشفيرية، التي تضم ٦٣٠ مقعداً للتدريب أثناء الخدمة و ٣٠٠ مقعد للتدريب قبل الخدمة. وفي آب/أغسطس ١٩٩٦، تتخرج المجموعة الأولى من الدارسين أثناء الخدمة، الذين يحصلون على شهادة جامعية في التربية، معتمدة لدى وزارة التعليم العالي فيالأردن. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، حصلت كلية العلوم التربوية من الوزارة على اعتماد عام لمنهجها الموسوع، ومن المنتظر بُعيد نهاية الفترة المستعرضة حصولها على اعتماد خاص للمادتين اللتين توفرهما الكلية، وهما التعليم الصفي وتدريس اللغة العربية. وبإضافة إلى برنامج كلية العلوم التربوية، شارك ١٧٥ موظفاً تعليمياً في سبع دورات، تم تنظيمها من خلال برنامج الوكالة النظامي لتدريب المعلمين أثناء الخدمة خلال السنة المستعرضة.

١١٨ - وتابع ما مجموعه ٢٧٥ متدرجاً، بينهم ٤٢٤ متدربة و ٦٦٢ متدرجاً مقیماً، ١٦ دورة مهنية و ١٢ دورة للتدريب التقني/شبه الفني في مركزي تدريب عمان ووادي السير. وقد وفر مركز عمان للتدريب دورات في إدارة الأعمال، والأعمال المصرية والتنظيم المالي، وحفظ السجلات الطبية، ومهارات السكريتارية، وتصنيف الشعر، إضافة إلى دورات تُعد المتدرجين ليصبحوا مساعدي صيادلة، ومساعدين في طب الأسنان، وفنبي مختبرات. وفي مركز وادي السير للتدريب، تم تنظيم دورات في أشغال المعادن والكهرباء والبناء، وفي عدد من المواضيع التقنية كالألكترونات الصناعية، والهندسة المعمارية والمدنية، ومسح الأراضي، والرسم الميكانيكي. وبالتعاون مع منظمة غير حكومية، وفرت الوكالة دورات قصيرة الأجل، مدتها ١٢ - ٢٠ أسبوعاً، في التمديدات الكهربائية، والتبييط، وديكور المباني، والسمكرة، أفاد منها ١٠٤ متدرجين. وتم العمل في المركز نفسه على مشاريع ممولة بشكل خاص، لتطوير المعدات والمشاغل لدورات في التجارة، وتصليح الراديو والتلفزيون، والألكترونات الصناعية، والآلات الدقيقة واللحام، إلى جانب تحسين مختبر فحص المواد، والمكتبة. وقد حقق المتدربون في مركزي التدريب نسبنجاح قدرها ٩٦,٦ في المائة و ٩٣,٥ في المائة على التوالي، في الامتحانات الشاملة التصفية لعام ١٩٩٥، التي تنظمها وزارة التعليم العالي الأردنية للكليات المجتمع. وكانت المعدلات الوطنية للنجاح ٣، ٧٠ في المائة و ١,١ في المائة.

#### باء - الصحة

١١٩ - أفاد أكثر من ١,٣ مليون لاجئٍ من خدمات الأونروا للرعاية الصحية في الأردن، التي تم تقديمها عبر شبكة تضم ١٩ مركزاً صحياً وأربع نقاط صحية. وقد ضمت جميعاً عيادات لصحة الأم والطفل، ومختبرات. ووفر ٢٠ مركزاً منها الرعاية بأسنان، فيما قدم ١٧ مركزاً الرعاية الخاصة بضبط أمراض السكري وضغط الدم، ووفر ١٣ مركزاً الرعاية المتخصصة كطب العيون، والقبالة، والأمراض النسائية ومعالجة أمراض شرايين القلب. وقد أدارت الوكالة أيضاً عيادة واحدة للعلاج الطبيعي. وواصلت الأونروا العمل بنظام التعويض، للإسهام جزئياً في تغطية تكاليف معالجة اللاجئين في المستشفيات الحكومية والخاصة.

١٢٠ - وظلت الفجوة بين الطلب المتزايد على خدمات الأونروا، والموارد المالية والبشرية المحدودة لدى الوكالة، تؤثر في تقديم الرعاية الصحية على المستويين الأساسي والثانوي. والمعدل اليومي من الاستشارات الطبية في عيادات الوكالة في الأردن، والبالغ عددها ١٠٧ زيارات مرضي للطبيب الواحد، بقي المعدل الأعلى في أي إقليم، مما يترك آثاره على نوعية الرعاية. وقد أُخضع نظام التعويض الاستشفائي، الذي كان يواجه طلبات كثيرة، لضوابط صارمة. واستحدثت وظائف إضافية لمواجهة المتطلبات الصحية الأساسية الأكثر إلحاحاً للسكان اللاجئين. لكن قيود الميزانية منعت التوظيف الإضافي من مواكبة الطلب المتزايد على الخدمات، الذي اشتدت حدته بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية في مجتمع اللاجئين.

١٢١ - وفي كانون الأول ديسمبر ١٩٩٥، بدأ مركز جديد لصحة الأم والطفل عمله في مخيم الزرقاء، متقدماً الخدمة للأمهات والأطفال من عائلات اللاجئين المقيمين في مناطق نائية من المخيم، ولغير سكان المخيم في المنطقة المجاورة. والقصد من إقامة هذا المركز هو تخفيف الضغط عن العيادة الصحية الرئيسية في المخيم، التي يجري العمل على إنشاء مبني جديد لها، يحل محل مبنها غير الملائم. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كانت قيد الإنشاء نقطة صحية في الواقع في وادي الأردن.

١٢٢ - وبدعم من المتبرعين، كثفت الأونروا جهودها لتحسين الصحة العامة في المخيمات. ففي إطار مشروع مشترك لتعبيد الطرقات، وشق المجارير السطحية في عدد من المخيمات، عملت الوكالة والدائرة الحكومية للشؤون الفلسطينية على تحديد الاحتياجات، واتفقنا على الأولويات، وتقاسمتا التمويل، فيما قدمت لجان تحسين المخيمات العمل لتنفيذ الأشغال. وبقي سكان المخيمات يستفيدون من الجهد الناشطة التي تبذلها الحكومة الأردنية لتحسين أوضاع الصحة البيئية. وتقدم باضطراد برنامج الحكومة لتوفير صنابير المياه في مأوى اللاجئين في مخيمات مختلفة، حيث جمع المأوى في الأردن تقريراً أصبحت تفي من تedications خاصة للمياه في أواسط عام ١٩٩٦. وزيادة موارد المياه في معظم المخيمات، أكدت الحاجة إلى مراافق مكملة للصرف الصحي، الذي تقوم سلطة المياه الأردنية بتنفيذه مشروع متصل به في مخيم سوف. وأكثر من ٩٠ في المائة من المأوى في مخيمات عمان الجديد، والبقعة، وإربد، وجبل الحسين، وماركا والزرقاء، كان قد تم ربطها بشبكة المجارير العامة مع نهاية الفترة المستعرضة. واشتهرت الوكالة ثلاثة شاحنات صغيرة، على أساس تجاري، لتحسين جمع النفايات وتصريفها في المخيمات ذات التضاريس الصعبة، كمخيمي جرش وسوف.

١٢٣ - وواصلت الوكالة التنسيق الوثيق مع وزارة الصحة الأردنية، وبخاصة في مجال التحصين، وصحة الأسرة، ومكافحة الأمراض السارية، وفحص الأدوية للتأكد من سلامة نوعيتها. وقد تلقت الوكالة من الوزارة احتياجاتها من لقاح التهاب الكبد، كتبوع عيني. وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ومع الجمعية الأردنية لتنظيم الأسرة وحمايتها، نظمت الوكالة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ثلاثة حلقات للتدريب أثناء الخدمة، حول التكنولوجيا الحديثة لوسائل منع الحمل، وإرشادات تنظيم الأسرة، شارك فيها ٧٠ طبيباً وممرضة وقابلة لدى الوكالة.

١٤٠ - يوجد أكبر مجتمع لللاجئين الفلسطينيين في مناطق عمليات الوكالة في الأردن، حيث كان هناك ١,٣٦ مليون لاجئ مسجل لدى الوكالة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، يشكلون ٤١ في المائة من مجموع اللاجئين المسجلين. وهذا العدد يمثل زيادة نسبتها ٥,٤ في المائة على رقم ١,٢٩ مليون لاجئٍ كانوا مسجلين في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وقد تجاوزت نسبة الزيادة تقديرات النمو السكاني الصافي، مما يشير إلى قلق مجتمع اللاجئين، وبخاصة في الأردن، بشأن التأكد من أن جميع سجلاتهم لدى الوكالة مستكملة.

١٤٥ - وظلت في الأردن أدنى نسبة من اللاجئين الملتحقين ببرنامج العسر الشديد، أي ٢,٥ في المائة، مقابل معدلهم في جميع مناطق عمليات الوكالة وقدره ٥,٤ في المائة. على أن الأردن كان الإقليل الوحيد الذي واكب فيه الالتحاق الإضافي بهذا البرنامج النمو السكاني خلال الفترة المستعرضة، حيث ارتفع عدد الملتحقين بنسبة ٣,٨ في المائة، أي من ١٦٠ شخصاً في أواسط عام ١٩٩٥، إلى ٢٤٣٥ شخصاً في أواسط عام ١٩٩٦. وعلى الرغم من مواصلة تطبيق معايير صارمة للاستحقاق، فإن استمرار البطالة المرتفعة في الأردن أسلوه بصورة غير مباشرة في زيادة طلبات المساعدة. وبإضافة إلى ذلك، فإن نحو ١٢,٥ في المائة من عائلات العسر الشديد يقيمون في أماكن تفتقر إلى الحد الأدنى من المستويات المقبولة. وخلال الفترة المستعرضة، استصلحت الوكالة ٥٧ مأوى للاجئين، وواصلت سعيها للحصول على تمويل إضافي لاستصلاح المأوي، التي تحتاج إليها أكثر من ١٠٠٠ عائلة من حالات العسر الشديد في الأردن.

١٤٦ - وفي إطار برنامج التخفيف من حدة الفقر لدعم أعمال تجارية مصغرة، أفادت ١٩ أسرة من حالات العسر الشديد من المساعدة المالية والتقنية التي تقدمها الوكالة لإقامة مشاريع للإعالة الذاتية. فهناك ١٨ أسرة، كانت قد بدأت أعمالاً مصغرة في إطار هذا البرنامج، حققت دخلاً منتظماً كافياً لشطبها من سجلات الوكالة لاستلام حunch غذائية. وبفضل تمويل خاص، ومساعدة من منظمة غير حكومية دولية، تم تشكيل مجموعات للأدخار والتسليف في مخيمات عمان الجديـد، وجبل الحسين وجرش، تمنـج قروضاً للأعضاء، وبخاصة النساء، من صندوق تدويري أنشـىء من ادخارـات جماعـية بدـعم من الوـكـالة. وفي مرـكـز برـامـج المرأةـ في مـخيـم جـرـش، كـسـبت دـحوـ ٧٠ امرـأـة دـخـلاـ من مـشـروـع لـفـزـل الصـوـفـ، أـفـادـ منـ التعاـقـدـ معـ وـاحـدـ منـ أـكـبـرـ صـانـعـيـ البـسـطـ. وبـفـضـلـ تـبرـعـ خـاصـ فيـ تـشـريـنـ الـأـوـلـ/أـكتـوبـرـ ١٩٩٥ـ، تمـ توـسيـعـ وـتحـسـينـ أـبـنـيـةـ المـشـفـلـ وـمـرـاقـفـهـ. وفيـ نـيـسانـ/أـبـرـيلـ ١٩٩٦ـ، اـفـتـتـحـتـ فيـ مرـكـزـ برـامـجـ المرأةـ فيـ جـبـلـ الحـسـينـ وـحدـةـ لـإـنـتـاجـ الـأـطـعـمـةـ، مـعـولـةـ منـ صـنـدـوقـ مـبـادـرـةـ المرأةـ الـفـلـسـطـينـيـةـ. وـقـدـ مـوـظـفـوـ الوـكـالـةـ الـمـسـاعـدـةـ لـمـنـظـمـاتـ أـخـرىـ فيـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ، لـتـمـكـيـنـهـاـ مـنـ توـفـيرـ التـدـريـبـ عـلـىـ مـهـارـاتـ "أـبـدـأـ عـلـكـ الخـاصـ بـنـفـسـكـ"ـ لـلـنـسـاءـ الـمـعـوـزـاتـ، بـالـتـعاـونـ مـعـ وـزـارـةـ التـنـمـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ.

١٤٧ - وفي سياق خطة السنوات الخمس لتحقيق الإدارة الكاملة من المجتمع المحلي للمرأـكـزـ الـاجـتمـاعـيـةـ التي ترعاـهاـ الوـكـالـةـ، وـفـرـتـ الأـوـنـرـواـ تـدـريـباـ مـوـسـعاـ عـلـىـ مـهـارـاتـ الـإـدـارـةـ الـذـاتـيـةـ، لـأـعـصـاءـ الـلـاجـانـ الـمـحـلـيـةـ وـبعـضـ موـظـفـيـ الوـكـالـةـ، وـدـعـتـ جـهـودـ المـرـاكـزـ لـتـحـقـيقـ الـاسـتـقـالـلـيـةـ الـمـالـيـةـ. وـمعـ نـهـاـيـةـ الـفـتـرـةـ الـمـسـتـعـرـضـةـ، كـانـ لـدـىـ ١٤ـ مـرـكـزاـ منـ أـصـلـ ٢٤ـ مـرـكـزاـ برـامـجـ المرأةـ فيـ الأـرـدـنـ، وـجـمـيعـ المـرـاكـزـ الـثـمـانـيـةـ لـتـأـهـيلـ الـاجـتمـاعـيـ، لـجـانـ فـاعـلـةـ، وـكـانـ الـكـثـيرـ مـنـهـاـ قدـ حـقـقـ الـاسـتـمـارـيـةـ الـمـالـيـةـ أوـ قـارـبـهاـ. وـفـيـ كـانـونـ الثـانـيـ/يـانـايـرـ ١٩٩٦ـ، حـيـنـ بدـأـ توـفـيرـ الـمـسـاعـدـاتـ لـمـرـاكـزـ برـامـجـ المرأةـ بمـوجـبـ مـيـزـانـيـةـ موـافـقـ عـلـيـهـاـ، بـدـلـ الـإـنـفـاقـ الـمـباـشـرـ مـنـ الوـكـالـةـ، كـانـ لـدـىـ مـرـكـزـ مـخـيمـ عـمـانـ الجـدـيدـ عـاـدـاتـهـ الـخـاصـ بـهـ، بـحـيثـ اـسـتـغـنىـ عـنـ الـمـسـاعـدـةـ كـلـهـاـ، وـهـوـ أـوـلـ مـرـكـزـ لـبـرـامـجـ المرأةـ يـحـقـقـ ذـلـكـ فـيـ جـمـيعـ مـنـاطـقـ عـلـيـاتـ.

الوكلة. وكبيرة المراكز، استنبط هذا المركز عائداته من إيرادات وحدته الإنتاجية ورسوم المشتركات لدورات التدريب، ومن أنشطة أخرى. وتلقت مراكز برامج المرأة المساعدة من اتحاد المرأة الأردنية لتشكيل شبكة عمل محلية، بينما شكلت مراكز التأهيل الاجتماعي لجنة تنسيق عليا، للقيام بجهود الدعم والتواصل. واستكملت خطة لإقامة رياض أطفال/حضانات يديرها المجتمع المحلي في جميع مراكز برامج المرأة في الأردن، وافتتحت مرافق جديدة في مراكز البقعة، وجرش والسبخة. كما أُنجز جناح جديد في مركز جرش في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

١٤٨ - وأنشئ مكتب ثان في الأردن للاستشارات القانونية برعاية الوكالة في مخيم جبل الحسين، في أول سبتمبر ١٩٩٥، بدعم من المتبرع نفسه الذي كان قد مول المكتب الأول في مخيم عمان الجديد في عام ١٩٩٤. ومكتب جبل الحسين الذي تم تغطية تكاليفه جزئياً من الرسوم المتواضعة للاستشارات، يعمل بمحامية متفرغة، ومساعدة شبه قانونية. وخلال الفترة المستعرضة، نظم المكتبان ٢٤ محاضرة حول المساعدة القانونية، شاركت فيها نحو ١٠٠٠ امرأة، إضافة إلى تقديمها نحو ٦٠٠ استشارة. والمحاميات المحليات المرتبطة بهذين المكتبين، أعددن كتيباً ونشرات حول المسائل القانونية ذات الاهتمام الخاص بالنسبة للنساء. وقد تم طبع هذه المواد وتوزيعها على جميع مراكز برامج المرأة في الأردن. وقامت المحاميات أيضاً بتنظيم دورة لتدريب المدربات على التقنيات الأساسية للتوجيه الأسرة، استهدفت النساء في مخيم عمان الجديد وجبل الحسين.

١٤٩ - وتم تعزيز المستوى التقني للخدمات المقدمة عبر مراكز التأهيل الاجتماعي، بفضل مساعدة فريق من المتخصصين المحليين الذين قاموا بتنفيذ برامج منتظمة مع الأطفال في تلك المراكز، إضافة إلى تدريب عاملين متطوعين في التأهيل الاجتماعي. وللإسهام في تغطية النفقات المتكررة، أدارت جميع المراكز في الأردن مشاريع لدر الدخل. فعلى سبيل المثال، تم استخدام حافلة الركاب المخصصة لنقل المعاينين إلى مركز سوف ومنه، في نقليات تجارية خلال ساعات الاستراحة. وهناك تبرع كبير تم استلامه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، لتحسين المرافق في مراكز البقعة، وماركا، والطالبية والوقاص. وعُقدت مخيمات صيفية سنوية لحو ٣٠٠ يتيم ويتيمة في مركز عمان للتدريب.

**ألف - التعليم**

١٣٠ - استوعبت ٧٤ مدرسة للوكلة في لبنان ٤٩٨ ٢٦ تلميذاً في السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦، أي بزيادة ١٢٩١ تلميذاً عن السنة الماضية. وإلى جانب النمو السكاني الطبيعي، يمكن أن تُعزى هذه الزيادة إلى عودة عدد من عائلات اللاجئين الفلسطينيين من الجماهيرية العربية الليبية، وإلى الانخراط المتواصل في المستويات المعيشية لدى مجتمع اللاجئين في لبنان. مما يضطرهم أن ينقلوا أطفالهم من المدارس الخاصة إلى مدارس الأونروا. وقد واصلت الوكلة تشغيل مدرسة ثانوية في لبنان، تغطي مرحلة مدتتها ثلاث سنوات، فضلاً عن المرحلة الابتدائية، مدتتها ست سنوات، والمرحلة الإعدادية مدتتها أربع سنوات، اللتين تشكلان جوهر برنامج التعليم الأساسي لدى الوكلة. واستحدثت الوكلة أربع رياض للأطفال تعتمد اللغة الفرنسية، وتضم ١٦١ طفلاً، مستخدمة تمويلاً مخصصاً لهذا الغرض. كما تم تقديم منح جامعية لـ ٧٧ طالباً لاجئاً من أنهوا المرحلة الثانوية، بينهم ٢٥ طالبة.

١٣١ - أثّر الوضع الأمني الهدئ عموماً، الذي ساد لبنان، لمدارس الوكلة أن تعمل بصورة طبيعية طوال معظم السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦، قطعته الأعمال الحربية الإسرائيلي على جنوب البلاد بشكل خاص في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وقد أدى القتال إلى إغلاق مدارس الوكلة ومراكزها للتدريب لمدة ١٠ أيام، مما استلزم تمديد السنة الدراسية للتعمويض عن الوقت الدراسي المفقود. وقد اتخذ نحو ٦٠٠ مشرد مأوى مؤقتاً في ثلاثة مدارس للوكلة في صيدا، وواحدة في بيروت.

١٣٢ - واستمرت الوكلة في تنفيذ برامج تعليمية علاجية، لمواجهة آثار الانقطاع في العملية التعليمية خلال سنوات الحرب الأهلية في لبنان. فأُجريت اختبارات تشخيصية لتحديد مواطن الضعف، واتخذت تدابير تعويضية شملت توزيع مواد للتعلم الذاتي، ومزيداً من توجيه موظفي التعليم، وساعات دراسية إضافية تفذها المعلمون على أساس طوعي، وصنوفاً خاصة لبطيني التعلم وللأطفال ذوي الصعوبات التعليمية. وقد ظهر نجاح هذه الجهود في نتائج امتحانات شهادة البريفيه سنوياً، لطلبة السنة الإعدادية الرابعة، حيث ارتفعت نسبة نجاح تلامذة الوكلة بشكل ملحوظ للسنة الثالثة على التوالي. فإن نسبة نجاح تلامذة الوكلة في امتحان تموز/يوليه ١٩٩٥ بلغت ٦٦ في المائة، مقابل ٤٩ في المائة في تموز/يوليه ١٩٩٤، و ٣٨ في المائة في تموز/يوليه ١٩٩٣.

١٣٣ - ومع دفعة الطلبة الذين التحقوا بها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بلغت مدرسة الجليل الثانوية في برج البراجنة مرحلة العمل بكامل طاقتها، حيث ضمت ٢٦٥ طالباً في الصفوف من ١١ إلى ١٢. ومن المقرر أن تبدأ عقب انتهاء الفترة المستعرضة، الأشغال لإقامة مبنى جاهز الصنع، لهذه المدرسة التي تشغل حالياً مبني مستأجراً غير ملائم. وقد ان إمكانية دخول اللاجئين الفلسطينيين إلى المدارس الحكومية في لبنان، واستحالتها بسبب التكاليف الباهضة في المدارس الخاصة. - وهذا عاملان أساسيان في قرار الوكلة افتتاح مدرسة الجليل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ - تناقماً بسبب ضعف المؤسسات التعليمية الثانوية القائمة التي تستقبل اللاجئين. وبعدأخذ العلم بأن

مدرسة ثانوية في صور، ممولة جزئياً من منظمة التحرير الفلسطينية، قد تَغلق بسبب نقص التمويل اللازم لها، وعدم اعتراف وزارة التربية اللبنانيّة بها، أعدت الوكالة مشروعًا مقترناً بإقامة مدرسة ثانوية في المنطقة، ويبقى المشروع المقترن بانتظار التمويل، كنظيره الذي أُعد في الفترة المستعرضة السابقة لإقامة مدرسة ثانوية في صيدا.

١٢٤ - واستهدفت جهود الوكالة لتطوير بنيتها الأساسية في لبنان، إلى خفض نسبة مدارس الوكالة التي تعمل بنظام الفترتين (٥٠ في المائة)، والقائمة في أبنية مستأجرة غير ملائمة (٤٣ في المائة). وتم إنشاء فصلين دراسيين إضافيين، بينما كان العمل لا يزال جارياً لإنشاء أربعة أبنية مدرسية في مخيم البداوي وواحد في مخيم ويبل حتى منتصف عام ١٩٩٦. وقد أجريت تحسينات شاملة على أربعة مبانٍ مدرسية في مناطق البقاع وصيدا وصور خلال الفترة المستعرضة.

١٢٥ - ووفر مركز تدريب سبلين التدريب المهني والتكني لما مجموعه ٥٩٥ متدربياً، بينهم ١٢٨ متدربة و ٦٥ طالباً مقيماً. وقد نظم المركز ١٣ دورة بعد المرحلة الإعدادية في مهن الكهرباء، والإلكترونات، وتصليح السيارات، وأشغال المعادن، والميكانيك، وتصنيف الشعر، والبناء. كما نظم ست دورات شبه فنية وتقنية في الرسم المعماري، والإلكترونات، والتجارة والأعمال المكتبية، ومهارات السكرتارية، وإدارة المكاتب، والتدريب كفني مختبرات وبناء. وبفضل تمويل خاص، استطاعت الوكالة استحداث دورتين مدتهما خمسة أشهر في تشكيل الأسمدة والتبليط، ضمتا ٣٣ متدربياً. واستطاعت أيضاً تجديد مشاغل المركز وقاعات النوم به، وتوسيع مكتبه، وتطوير المعدات المستخدمة في دورات البناء، ومختبرات فحص المواد الطبية والعلمية. وقد تم زراعة ألف شجرة في المركز في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تبرع بها المجتمع المحلي. ورعت الوكالة ١٥ طالباً من اللاجئين الفلسطينيين في دور ترميم في كلية خاصة في بيروت، بتمويل خاص لهذا الغرض. وقد أظهر استطلاع أجري في مطلع عام ١٩٩٦ لخريجي المركز في عام ١٩٩٤، أن ٩٣ في المائة من خريجي المهن، و ٨٦ في المائة من خريجي الدورات شبه الفنية والتقنية، و ٧٨ في المائة من خريجات تصنيف الشعر، قد وجدوا فرص عمل. وشارك ٩٨ معلماً ومديراً مدرسة لدى الوكالة في ثلاثة دورات، تم تنظيمها عبر برنامج التدريب أثناء الخدمة.

#### باء - الصحة

١٢٦ - قدمت الأونروا خدماتها الصحية في لبنان عبر ٢٥ مركزاً أو نقطة صحية وفرت الرعاية الطبية الشاملة، بما فيها رعاية الأم والطفل، وخدمات تنظيم الأسرة. ومن هذه المرافق، قدم ٢٤ مرفقاً الرعاية الخاصة لضبط أمراض السكري وضغط الدم، ووفر ١٧ مرفقاً الرعاية بالأستان، واشتمل ١٥ مرفقاً على مختبرات، فيما وفر ١٥ مرفقاً الرعاية المتخصصة، بما فيها طب أمراض القلب، والقبالة، والأمراض النسائية، وطب العيون، وطب الأطفال، ومعالجة أمراض الأذن والأذن والحنجرة. وتم توفير الرعاية الاستشفائية لللاجئين من خلال ترتيبات تعاقدية مع ١٢ مستشفى خاصاً. واللاجئون في لبنان، وعدد هم ٣٥٠ ٠٠٠ شخص، الذين لا يمكنهم الإلقاء من النظام الصحي للقطاع العام، ولا يستطيع معظمهم تحمل التكاليف المرتفعة للرعاية الصحية الخاصة، ظلوا يعتمدون اعتماداً كبيراً على خدمات الوكالة للحصول على الرعاية الصحية الأساسية. فعلى سبيل المثال، كان ثلثاً جميع اللاجئين المرضى الذين ساعدتهم برنامج الصحة لدى الوكالة في جميع مناطق عملياتها، لمواجهة تكاليف المعالجة

الطارئة المتخصصة لإنقاذ حياتهم، من إقليم لبنان. ولم يبدأ العمل بتطبيق النسب المنقحة للمشاركة في دفع تكاليف العلاج في لبنان، مع أن اللاجئين هناك شاركوا بدفع من ٥٠ إلى ٧٥ في المائة من تكاليف العمليات الجراحية والعلاج المتتطور. وقد تم استلام تبرعات خارج الميزانية في أواخر عام ١٩٩٥، لتفطية النقص في ميزانية استشفاء الحالات الطارئة، الناشئ جزئياً عن زيادات في الأسعار الرسمية للاستشفاء، وللتلبية الاحتياجات من المواد الطبية الضرورية.

١٣٧ - وتوصلت الجهدودون كلل لتطوير مراافق الأونروا للرعاية الصحية الأولية. فقد تمت إعادة تأهيل المركز الصحي في صيدا، وال نقططة الصحية في شحيم في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥. كما تم تزويد معدات إضافية لطب الأسنان والطب الشعاعي، والمخبريات، للمرافق الصحية في بيروت، وعين الحلوة، والبص، وصيدا. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كان العمل جارياً لبناء مركز صحي جديد في بيروت، ولاستبدال مبني قديم غير ملائم لمركز البرج الشمالي في منطقة صور. والمشروعان كلاهما ممولان ضمن برنامج تطبيق السلام.

١٣٨ - واتخذت خطوات أولية لتنفيذ مشروع قيمته ٦,٧ مليون دولار، وهدفه تحسين شبكات المجاري والصرف الصحي وموارد المياه في ثمانية مخيمات للاجئين في لبنان. وقررت الأونروا والمتبصر الحصول على خدمات استشارية لتنفيذ دراسات للجدوى وإعداد تصاميم تقنية مفصلة في المخيمات الثمانية، وتحديد المواصفات النهاية لهذا الغرض في أواخر عام ١٩٩٥. وسيستند التخطيط والبناء إلى نتائج دراسات الجدوا، التي يتقرر بموجبها، ما إذا كان من الممكن ربط المجاري الداخلية في المخيم بشبكات البلدية، أو التفكير في إقامة محطات مستقلة للمعالجة. وقد أُنجزت المرحلة الثانية من شبكة المجاري في مخيم البص، بحيث وصلت خدماتها إلى ٣٥ في المائة من سكان المخيم، الذين لم تشملهم المرحلة الأولى من المشروع. وكجزء من برنامج الصيانة المنتظمة لشبكات الموارد المائية، استبدلت الوكالة محطتين مهترئتين لتنقية المياه في مخيم نهر البارد، وعدها من أدبيات المياه المتراكلة في مخيمات البداوي وعين الحلوة والبص . وتم تمديد أدبيات مياه جديدة في مخيم ضبية، لتحسين موارد المياه في القسم العلوي من المخيم. كما حل خط جديد من المجاري محل مجرور سطحي مكشوف في مخيم البرج الشمالي. ومولت اليونيسيف بناء خزانين مرتفعين للمياه في مخيم برج البراجنة.

### جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

١٣٩ - ارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في لبنان من ١٦٤٣٦ شخصاً في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٩٥، إلى ٢٦٨٣٥ شخصاً في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٩٦، أي بزيادة نسبتها ١,٩ في المائة، وهي أدنى كثيراً من النسبة التقديرية المعتادة للنمو السكاني. وتقوم الوكالة بتوفير المعلومات فترياً حول اللاجئين المسجلين حديثاً لمديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين، التابعة للحكومة، كما تساعد المديرية في إعادة استكمال ملفاتها. وفي سياق تفعيل النظام الموحد للتسجيل، تم نقل القاعدة البياناتية المحوسبة إلكترونياً إلى المكتب الإقليمي وأربعة من المكاتب الخمسة للمناطق، وذلك في آذار / مارس ١٩٩٦.

١٤٠ - وبسبب المزيد من التشدد في تطبيق معايير الاستحقاق في هذا البرنامج، في ظل الارتفاع العام للوضع في البلد، فإن العدد المطلق لحالات العسر الشديد في لبنان واصل انتخاضه الذي بدأ في مطلع عام ١٩٩٥، بحيث هبط هذا العدد من ٣٦٢٣٩ شخصاً في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى ٣٥٣٨٢ شخصاً بعد مرور سنة. وظلت لدى إقليم لبنان أعلى نسبة من اللاجئين الملتحقين ببرنامج العسر الشديد في جميع مناطق عمليات الوكالة، حيث بلغت ١٠ في المائة في أواسط عام ١٩٩٦. كما بقيت هناك أعلى نسبة من عائلات العسر الشديد، الذين يحصلون على مساعدات لأسباب استثنائية. والنسبة العالية من الالتحاق ببرنامج العسر الشديد تعكس القيود المفروضة على تشغيل الفلسطينيين في لبنان، مما قلل إمكانية كسب الدخل لدى العائلات الموسعة. وعدم إمكانية حصول الفلسطينيين على الخدمات التعليمية والصحية لدى القطاع العام في لبنان، استلزم استخدام أموال طارئة، علاوة على المخصصات العادية، لمساعدة اللاجئين الأكثر عساها في الحصول على الخدمات الأساسية.

١٤١ - وظل السكن غير الملائم مشكلة لأكثر من ٣٠ في المائة من عائلات العسر الشديد في لبنان، وهي ثانية أعلى نسبة بعد إقليم غزة. وقد استئنف في عام ١٩٩٥ برنامج الوكالة لاستصلاح المأوي لعائلات العسر الشديد في جميع المناطق اللبنانية، باستثناء منطقة صور، حيث عُلق البرنامج في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بانتظار حل مشكلة ذات صلة بمشروع منفصل لإعادة إيواء عائلات المهجريين. وباستخدام أموال من إعادة برمجة تبرع خاص، ومن مبالغ مرصودة في الميزانية العادية، تم استصلاح ١٤٨ مأوى خلال الفترة المستعرضة، وبدأ العمل على ٩٦ مأوى آخر. وبما أن هذه الجهد لم تلب سوى أقل من ١٠ في المائة من الاحتياجات المحددة، فإن الوكالة توافق مساعيها للحصول على تمويل إضافي لتوسيع الجهد لاستصلاح المأوي في لبنان.

١٤٢ - وأطلقت الوكالة عملية للإغاثة الطارئة في نيسان/أبريل ١٩٩٦، لتوفير المساعدة الطارئة للأشخاص المهجريين بكثافة من القرى الجنوبية إلى صيدا وبيروت، نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان. وبمساعدة قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة في لبنان، تم توزيع المواد الغذائية الأساسية والمواد الطبية، ولوازم المنامة، وأدوات المطبخ ومواد التنظيف على ٧٢٠٠ من أسر اللاجئين في مخيم عين الحلوة والم فيه ميه، وعلى ٥٧٠٠ أسرة في مخيمات البرج الشمالي، والرشيدية، والبعض وفي القرى المجاورة. وتم تقديم الفرشات، والبطانيات، وأدوات المطبخ، وأطعام لما مجموعه ٧٤ أسرة لبنانية، و٥٩ أسرة فلسطينية، لاذوا باللجوء إلى ثلاث مدارس للوكالة في صيدا.

١٤٣ - وفي إطار برنامج التخفيف من حدة الفقر، تم منح قروض ميسرة تتراوح قيمتها من ٣٠٠ دولار إلى ٨٠٠ دولار، لـ٢١ أسرة من حالات العسر الشديد، بغية تأسيس أعمال تجارية صغيرة. وشملت القروض الميسرة أجزاءً تصل قيمتها إلى ٣٠ في المائة من مجموع رأس المال الذي توفره الأونروا لكل مشروع، ويتم تسديده على مدى ١٢ - ٢٤ شهراً، برسوم خدمات قدرها ٥ في المائة، بينما تُعتبر بقية المبلغ منحة. وخلال الفترة المستعرضة، حققت ٢٥ أسرة دخلاً من هذه الأعمال التجارية، كافياً لشطبها من سجلات العسر الشديد. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بدأت سلسلة من الدورات حول تقنيات "إبدأ عملك التجاري الخاص"، للنساء المعوزات، حيث تم تصنيف ٤٧ امرأة منها، كصاحبات أعمال محتملات. وتعاونت الوكالة أيضاً مع منظمة غير حكومية لاستحداث برامج للتسليف المضمون جماعياً، وأخرى للادخار، تفيد منها النساء عبر مراكز برامج المرأة في البداوي وعين الحلوة. ولتعزيز فرص التسويق أمام الوحدات الإنتاجية الملحوظة بستة مراكز لبرامج المرأة،

بدأت مفاوضات مع وزارة السياحة اللبنانية، لتمكين المراكز من المشاركة في المعارض الاقليمية والوطنية لمنتجاتها المنظمات غير الحكومية. وقد واجهت الوحدة الإنتاجية للحياة في مركز برامح المرأة في نهر البارد صعوبات ناتجة جزئياً عن الحاجة إلى تسويق أكثر ثباتاً. وهو عامل مرتبط بعواقب متحفظة باضطراد، إزاء تنقل النساء. وعلى الرغم من جهود الوكالة، فإن الموارد المتوافرة لبرنامج الحد من الفقر، لم تستطع مواكبة الطلب الشديد على فرص در الدخل بين مجتمع اللاجئين في لبنان.

١٤٤ - وفي إطار خطة السنوات الخمس لتعزيز إدارة المجتمع المحلي للمراكز الاجتماعية التي ترعاها الوكالة، تم تنظيم حلقات تدريبية في مهارات الإدارة الذاتية لبعض موظفي الوكالة واللجان المحلية الملحوقة بعشرة من ١١ مركزاً لبرامج المرأة وبمركزى التأهيل الاجتماعي هناك. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تلقى كل مركز لبرامج المرأة مبلغاً من المال، لتمكينه من إطلاق أنشطته لعام ١٩٩٦. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦، وانسجاماً مع تغيير نمط الدعم المالي من الوكالة للمراكز، كانت تلك المراكز جميعاً قد قدمت ميزانيتها للموافقة، بغية الحصول بموجبها على مساعدة سنوية قدرها ١٠٠٠ - ١٥٠٠ دولار، كإسهام في تغطية التكاليف المتكررة. وحصلت المراكز على معظم إيراداتها من بيع منتجاتها الخاصة، ومن الرسوم التي تتتقاضاها عن الدورات التدريبية، بما في ذلك دورة الخياطة، ومدتها ١١ شهراً، التي كانت الوكالة قد تولت تمويلها كلياً. وبسبب القلق إزاء ارتفاع نسبة التسرب من المدارس، والزواج المبكر بين الشابات والشبان على السواء، نظم مركزاً البداوي وبرج البراجنة صفوفاً دراسية داعمة بعد الدوام المدرسي. وقد ارتبط مركز نهر البارد مع منظمة غير حكومية في مبادرة مماثلة. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أنهت ٥٠ امرأة الدورة الأخيرة في مخيم مار الياس، ضمن سلسلة من الدورات ذات التمويل الخاص، يتم تنظيمها في عدة مراكز. وفي مخيم مار الياس، تم افتتاح مركز جديد لبرامج المرأة، بإدارة المجتمع المحلي، وبتبرع خاص عبر منظمة فلسطينية غير حكومية. وشاركت منظمة نسائية محلية في رعاية أنشطة مراكز برج البراجنة، وبرج حمود، وضبية. واستجابة لطلب وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية، ساعدت الوكالة في تدريب مجموعة من العاملين الاجتماعيين لدى الوزارة.

١٤٥ - وبرنامج الإعاقة في لبنان كان أكثر نشاطاً في مخيمات البداوي وعين الحلوة ونهر البارد. ففي نهر البارد، أتاحت تبرعات خاصة للوكالة تنظيم دورة للعاملين في التأهيل الاجتماعي، مدتها سبعة أشهر، حول معالجة النطق. وبالإضافة إلى جدول منوع من أنشطة التأهيل التي تنظمها المراكز الاجتماعية، عمل برنامجاً نهر البارد والبداوي مع الأطفال المعاقين وذويهم في المنازل. وهناك تبرع في أيار/مايو ١٩٩٦، غطى تكاليف وسائل مساعدة للأطفال المصابين بضعف في السمع. وتركز اهتمام خاص أيضاً على دمج الأطفال المعاقين في برنامج التعليم النظامي. ففي مخيم عين الحلوة، تم بنجاح دمج الأطفال المصابين بضعف بصري في روضة أطفال محلية، ومن المنتظر أن يتتابع هؤلاء تعلمهم في المدارس الابتدائية للأوتوروا في السنة الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٦. وتدير برنامج الإعاقة في المخيم نفسه منظمة غير حكومية محلية، هي "اتحاد المعاقين"، التي افتتحت مركزاً خاصاً بها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بعد حصولها على تمويل خاص.

## ألف - التعليم

١٤٦ - حضرت ١١٠ مدارس للوكلة في الجمهورية العربية السورية ٤٦٠٦٢ تلميذاً في المرحلتين الابتدائية (ست سنوات) والإعدادية (ثلاث سنوات) للسنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦. والزيادة البالغة ١٣٠٣ تلامذة عن السنة الماضية، نتجت عن انتقال الأطفال اللاجئين الفلسطينيين من مدارس حكومية إلى مدارس للوكلة بنيت حديثاً، وإلى النمو الطبيعي في عدد السكان اللاجئين. وقد حافظ تلامذة الوكالة على مستوى عال من التحصيل الأكاديمي، حيث حققوا نسبة نجاح مقدارها ٩٥ في المائة في امتحانات منتصف عام ١٩٩٥، التي نظمتها الدولة لتلامذة الصف الإعدادي الثالث، مقابل معدل نجاح قدره ٥٢ في المائة في المدارس الحكومية. واعتماد الاختبارات التشخيصية في المواد التعليمية الأساسية، إلى جانب مجموعة من التدابير العلاجية، أسمى في الحفاظ على مستوى أداء التلامذة. وقد تم تقديم منح جامعية لـ٢٤٠ طالباً من اللاجئين الفلسطينيين، بينهم ٩٠ طالبة، استناداً إلى أدائهم في امتحانات المرحلة الثانوية العامة.

١٤٧ - وقد أُنجز بناءً مدرسة واحدة في قرية الحسينية، فضلاً عن فصلين دراسيين وغرفتين متخصصتين. ومع نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان ١٤ فصلاً دراسياً، وثلاث غرف إدارية، وغرفة متخصصة واحدة قيد البناء، كما أن أعمال الصيانة الشاملة كانت جارية في تسعه أبنية مدرسية. وكان هناك ٢٦ فصلاً دراسياً إضافياً وغرفتان متخصصتان في مرحلة التصميم. وحصلت الوكالة أيضاً على موقع لمدرسة جديدة في منطقة المزة بدمشق، تحل محل مبني مستأجر، وهو مشروع كان قد توفر له التمويل في وقت سابق. وعلى الرغم من التحسينات المتواصلة، ظلت البني الأساسية للتعليم لدى الوكالة في الجمهورية العربية السورية مثقلة بالأعباء، حيث عملت ٩٢ في المائة من المدارس بنظام الفترتين. ونتيجة للأبنية الجديدة، انخفضت نسبة المدارس القائمة في أبنية مستأجرة غير ملائمة من ١٥ في المائة في الفترة المستعرضة السابقة إلى ١١ في المائة.

١٤٨ - ووفر مركز تدريب دمشق للمهني والتكني لما مجموعه ٨١٠ متربين، بينهم ١٤١ متربة، و١٤٧ طالباً مقیماً، خلال السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦. وبإضافة دورة جديدة في التصميم الداخلي والديكور، وفر المركز سبع دورات تقنية/شبه فنية، لتدريب المشتركين كمساعدي صيادلة، وفنبي بناءً ومخبرات، وفي مجالات الإلكترونيات، والرسم المعماري، والتجارة والأعمال المكتبية. كما قدم المركز ١٣ دورة مهنية/حرفية في النجارة، والسمكرا، واللحام، وتجلييس هيكل السيارات، فضلاً عن دورات تدريبية في الميكانيك والكهرباء، وأشغال الآلات والصناعات المعدنية. وتم استلام تبرعات لبناءً وتجهيز مشغل لميكانيك дизيل، يستقبل متربين في السنة الأولى، ومشغل لدوره في التصميم الداخلي والديكور، من المقرر أن يبدأ العمل عليهم بعد قليل من نهاية الفترة المستعرضة. وقد تخرج ٩٥ في المائة من مترببي المركز المؤهلين في تموز/ يوليه ١٩٩٥. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، استضاف المركز احتفالات رعتها منظمات الأمم المتحدة العاملة في الجمهورية العربية السورية إحياءً للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي إطار البرنامج النظامي للتدريب أثناء الخدمة لدى الوكالة، شارك ١٠٨ معلمين في أربع دورات خلال السنة، للارتقاء بالمؤهلات النوعية لمعلمي المرحلة الإعدادية،

وتقدير التدريب في التربية البدنية، والفنون والأشغال. كما تم تنظيم دورة، مدتها شهران، لمديري المدارس المعينين حديثاً لإثارة مهاراتهم الإشرافية.

#### باء - الصحة

١٤٩ - توافرت خدمات الرعاية الصحية لما مجموعه ٣٥٠٠٠ لاجئ فلسطيني في الجمهورية العربية السورية، عبر شبكة تضم ٢٢ مركزاً ونقطة صحية لدى الوكالة، تقدم الرعاية الطبية الشاملة، بما فيها رعاية الأم والطفل، وخدمات تنظيم الأسرة، والرعاية الخاصة لضبط أمراض السكري وضغط الدم. وفضلاً عن ذلك، اشتمل ١٨ مرفقاً على مختبرات، فيما وفر ١٣ مرفقاً الرعاية المتخصصة في أمراض شرايين القلب، والقبالة، والأمراض النسائية، ووفر ١٢ مرفقاً الرعاية بالأسنان. وتم توفير خدمات الاستشفاء عبر ترتيبات تعاقدية مع تسع مستشفيات. ونظراً للقيود الميزانية، فقد كان لا بد من تقليص عدد أسرة المستشفيات المحجوزة لللاجئين إلى نحو ٩٠ سريراً لكل ١٠٠٠ شخص، واقتصرت الإحالات إلى المستشفيات على حالات الطوارئ والحالات المهددة للحياة.

١٥٠ - وتركزت الجهود الرامية إلى تحسين البنى الأساسية للرعاية الصحية الأولية على مخيم اليرموك، حيث أُنجزت الوكالة إعادة تصميم وتطوير المركز الصحي الرئيس في المخيم، وتوسيع المركز الفرعى لصحة الأم والطفل، ليوفر تشكيلة كاملة من الرعاية الطبية الوقائية والعلاجية، وإضافة مركز تدريب جديد بأثاث ومعدات تبرعت بها اليونيسيف. وكان التخطيط جارياً لبناء مركز صحي ثالث في مخيم اليرموك، الذي يأوي ٨٢٥٠٠ شخص، مما يجعله أكبر تجمع لللاجئين في الجمهورية العربية السورية. وتمت أيضاً إعادة إعمار المركزين الصحيين في حمص وسبعينيه.

١٥١ - وفي مجال الصحة البيئية، حضرت الوكالة آبار مياه إضافية في مخيمات جرمانا، وخان دنون، وخان الشيخ، مزودة المخيمين الآخرين بمعدات للضخ ومولادات للطاقة. وتم شراء ثلاثة شاحنات صغيرة، و٦٣ من الحاويات لتحسين عملية جمع النفايات وتصريفها من مخيمات درعا، وحمص، وجرمانا، وقبر الصست، وسبعينيه. وكانت دراسة للجدوى قيد التنفيذ لبناء شبكة جديدة من المجاري الداخلية في مخيم التيرب، بدل الشبكة القديمة التي أصبحت غير ملائمة.

١٥٢ - وتواصل التعاون والتنسيق القديمان بين الوكالة ووزارة الصحة السورية، وبخاصة في مجالات مكافحة الأمراض، وتطوير خطط وطنية لضبط مرض السكري. وحصلت الأونروا على متطلباتها من لقاحات التهاب الكبد كtributary عيني من وزارة الصحة، إضافة إلى مواد منع الحمل، لتلافى نفاد مخزونها في برنامج تنظيم الأسرة. وتبرعت اليونيسيف بمعدات سمعية - بصرية للتربية الصحية، كما راعت دراستين في البحث الصحي حول اضطرابات نقص اليود وفقر الدم لدى الأطفال اللاجئين دون الخامسة من العمر، وحلقتين تدريبيتين حول الرضاعة الطبيعية والإدارة الصحية.

١٥٣ - بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ما مجموعه ٣٤٧٣٩١ شخصا، أي بزيادة ٣ في المائة عن عددهم في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وهو ٣٢٧٣٠٨ شخصا، وهي زيادة أدلى قليلاً من معدل النمو السكاني الصافي. وتراجعت قليلاً نسبة اللاجئين الملتحقين ببرنامج العسر الشديد إلى ٦,٢ في المائة، وهي نسبة قريبة من معدلها في جميع مناطق عمليات الوكالة، إذ اد烜ض العدد من ٦١٩ شخصا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، إلى ٦١٧٤ شخصا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ومع أن نحو ١٥ في المائة من أسر العسر الشديد اعتبروا مقيمين في ظروف سكنية غير مقبولة، فإن التمويل المتواوفر سمح باستصلاح ٤٤ مأوى فقط خلال الفترة المستعرضة. وبالتنسيق مع المتبوع، أعادت الوكالة برمجة الأموال التي كان قد تم توفيرها لمشروع في مخيم النيرب، نظراً لعدم التمكن من تنفيذ المشروع كما كان مقرراً له. وخلال الفترة المستعرضة، تواصلت عملية نقل أسر اللاجئين من مخيم جرمانا إلى مشروع سكني متعدد الطبقات في الحسينية، التي بدأت في أواخر عام ١٩٩٤. وقد واجهت الأسر المنقولة صعوبات متزايدة في تغطية تكاليف المساكن الجديدة التي كانت الحكومة قد أنشأتها.

١٥٤ - وفي إطار برنامج التخفيف من حدة الفقر، تم منح قروض لخمسة مشاريع مدرة للدخل، بينها عملان تجاريان جماعيان مرتبطان بمركز برامج المرأة في حي الأليانس بدمشق. وقامت النسوة في مراكز برامج المرأة في درعا، وحمص، وجرمانا، وقبر الست، بتجميع المدخرات والعائدات من منتجاتها، لمنع قروض المجتمع المحلي، لشراء معدات للصناعة المنزلية بشكل خاص. وفي قرية عين ذكر بمنطقة درعا، وفرت الوكالة نوافذ وأسمال لمصرف صغير للمجتمع المحلي، افتتح في نيسان/أبريل ١٩٩٦، ومنح قروضاً أولية لـ٣٣ شخصا، معظمها للأذشطة الزراعية. ووحدة تصنيع الأطعمة في درعا، المملوكة من صندوق مبادرة المرأة الفلسطينية، أضافت صناعة الأجبان إلى إنتاجها الموسمي. وبرنامج الأدخار والتسليف المضمون جماعياً، الذي وفر الاعتمادات لعائلات اللاجئين الأكثر فقراً، ضم ٣٠ مجموعة فاعلة في أواسط عام ١٩٩٦، وعضوية إجمالية ضمت ٤٣٣ لاجئاً، أي نحو ضعف عضويته في منتصف عام ١٩٩٥.

١٥٥ - وفي إطار خطة السنوات الخمس للإدارة الكاملة من المجتمع المحلي للمراكز الاجتماعية التي ترعاها الوكالة، عقدت الوكالة حلقات تدريبية في مهارات الإدارة الذاتية لأفراد لجان المراكز وموظفي الوكالة. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كانت أربعة مراكز من أصل ١٣ مركزاً لبرامج المرأة، وبجميع المراكز الخمسة للتأهيل الاجتماعي، في الجمهورية العربية السورية بإدارة لجان محلية. ولأسباب مختلفة، فإن وتيرة التقدم في انتقال المراكز الاجتماعية إلى إدارة المجتمع المحلي في الجمهورية العربية السورية، كانت أبطأ منها في الأقاليم الأخرى. ومع ذلك، فإن مراكز برامج المرأة، بمساعدة من الوكالة، أعدت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ خططاً لميزانيتها وبرامجهما، حصلت بموجبها على مساعدات بدل النفقات المباشرة. وفي آب/أغسطس ١٩٩٥، حصلت مراكز التأهيل الاجتماعي على مساعدات متواضعة كإسهام في تكاليفها المتكررة.

١٥٦ - وركزت أنشطة مراكز برامج المرأة على الأنشطة التي تحقق إيرادات للمراكز ودخل للمشتريات. والإقبال المتواصل على دورة الخياطة التي تنظمها مراكز برامج المرأة على مدى ١١ شهراً، يعود جزئياً إلى نجاح المتخرجات في إيجاد فرص العمل في مصانع النسيج السورية. وفي مخيم اليرموك، مولت مجموعة من النساء دورة في خياطة أنواع الزفاف للبيع أو التأجير. وبمنحة من مصدر محلي، رعن مركز خان الشيخ دورة في

الحاسوب حضرها ٣٨ شاباً. وتم أيضاً تطوير مشاريع لصالوّنات تصفييف الشعر في مراكز الأليانس ودرعا، ومطعم صغير في درعا. وبافتتاح روستين للأطفال لقاء رسم في درعا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وفي الأليانس في شباط/فبراير ١٩٩٦، أصبح في الإقليم سبع رياض للأطفال، تعمل في مراكز برامج المرأة، وتستضيف أكثر من ٤٠٠ طفل. وقد تابعت ٣٠ معلمة لرياض الأطفال ببرنامجاً تدريبياً. يتم تنظيمه بالتعاون مع منظمات أخرى للأمم المتحدة، ووكالات حكومية. وشملت الأنشطة الثقافية والتربوية في مراكز برامج المرأة دورات حول الحماية البيئية، وال التربية الصحية، وصياغة الأدوات المنزلية، وفي اللغة الإنكليزية. وتم تنظيم حملة توعية حول فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز)، في جميع مراكز برامج المرأة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وصلت إلى أكثر من ٨٠٠ مشتركة. كما تم تشكيل لجان للمعاقين في مركز حمص واليرموك، وفي المركز الثاني بالتعاون مع جمعية فلسطينية محلية للصم. وقد أقيم مركز جديد لبرامج المرأة في قرية رمضان، كما أُعيد بناء مركز اليرموك. وتولى المجتمع المحلي تجديد المركز الاجتماعي متعدد الأغراض الذي ترعاه الوكالة، وذلك بمساعدة مالية وتقنية من الأونروا، ودمج فيه مركز برامج المرأة في سينيه.

١٥٧ - وتميزت أنشطة برامج التأهيل الاجتماعي للمعاقين بالتعاون المتزايد مع مجموعات أخرى في المجتمع المحلي. وبالتعاون الوثيق مع المركز المحلي لبرامج المرأة، حول مركز التأهيل الاجتماعي في الأليانس جزءاً من مركز صحي سابق إلى مركز اجتماعي للراشدين المصابين بإعاقات. وسرعان ما أصبح هذا المركز مقراً لأنشطة مختلفة. وعلى امتداد الأقليم، تم توثيق الروابط مع خدمات متخصصة تقدم للمصابين بضعف في السمع. وجرى تنظيم سلسلة من دورات التدريب التقني للعاملين في التأهيل الاجتماعي وذوي الأطفال المعاقين، بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية السورية في حالات عدّة. ونظمت المراكز مجتمعة أنشطة ترفية لأكثر من ٥٥٠ طفلاً من المعاقين والأصحاء في صيف عام ١٩٩٥، شملت النزهات، والرحلات، وعروض الدمى، والأحداث الرياضية والمباريات. وتم تشكيل لجنة جديدة للتأهيل الاجتماعي في جرمانا، فيما كانت تجري إعادة تشكيل لجنة مماثلة في درعا. وفي حماه، أتاح تبرع خاص لمركز التأهيل الاجتماعي الحصول على غرفة جديدة للتمارين الرياضية، وعلى حائنت لدعم المركز مالياً.

ألف - التعليم

١٥٨ - في السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦، وفرت الأونروا التعليم العام لما مجموعه ٤٥٨٢ تلميذاً في المرحلتين الابتدائية (ست سنوات) والإعدادية (ثلاث سنوات) في الضفة الغربية، حيث واصلت الوكالة تطبيق المنهج الأردني الذي تبنيه السلطة الفلسطينية. والزيادة البالغة ١٣٩ تلميذاً عن السنة الماضية، نتجت عن قبول نحو ٦٠ طفل من عائلات اللاجئين الواقدين حديثاً في مدارس الوكالة، إلى جانب النمو الطبيعي في عدد السكان اللاجئين. وقد شملت ١٠٠ مدرسة للوكالة في الضفة الغربية ٥٢ مدرسة للفتيات، و ٣٨ مدرسة للأولاد، و ١٠ مدارس مختلطة. وبنظراً للنقص التمويلي، ظلت الوكالة في المرحلة التعليم الأساسية من ٩ إلى ١٠ سنوات، وفقاً للإصلاحات التي تبنتها وزارة التربية الأردنية، واستجابة لطلب السلطة الفلسطينية. وقدمن الوكالة منحاً جامعية لما مجموعه ١٤٩ طالباً من اللاجئين الفلسطينيين، بينهم ٩١ طالبة، من من تفوقوا في امتحانات الثانوية العامة (التوجيهية).

١٥٩ - وعطلت التدابير الأمنية التي فرضتها السلطات الإسرائيلية بشكل ملحوظ برنامج التعليم لدى الوكالة خلال الفترة المستعرضة، وبخاصة عبر الإغلاقات المتقطعة، التي قيدت تنقل الموظفين والتلامذة والمتربين، وقطعت السنة المدرسية. فالإغلاق الصارم الذي بدأ في شباط/فبراير ١٩٩٦، كان له أثر سلبي بشكل خاص، ولمواجهة الإغلاق الداخلي الأولى الذي استغرق أسبوعين في الضفة الغربية، والذي منع أكثر من ثلثي موظفي التعليم لدى الوكالة من الوصول إلى أماكن عملهم، أعادت الوكالة مؤقتاً توزيع موظفيها على المؤسسات التربوية المجاورة لأماكن إقامتهم، وقبلت المساعدة من المعلمين المتقاعدين، ومعلمي السلطة الفلسطينية، وطلبة الجامعات الذين كانوا قد تطوعوا للعمل كمعلمين بدلاء لوقت قصير. والمدارس الثمانية للوكالة داخل حدود بلدية القدس تعطلت لفترة أطول، لأن إغلاق المدينة في وجه حاملي الهويات من الضفة الغربية بقي قائماً، حتى بعد رفع الإغلاق الداخلي. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كانت الجهود متواصلة للحصول على تصاريح بدخول القدس لجميع موظفي الوكالة من سكان الضفة الغربية. وتأثرت السنة الدراسية سلباً كذلك بإضراب موظفي الأونروا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، لمدة ثلاثة أسابيع. وقد تم التعويض عن الأيام المقوددة نتيجة لهذه الظروف جميعاً، خلال عطلة نصف السنة، وبتتمديد العام الدراسي. وعلى الرغم من هذه الانقطاعات، سعت المدارس إلى الحفاظ على مناخ تعليمي سليم ومتbew، برعايتها أنشطة إضافية إلى المنته، كمعارض العلوم والفنون، والدورات الرياضية، وأداء الرقص الفولكلوري، والأنشطة الكشفية، والمسابقات الأدبية.

١٦٠ - وأتاحت التمويل الوارد عبر برنامج تطبيق السلام، للأونروا أن تواصل تقديمها نحو تحسين بنيتها الأساسية للتعليم في الضفة الغربية. فقد أُنجز بناءً ثلاثة مدارس، و ١١ غرفة متخصصة، و ١٦ فصلاً دراسياً إضافياً، بينما فضول لاستيعاب أطفال عائلات اللاجئين الواقدين حديثاً. وأجريت الصيانة الشاملة على تسع مدارس. وفي أواسط عام ١٩٩٦، كانت سبعة أبنية دراسية وثمانية صنوف دراسية إضافية قيد البناء، بينما كانت ثمانية مدارس في طور التحسين. وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن ٢٠ في المائة من المدارس كانت تعمل بنظام

الفترتين، بينما كانت ٢٥ في المائة منها تشغل أبنية مستأجرة غير ملائمة. وقد نُقل إلى الوكالة في مناسبات عدّة، خلال الفترة المستعرضة، قلق المجتمع المحلي بشأن مشكلة الاكتظاظ في مدارس الوكالة، وأبنيتها المتهدرة. وظلت الوكالة تواجه صعوبات في الحصول على موقع لبناء المدارس. وفي آذار/مارس ١٩٩٦، أمرت السلطات الإسرائيليّة بوقف بناء مدرسة للوكلة في منطقة القدس، لأنّه سيتم شق طريق دائري عبر موقع البناء.

٦١ - وضمت المراكز الثلاثة للتدريب المهني والتقني لدى الأونروا في الضفة الغربية ٩٧٤ طالباً، بينهم ٥٦٤ طالبة، و ٩٠٩ طلبة مقيمين، في ٣٥ دورة مهنية وشبه فنية. وقد وفر مركز تدريب رام الله للشابات ١٢ دورة تقنية/شبه فنية بعد المرحلة الثانوية، في الرسم المعماري، وصناعة السيراميك، ودراسات الحواسيب، وحفظ السجلات الطبية، والتمريض، والعلاج الطبيعي، والتربية قبل المدرسة، وأعمال السكريتاريا وتنظيم المكاتب، والعمل الاجتماعي، والتنظيم المؤسساتي والمنزلي، فضلاً عن دورات لتدريب المشتركات كمساعدات صيادلة وفنيات مختبر. وقدم المركز أيضاً ثلاثة دورات مهنية بعد المرحلة الإعدادية في التفصيل والخياطة، وتصنيف الشعر، والتجميل، إلى جانب دورة مدتها ٤ أسابيعاً للسكريتيريات التنفيذيات، التحقت بها ١٨ طالبة. وشملت الدورات في مركز تدريب رام الله للشبان أربع دورات شبه فنية في الأعمال التجارية وتنظيم المكاتب، والنظام المعلوماتية المحوسبة، والتنظيم المصرفي والمالي، والتسويق والتنظيم المالي، مع دورة خامسة في الإلكترونيات الصناعية، من المقرر استحداثها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، لتلبية احتياجات سوق العمل في الضفة الغربية. وقد تم اتخاذ عدد من الخطوات لتعزيز الإشراف الإداري على المركز. ووفر مركز تدريب فلنديا ١٤ دورة مهنية في تجليس هياكل السيارات، والتجارة، والميكانيك، والسمكرة واللحام، ودورات أخرى تعد المتدربين كحدادين، وبنائين، وكهربائيين، وفنيي آلات، فضلاً عن دورتين شبه فنيتين في المهارات التقنية للبناء، ومسح الأراضي، وبالتنسيق مع السلطة الفلسطينيّة، نظم مركز فلنديا دورات خاصة مدتها أربعة أسابيع، لـ٣٩ مجموعه سجيّناً محراً، لتدريبهم ككهربائيين عامين، وكهربائيين سيارات، وفنيي تصليح للراديو والتلفزيون. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كان قيد البناء مشغلاً ثالثاً، لمتدربى السنة الثانية في دورة ميكانيك الديزل والآلات الزراعية في مركز فلنديا. وقد راعت الوكالة أيضاً ١٦ لاجئاً فلسطينياً في المؤسسات التدريبية الخاصة في الضفة الغربية.

٦٢ - ووفرت كلية العلوم التربوية في مركز رام الله لتدريب الشبان والشابات تدريب المعلمين للحصول على الشهادة الجامعية الأولى، عبر برنامج تدريبي قبل الخدمة يضم ٤٤٤ متخرجاً من المرحلة الثانوية، بينهم ٢٦٨ طالبة. وفي تموز/يوليه ١٩٩٦، تخرج المجموعة الأولى من طلبة هذين المركزين بشهادة جامعية أولى. ولم يستطع الطلاب الوافدون من غزة، والملتحقون ببرنامج كلية العلوم التربوية، أن يكملوا الفصل الدراسي الربيعي من عام ١٩٩٦، نظراً لعدم حصولهم على تصاريح من السلطات الإسرائيليّة للدراسة في الضفة الغربية، وهي عقبة منعت عدداً من الطلبة من التخرج، كما هو مقرر في أوائل عام ١٩٩٦. وقد تم تنظيم صفوف دراسية خاصة لطلاب كلية العلوم التربوية في غزة، للتعويض عن الوقت الدراسي المفقود. وبرنامج الوكالة النظامي للتدريب أثناء الخدمة، أفاد ١٠٦ معلمين ملتحقين بست دورات، للارتقاء بمؤهلاتهم الفنية، وتحسين طرائقهم وكفاياتهم التعليمية. وقد تعطل برنامج التدريب أثناء الخدمة بفعل الإغلاق المطول للضفة الغربية، لأنّه كان من المقرر عقد بعض الدورات في مكاتب الوكالة في القدس.

١٦٣ - وظل برنامج التعليم في الضفة الغربية يولي اهتماماً كبيراً بالتعويض عن الآثار التراكمية لتعطيل المدارس نتيجة الانتفاضة، والإجراءات الإسرائيلية المضادة لها، والإغلاقات الأخيرة. وللإسهام في تحسين مستوى التحصيل الأكاديمي بين التلامذة، نظمت الوكالة اختبارات تشخيصية في جميع مدارس الضفة الغربية خلال السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦ لتحديد مواطن الضعف، كما أعدت ووزعت مواد لإثراء المنهج، ورثما تربوية للتعلم الذاتي، ووفرت صفوفاً علاجية للأطفال ذوي الصعوبات التعليمية. وأتاح ستة عشر مركزاً تربوياً لما مجموعه ٣٢٠ تلميذاً بطيءً التعلم أن يشاركون في برنامج التعليم النظامي.

#### باء - الصحة

١٦٤ - تم تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية الشاملة لنحو ٥٣٠٠٠ لاجئٍ فلسطيني في الضفة الغربية عبر شبكة الوكالة التي تضم ٣٤ مركزاً ونقطة صحية، وفرت كلها رعاية خاصة بضبط أمراض السكري وضغط الدم. ووفر ٣٣ مرفقاً منها خدمات تنظيم الأسرة، فيما اشتمل ١٩ مرفقاً على مختبرات، وقدم ١٧ مرفقاً الرعاية بالأسنان، بينما وفر ١٧ مرفقاً الرعاية المتخصصة في أمراض الجلد، والقبالة والأمراض النسائية. وتتوفر معالجة الإعاقات الناتجة عن الصدمات من خلال ست عيادات للعلاج الطبيعي.

١٦٥ - وظلت الوكالة قلقة بشأن الانعكاسات السلبية على تقديم الخدمات الصحية الضرورية لمجتمع اللاجئين، بسبب نظام التصاريح ونقاط التدقيق التي فرضتها السلطات الإسرائيلية، وبسبب الإغلاقات المطلولة المتكررة للضفة الغربية وداخلها. فقد منعت هذه التدابير أو أخرى وصول الموظفين والمرضى إلى الرعاية الطبية الضرورية، مما أثر بشكل خاص على المرضى المحتاجين إلى خدمات مستشفيات القدس، غير المتوافرة في أماكن أخرى. وقد وقع حادث مؤسف في آذار/مارس ١٩٩٦، خلال الإغلاق الداخلي للضفة الغربية، حين توقي رضيع في إحدى سيارات الإسعاف لدى الأونروا، بعد إيقاف سيارة الأسعاف عند نقطة تدقيق عسكرية. وأثرت قيود التنقل أيضاً على جوانب مختلفة من عمل برنامج الصحة، حيث منعت الموظفين من الإشراف على المرافق الصحية بانتظام، وأثرت توزيع المواد الطبية، وزادت أعباء العمل على موظفي الصحة المقيمين في القدس.

١٦٦ - وواصلت الأونروا تحسين بنيتها الأساسية للرعاية الصحية الأولية في الضفة الغربية، بتمويل تلقته عبر برنامج تطبيق السلام. فقد تم بناء وتجهيز مراكز صحية جديدة في قريتي بدو وبيت عور، فيما كان العمل جارياً، مع نهاية الفترة المستعرضة، على بناء وتجهيز مراكز صحية في المخيم رقم ١، ومخيّم نور شمس، ونقطة صحية في قرى عين عريك، ورمادين ويعيد. وتم استلام تعهد قيمته ٤,١ مليون دولار للمرحلة الثانية من برنامج تطبيق السلام، لإعادة تصميم وتطوير مستشفى قلقيلية، حيث بدأت أعمال الرسم والتخطيط لذلك. وبموجب هذا المشروع، سيُقام مبني جديد مكون من ثلاث طبقات، يضم ٢٠ سريراً في قسم الأطفال، ووحدات للتصوير السيني، وغرفاً للغسيل والتخزين، ومنامة للتجميل. ومن المقرر البدء بالبناء في أواخر عام ١٩٩٦.

١٦٧ - وكجزء من استراتيجية الوكالة لتلافي التداخل والازدواجية بين مرافقتها وخدماتها للرعاية الصحية وبين مشيلاتها من جهات أخرى، تم التوصل إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية، تتولى السلطة بموجب مسؤولية تشغيل المركز الصحي الذي تم بناؤه وتجهيزه مؤخراً في قرية بدو، والذي تسلمه السلطة في تموز/يوليه ١٩٩٦، وفي

منطقة أريحا، أُعيد تنظيم الخدمات الصحية لدى الوكالة، كما أُعيد توزيع الفرق الطبية لتلبية الاحتياجات الأساسية لللاجئين، والعناية بالمتطلبات الإضافية الناجمة عن تدفق أسر اللاجئين من الخارج. فقد تواصلت الترتيبات التي استحدثت في تموز/يوليه ١٩٩٤، لمعالجة أفراد قوة الشرطة الفلسطينية وأسرهم في أريحا لدى العيادات المحلية التابعة للوكالة. وأسهمت الوكالة في تطوير وتنفيذ مشروع لإقامة مختبر طبي مركزي، تم بناؤه في إطار التعاون الثنائي بين المtribعين والسلطة الفلسطينية. وقد تولت الأونروا مسؤولية إعداد التصميم والرسوم لبناء المختبر وتجهيزه، كما وافقت على تقديم المشورة التقنية اللازمة.

١٦٨ - وإلى جانب السلطة الفلسطينية، والوكالات المعنية في الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، شاركت الأونروا في دراسة لتقدير الاحتياجات، أجرتها في الضفة الغربية وقطاع غزة جمعية "المبادرة الدولية ضد الإعاقة الممكّن تجنبها"، تحضيراً لإطلاق برنامج وطني فعال لمنع الإعاقات ومكافحتها. وقد أظهرت الوكالة اهتماماً شديداً بدمج الأنشطة الراهنة في برنامج وطني موحد.

١٦٩ - وقدمت الأونروا الرعاية الثانية لللاجئين في الضفة الغربية عبر مستشفاها العام الذي يضم ٤٣ سريراً في قلقيلية، ومن خلال ترتيبات تعاقدية مع أربعة مستشفيات تديرها منظمات غير حكومية، حيث تم حجز أسرة للاجئين المرضى. كما تم التعويض الجزئي عن النفقات التي يت肯ّد لها اللاجئون المرضى في المستشفيات التي تديرها منظمات غير حكومية، والمستشفيات في إسرائيل، للمعالجة المتخصصة غير المتوافرة في المستشفيات المتعاقدة. ونظراً لارتفاع تكاليف الاستثناء، واصلت الوكالة سعيها للحصول على خيارات أكثر اقتصاداً للحفاظ على الخدمات الضرورية للمرضى الداخليين. فقد استحدثت نظاماً يدفع بموجبه اللاجئون المرضى ١٢ في المائة من تكاليف علاجهم في مستشفى قلقيلية ومستشفى أوغستا فكتوريا في القدس، بينما اقتصرت النسبة على ٥ في المائة لحالات العسر الشديد. وتلّاحر اتفاقية حول الترتيبات التعاقدية مع مستشفى أوغستا فكتوريا العام ١٩٩٦، بانتظار التفاوض حول نظام جديد للرسوم مقابل الخدمة، ليحل محل النظام الحالي القائم على رسوم ثابتة للسرير. وفي هذه الأثناء، بقيت بنود اتفاقية عام ١٩٩٥ سارية المفعول. وقد طبّقت أيضاً ضوابط مشددة على نظام التعويض الجزئي عن تكاليف الرعاية المتخصصة.

١٧٠ - ولدى استلام تبرع خاص، بدأ العمل على توسيع شبكة داخلية للمجارير في مخيم طولكرم، لخدمة ٢٠ في المائة من سكان المخيم، الذين لم يشملهم المشروع منذ بدايته نظراً لنقص التمويل. وبذلت أشغال مماثلة في مخيم الدهيشة، حيث يجري توسيع الشبكة لتصل إلى بقية السكان، وتنسب لهم ٣٠ في المائة. وبـ"بدى" بشبكة مجارير في مخيم عايدة، فيما أُنجزت دراسات للجدوى وتصاميم أولية لشبكات المجارير والصرف الصحي في مخيم دير عمار، وأُعد مشروع مقترن بذلك. كما رعت الوكالة مشروع عال للعون الذاتي لتعبيد الطرقات في مخيم نور شمس، حيث تولت لجنة المخيم مسؤولية تقديم جزء من التكاليف فضلاً عن تنفيذ الأشغال الضرورية بأكملها.

#### جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

١٧١ - ارتفع عدد اللاجئين المسجلين لدى الوكالة في الضفة الغربية بنسبة ٢,٩ في المائة، أي من ٤١٢٥١٧ شخصاً في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، إلى ٤٣٨٥٣٢ شخصاً في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وهي نسبة متوافقة مع

مشيلاتها في السنوات الماضية. وعلى الرغم من مستويات البطالة التي لم يسبق لها مثيل، والإغلاق المطول للضفة الغربية في النصف الأول من عام ١٩٩٦، فقد انخفض عدد اللاجئين الملتحقين ببرنامج العسر الشديد من ٢٤٠٢١ شخصاً في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، إلى ٢٨٣٩٥ شخصاً بعد مرور سنة، نظراً للتطبيق الأكثر تشدداً لمعايير الاستحقاق. ولمواجهة حظر التجوال الصارم الذي فرضته السلطات الإسرائيليّة على مخيم الفوار لللاجئين طوال أسبوعين في آذار/مارس ١٩٩٦، نفذت الأونروا توزيعاً طارئاً من الطحين، والحلب، والسردين على ١٠٠ عائلة في المخيم، إلى جانب مواد غذائية، تم التبرع بها محلياً. وظل السكن غير الملائم مشكلة عامة لللاجئين الأكثر عسراً في الضفة الغربية، حيث ربع عائلات العسر الشديد يقيمون في مساكن غير مقبولة. إلا أن تبرعات سخية أتاحت استصلاح ٥١٥ مأوى خلال الفترة المستعرضة. وعلى الرغم من استمرار الحاجة إليها، كان لا بد من تصفية وحدة استصلاح المأوي في الإقليم، بسبب فقدان التمويل لمشاريع إضافية.

١٧٢ - واصل برنامج التخفيف من حدة الفقر في الضفة الغربية رعاية مشروع للتدريب على المهارات والتوظيف، للشبان والشابات من عائلات العسر الشديد. وأُضيفت دورة جديدة للمرشدين السياحيين، لتكمّل الدورات القائمة في مجالات الخياطة، والتجميل، وميكانيك السيارات، والحياكة، وتشغيل الحواسيب، والتصوير والمونتاج. ومن بين ٦٢٨ شاباً أنهوا البرنامج منذ إطلاقه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ حتى حزيران/يونيه ١٩٩٦، وجد ١٧٦ متخرجاً فرص عمل، بينهم سبعة متخرجين أسسوا أعمالاً تجارية مصغرة بمساعدة قروض الوكالة. وكان لانتكاسات القيود الأمنية الإسرائيليّة أثر سلبي على حركة القروض في برنامج الحد من الفقر: ففي ربيع عام ١٩٩٦، سحب ١٥ متقدماً بطلبات قروض طلباتهم، باعتبار أن القيود المفروضة حديثاً تمنعهم من إقامة مشاريع اقتصادية سليمة، ومن القدرة على الوفاء بالتزامات التسديد.

١٧٣ - وقد تحقق تقدم ملحوظ نحو الإدارة الكاملة للمجتمع المحلي في مراكز برامج المرأة في الضفة الغربية. ففي منطقتي الخليل ونابلس، استجابت النساء بحماسة لتشكيل جمعيات عمومية ولجان منتخبة لتشغيل المراكز المحلية، حيث اقترعت نحو ٤٠٠ امرأة في انتخابات لجنة مركز الخليل. وفي أواسط عام ١٩٩٦، كانت ستة مراكز من أصل ١٣ مركزاً لبرامج المرأة في الضفة الغربية قد أصبحت بإدارة لجان منتخبة محلياً، فيما أجرت ثلاثة مراكز أخرى انتخابات خلال الفترة المستعرضة. وطورت عدة مراكز مشاريع من شأنها أن تحقق دخلاً للمشتريات، وإيرادات لدعم أنشطة المراكز. وبدأت ١٢ امرأة من مراكز منطقة نابلس العمل على إطلاق برامج القروض والأدخارات المضمونة جماعياً في المجتمع المحلي، بعد حصولهن على التدريب من منظمة غير حكومية دولية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ووفر مركز الأمم العربي خدمات للتصوير النسخي لسكان المخيم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وافتتح مطعماً صغيراً في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ونفذ عقد عمل لإنتاج بعض اللوازم الرياضية لفرق مركز أنشطة الشباب. ووفرت رياض الأطفال والحضانات التي تديرها المراكز خدمات ماسة للمجتمع المحلي، فضلاً عن كونها مدرة للدخل. فحضانة الفوار مثلاً، لم تستقطب أطفالاً من المخيم فحسب، بل أيضاً من القرى المجاورة. وقد تم في حزيران/يونيه ١٩٩٦، بناءً وتجهيز روضة أطفال يديرها المجتمع المحلي في مركز عسكر. وجرى تدريب المعلمات بمساعدة من مركز فلسطيني للدراسات حول الطفولة المبكرة. ومددت أربعة مراكز لبرامج المرأة في منطقة نابلس ساعات عمل مكتباتها للأطفال.

١٧٤ - ووفرت مراكز برامج المرأة دورات تدريبية على المهارات، موجهة بشكل أساسي نحو تعزيز فرص كسب الدخل للنساء، فضلاً عن رعاية تشكيلة من الأنشطة التربوية والخيرية. فبرامح تعليم العبادى، القانوونية، التي تستغرق ٢٥ حلقة دراسية، والتي بدأت في أربعة مخيمات في الفترة المستعرضة الماضية، انتهت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وفي الأشهر التي سبقت الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، تم تنظيم حلقات دراسية في التربية المدنية في عدد من المراكز، وشاركت فيها منظمات غير حكومية محلية. كما نظمت عدة مراكز صنفوا علاجية ومكملة للبنات، فضلاً عن صنوف لمحو الأمية عملياً، لأولئك اللواتي تسربن من المدرسة. ونظم مركز عسقل مخيماً مزوداً بالحواسيب الإلكترونية لما مجموعه ١٥٠ طفلاً، شمل أيضاً صنفوا علاجية وأنشطة رياضية وأشغالاً يدوية. ومن بين الأنشطة لجمع المال، إقامة بازارات مشتركة، تم تقديم عائداتها للعائلات المعوزة. وشجعت الوكالة توثيق الروابط بين المراكز في جميع برامج التنمية الاجتماعية للمجتمع المحلي، بغية تعزيز، في جملة أمور، صلاحيات الدعوة وحصولها على الموارد اللازمة لها.

١٧٥ - واصلت المراكز التسعة للتأهيل الاجتماعي في الضفة الغربية تركيزها على الخروج إلى المجتمع المحلي والتواصل معه، حيث ساعدت الأهالي على التعامل مع إعاقات أطفالهم في المنازل، وسهلت إجراء التعديلات في منازل المعاقين، ونظمت مخيمات صيفية وشتوية للأطفال المعاقين، وقادت بإحالتهم إلى خدمات متخصصة، ووفرت لهم الأعضاء الصناعية، ونفذت حملات للتوعية العامة. وشملت أولويات الأنشطة مساعدة الأطفال الذين يعانون صعوبات تعلمية، ودمج الأطفال المعاقين في المدارس النظامية. وشاركت خمسة مراكز في مشروع لإقامة مكتبات ألعاب، بتدريب من منظمة غير حكومية محلية. وأنهى ستة عاملين في التأهيل الاجتماعي من مركزى الدهيشة وجنين، دورة مدتها تسعه أشهر، في لغة الإشارات، وذلك في إحدى جامعات الضفة الغربية. وشارك آخرون في المرحلة الثانية من دورة لتدريب المدربين على الزيارات المنزلية، أدارتها منظمة غير حكومية دولية. وتعاونت مراكز منطقة نابلس مع اللجنة الوطنية المركزية للتأهيل، على توسيع مشغل لإنتاج المقاudo المدولبة. وتم اتخاذ عدد من الخطوات لترسيخ برنامج التأهيل الاجتماعي مؤسستياً. فقد جرى تنسيط فعالية لجان التأهيل الاجتماعي في بلاطة وجنين، بتدريب من الأونروا للعاملين المعينين حديثاً في هذا المجال. وعمل مركزاً الدهيشة والفنار على تشكيل جمعيات من الأهالي. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تم تزويد لجنة التأهيل الاجتماعي، التي تشكلت حديثاً في الجلزون، والمكونة كلها من لاجئين معاقين، بغرفة في المركز المحلي لأنشطة الشباب، وبتبرع من فريق اجتماعي في المخيم، لتمكين المركز من إطلاق أنشطته. وعملاً باتفاقية حول التعاون التقني، وافتتحت اللجنة الفلسطينية للتأهيل الاجتماعي في المنطقة الوسطى من الضفة الغربية على أن تساهم براتب عامل تأهيل اجتماعي في كل من مركزى الجلزون وقلندياً. وأُنجز بناءً مراافق جديدة في مركزى بلاطة وطولكرم، بدعم مالي من الوكالة، ومنظمة غير حكومية دولية، والمجتمع المحلي.

١٧٦ - وكانت لدى مركز التأهيل الاجتماعي في مخيم الفوار إحدى أكثر اللجان شاططاً وفعالية. فخلال الفترة المستعرضة، وسع هذا المركز خدماته، بمساعدة من منظمة غير حكومية دولية، لتشمل التأهيل المهني للمعاقين الفتياًn والراشدين الشباب. ونسقت اللجنة مع السلطة الفلسطينية والمشاغل المحلية، لتأمين التوظيف ومقاعد التدريب لأشخاصها. وقام تعاون بناءً بين المركز ومدارس الأونروا في المخيم. وهذه الإنجازات جعلت حظر التجوال الذي فرضته السلطات الإسرائيلية على المخيم في آذار/مارس ١٩٩٦ محبطاً للغاية. فخلال الإغلاق، انخفضت بنسبة ٦٠ في المائة عائدات المطعم، التي اعتمد عليها المركز لتفطية تكاليفه التشغيلية، كما انخفض

حجم الحضور في روضة الأطفال إلى النصف، وأصبح الأطفال الذين يحضرون غير قادرين على دفع الرسوم الزهيدة. وألغى مصنع محلی عقداً قدیماً کان یتیح للمعاقین کسب أجور ثابتة لقاء توضیب الصناديق. وقد تأثرت بإغلاق الصنفه الغربية، إلى حد بعيد، عدّة مراكز أخرى للتأنیل الاجتماعي ترعاها الوکالة.

١٧٧ - وترابطت مراكز أنشطة الشباب المدعومة من الأونروا وعددها ١٩ مركزاً في الضفة الغربية، و٨ مراكز في قطاع غزة، في اتحاد متین، اعترفت به السلطة الفلسطينية كشريك هام في إعداد السياسات والبرامج للأطفال والشباب. وفيما خصصت المراكز قدرًا كبيرًا من طاقتها لأنشطة الرياضية، وسجلت حضوراً ملحوظاً في مختلف الألعاب الفلسطينية خلال الفترة المستعرضة، فإنها بقيت معنية بشكل مضطرب بأنشطة التنمية الاجتماعية. ففي آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٩٦، تطوع مركز الفارعة لأنشطة الشباب ببیومني عمل في مشروع للسلطة الفلسطينية، استهدف تحويل سجن سابق إلى مجمع رياضي. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦، اختارت السلطة الفلسطينية مركز أنشطة الشباب في طولكرم ليكون مكتباً لبرنامج الكشافة الوطنية في منطقة طولكرم/قلقيلية. وفي الشهر نفسه، قررت لجنة وطنية، ضمت ممثلي عن مراكز أنشطة الشباب ومراكز برامج المرأة، تنفيذ مشروع رياضي بإقامة ١٠ أندية للأطفال، اثنان منها في مركزي جنين والأمعري. وقد نظم عدد من مراكز أنشطة الشباب صفوفاً دراسية في اللغة الانكليزية ومواضيع أخرى للأطفال بعد الدوام المدرسي. وأجرت عدة مراكز لأنشطة الشباب تحسينات على مرافقتها، حيث أُعيد تصميم المبني كله في بلاطة، وبُنيت قاعة مغلقة متعددة الأغراض في عسکر، وأُقيم في طولكرم ملعب متعدد الأغراض وحوائين تتأجيرها وتحقيق دخل منها.

ألف - التعليم

١٧٨ - وفرت الأودروا التعليم الأساسي لما مجموعه ٤٩٤ ١٢٩ تلميذاً في المرحلتين الابتدائية (ست سنوات) والإعدادية (ثلاث سنوات) في قطاع غزة خلال السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦. والزيادة البالغة ١١٠ ٨٨ تلميذاً عن السنة السابقة، شملت نحو ٣٥٠٠ طفل من عائلات كانت قد دخلت إلى قطاع غزة نتيجة قيام السلطة الفلسطينية. والتزايد السريع في عدد التلامذة - ٩,٣% في المائة عن عددهم للسنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥، وهو أكثر من عددهم للسنة الدراسية ١٩٩٣/١٩٩٤ بنسبة ٧,٩% في المائة - استلزم توظيف ٢٣٦ معلماً إضافياً، فضلاً عن أولئك الذين كانت الوكالة قد خططت لتعيينهم وشملتهم في ميزانيتها. ونظراً لعدم توافر الأموال الازمة، اضطررت الأودروا للتوظيف هؤلاء المعلمين الإضافيين بعقود مدتها سنة واحدة، ورواتب أدنى من تلك التي يتتقاضاها موظفو الوكالة المحليون النظاميون. وبالإضافة إلى ذلك، كان على الوكالة أن تحفظ بما مجموعه ١٦٢ معلماً متعاقداً، سبق تعيينهم في السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥. ومن المأمول أن تتلقى الوكالة تمويلاً كافياً لتمكينها من توظيف جميع المعلمين المتعاقدين، وعدهم ٣٩٩ معلماً، كموظفيين محليين نظاميين. وقد تأخر استلام الكتب المدرسية من مصر لاستخدامها في مدارس غزة، بسبب إغلاق قطاع غزة لاعتبارات أمنية في أوليول/سبتمبر ١٩٩٥. وقدمت الوكالة ٢٣١ منحة دراسية للطلبة الثانويين المتفوقين، بينهم ١٣٧ طالبة، للدراسة في جامعات الضفة الغربية، وقطاع غزة، أو في أماكن أخرى في المنطقة.

١٧٩ - وقد أدرك المترعون الحاجة الماسة إلى إدخال تحسينات على البنى الأساسية للتعليم لدى الوكالة في منطقة غزة الميدانية، وواصلوا إسهاماتهم السخية لهذا الغرض. فخلال الفترة المستعرضة، تم إنشاء ٢٥ مبنى مدرسي، حل ٢٣ منها محل أبنية غير مقبولة، فيما أتاح المبنيان الباقيان للمدارس التي كانت تعمل بنظام الفترات الثلاث، والمُشار إليها في تقرير السنة الماضية، أن تستأنف عملها بصورة طبيعية. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كانت ستة مبانٍ مدرسية أخرى قيد الإنشاء، بينها مدرسة ثانوية في بيت حانون، سيتم تسليمها للسلطة الفلسطينية عند إنجازها. وبما أن الكثير من المباني المدرسية التي أقيمت حديثاً تضم فصولاً دراسية أكثر من تلك التي ضمتها المباني القديمة المستبدلة، فقد أتاح ذلك للوكالة أن تستوعب المزيد من التلامذة في عدد أقل من المدارس، أي ١٥٥ مدرسة للسنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥ مقابل ١٥٩ مدرسة للسنة الدراسية ١٩٩٣/١٩٩٤. وقد تم بناء ٧٤ صفاً دراسياً إضافياً لتلافي نظام الفترتين، كما بُنيت غرفتان متخصصتان، وأجريت أعمال الصيانة الشاملة في تسع مدارس، وتم تعبيد ١٩ ملعباً مدرسيّاً. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كان العمل جارياً على بناء سبعة فصول دراسية، وإجراء الصيانة الشاملة في خمس مدارس، وتعبيد ملعب مدرسي واحد.

١٨٠ - وبشكل عام، تركزت جهود الوكالة لتطوير البنى الأساسية على استبدال أو تحسين المرافق غير الملائمة لسبب أو لآخر، أو توفير مرافق إضافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة. وقد أسمى إنشاء المباني المدرسية والصفوف الدراسية في تحسين نوعية خدمات التعليم لدى الوكالة، عبر تطوير المرافق والأجزاء المتناثرة للتلامذة

إلى المستوى الأدنى من معايير الوكالة. إلا أنه بقي على الوكالة أن تواجه بنى أساسية تعليمية مهمة ومستهلكة، وأعداداً متزايدة باضطراد من التلامذة، لم تستطع أن توakبها الجهود المكثفة لتحسين البنى الأساسية. وبوجود ٤٨ تلميذاً في الصف الواحد، فإن نسبة اكتظاظ الصفوف في غزة ظلت أعلىً مثيلاتها في جميع الأقاليم، على الرغم من أن إنشاء أبنية جديدة تجاوزت نسبته في السنة السابقة. وعمل بنظام الشترتين ما نسبته نحو ٨٤ في المائة من مدارس الوكالة في المرحلة الابتدائية، و ٢٢ في المائة منها في المرحلة الاعدادية. وبقيت مدارس عديدة تعمل في أبنية غير مقبولة، مصنوعة من قوالب الإسمنت التي كانت قد أقيمت أصلاً كأبنية مؤقتة في الخمسينيات والستينيات. ومن المأمول الحصول على تمويل إضافي يتبع معالجة هذه المشاكل.

١٨١ - عملت مدارس الوكالة في غزة، ومركز التدريب فيها بشكل طبيعي للسنة الثانية على التوالي، دون أي انقطاع أو خسارة في الوقت التعليمي أو التدريسي بسبب الوضع الأمني. وهذه الأجزاء الأكثر استقراراً دعمت الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة للتخلص من مواطن الضعف في تحصيل التلامذة، الناتجة عن الانقطاعات التراكمية في برنامج التعليم خلال سنوات الانتفاضة، والإجراءات الإسرائيلية المضادة. وشملت المبادرات التعليمية العلاجية في جميع مدارس الوكالة في غزة إجراء اختبارات تشخيصية لتحديد مواطن الضعف، وتوزيع مواد لإثراء المنهج وللتعلم الذاتي، وإعداد أدلة للمعلمين، وبرامج خاصة للأطفال بطيئي التعلم أو ذوي الصعوبات التعليمية. وقد تم تأسيس مركزيين لل التربية الخاصة في رفح، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، لمساعدة ١٠٠ طفل بطيء التعلم.

١٨٢ - ووفر مركز غزة للتدريب ١٣ دورة مهنية/حرفية وأربع دورات تقنية/شبه مهنية، ضمت ١٩١ متدرباً للسنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦، بينهم ٤٧ متدربة. فقد توافرت دورات مهنية في إصلاح هياكل السيارات، والتجارة، والميكانيكا، والتدريب على مهارات الحدادين، والبنائين، والكهربائيين والميكانيكيين. وتم تجديد مشاغل التجارة وتصليح الراديو والتلفزيون، وبنى مترببو المركز كافتيرياً جديدة كتمرير تطبيقي للتدريب. وشملت الدورات التقنية التي وفرها مركز غزة للتدريب التجارة والأعمال المكتبية، والإلكترونيات الصناعية، والعلاج الطبيعي، والرسم المعماري الذي استحدث للتدريب المختلط في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، استجابة للطلب المتزايد عليه في السوق المحلية لصناعة البناء. وقد نُقلت هذه الدورة من مركز قلندياً بسبب الصعوبات المستمرة التي يواجهها سكان غزة في الحصول على التصاريح الالزمة من السلطات الإسرائيلية للدراسة في مراكز التدريب في الضفة الغربية. فالكثيرون من المترببين المقيمين في غزة لم يستطيعوا متابعة تدريبهم في ربيع عام ١٩٩٦، بسبب عدم قدرتهم على السفر إلى الضفة الغربية، وهو أمر أكثر صعوبة للمتدربين الملتحقين ببرامج متعددة السنوات. وقد افتتحت الوكالة صفوفاً دراسية تعويضية في مركز غزة للتدريب، للمتدربين أثناء الخدمة، الملتحقين بكلية العلوم التربوية في الضفة الغربية، لتمكينهم من التعمويض عن الوقت الدراسي الذي فقدوه من السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٥، أو في الفصل الأول من عام ١٩٩٥. وأكملت مجموعة تضم ٧٨ متربباً منهج السنة السابقة، ثم تقدموا لامتحانات نهاية السنة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وضم البرنامج النظامي للتدريب أثناء الخدمة ١٦٤ موظفاً في ثمان دورات منفصلة، مصممة لارتقاء بالمؤهلات الفنية لموظفي التعليم على مختلف المستويات، وتعزيز المهارات الإدارية والتنظيمية للموجهين التربويين.

١٨٣ - قدمت الأونروا خدمات الرعاية الصحية الأولية لحوالي ٧١٧٠٠٠ لاجئ فلسطيني في قطاع غزة، عبر شبكة تضم ١٩ مركزاً صحياً وعيادة لصحة الأم والطفل، توفر خدمات تنظيم الأسرة. وقد قدم ١٢ مرافقاً منها الرعاية بالأسنان، وأشتمل ١١ مرافقاً على مختبرات، ووفر ١١ مرفقاً الرعاية الخاصة بضبط أمراض السكري وضغط الدم، كما وفر ١١ مرفقاً الرعاية المتخصصة في أمراض القلب، والقباله، والأمراض النسائية، وطب العيون، ومعالجة الأمراض الصدرية. وتم دمج ست عيادات للعلاج الطبيعي وست وحدات للتوليد في المراكز الصحية الكبرى، حيث استقبلت وحدات التوليد نحو ثلث مجموع الولادات في قطاع غزة. كما تم توفير خدمات الاستشفاء من خلال ترتيب تعاقد مع مستشفى تابع لمنظمة غير حكومية، حيث حجز ٥٠ سريراً للمرضى اللاجئين، ومن خلال التعاويني الجنسي عن التفاصيل الطبية التي يتطلبها اللاجئون للمعالجة في مستشفيات السلطة الفلسطينية. واستمر العمل بالترتيب الاستثنائي لتشغيل مراكز صحية بعد الظهر في المخيمات الخمس الكبرى وفي مدينة غزة، لمواجهة عبء العمل الشقيق في المراكز الصحية للوكالة. ومع ذلك، فإن معدل الاستشارات الطبية للطبيب الواحد في غزة يبقى أكثر من ١٠٠ زيارة مريض يومياً. وظلت الوكالة قلقة حيال أثر القيود الأمنية الإسرائيلية على الخدمات الصحية لللاجئين، وبخاصة الإغلاق المطول لقطاع غزة اعتباراً من شباط/فبراير ١٩٩٦، الذي قلل إمكانية الوصول إلى المستشفيات في إسرائيل والضفة الغربية.

١٨٤ - وتواصل التقدم في بناء وتجهيز مستشفى غزة الأوروبي، الذي يضم ٢٢٢ سريراً، على الرغم من الصعوبات المتعلقة بالتمويل، وبالإغلاقات المتكررة لقطاع غزة. وقد أُنجزت الإنشاءات الرئيسية، فيما توصلت الأشغال الخارجية كالطرقات، والمساحات المعددة، والأسوار. وبلغت الأشغال الكهربائية والميكانيكية الداخلية، بما فيها محطة توليد الطاقة، مراحل متقدمة، فيما كانت التجهيزات الكبرى للمطبخ والمغسلة وغيرها من الخدمات العامة قيد التركيب. ومن المقرر للمقاول الدولي أن يسلم البناء كاملاً قبل نهاية عام ١٩٩٦. وعرفاناً بالدعم السخي للمشروع من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أطلق على المستشفى إسم مستشفى غزة الأوروبي. ومعاقرب من إنجازه، تركز المزيد من الاهتمام على الترتيبات التحضيرية والتشغيلية للمستشفى. ففي تموز/يوليه ١٩٩٥، أجرت مؤسسة استشارية دولية تقييماً لمطالبات الأونروا، وأوصت بكيفية تحضير المستشفى للتشغيل. ونتيجة لهذا التقييم، تم التعاقد مع المستشارين لتوفير مدير للمشروع، وتقديم المشورة والخبرات الأخرى لمدة سنة، اعتباراً من آب/أغسطس ١٩٩٥. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، أعدت الأونروا ورقة مفصلة للمناقشة، حول المسائل الكبرى في سياسة العمل، المتعلقة بجهوزية المستشفى وتشغيله، وقد راجعتها السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦، أجرى المستشارون الدوليون تقييماً لوضع المشروع، وقدموا المشورة حول كيفية الموازنة بين التحضيرات القبلية والجهوزية من جهة، وإنجاز البناء من جهة أخرى. واستيفاء متطلبات مرحلة التحضيرات القبلية، تم ملء ١٨ وظيفة إدارية هامة من النية الثانية، بموظفين معينين محلياً. وحل معظم المشاكل القائمة، والقرار بمواصلة التحضيرات بموازاة البناء، وضع في الواجهة الموعد المستهدف لتشغيل المستشفى. ومع نهاية الفترة المستعرضة، اتفق الأطراف الثلاثة على تحديد فريق تنظيمي دولي يقوم بتحضير المستشفى للتشغيل، وتدريب الموظفين، بحيث يصبح المستشفى جزءاً لا يتجزأ من النظام الصحي لدى السلطة الفلسطينية.

١٨٥ - وضمت كلية غزة للتمريض ٨١ طالبة للسنة الدراسية ١٩٩٦/١٩٩٥، في برنامج لدبلوم التمريض مدته ثلاثة سنوات. وأكملت التدريب في الكلية مجموعة من ٢٦ طالبة تمريض، انتقلن من مدرسة للتمريض في القاهرة.

وبالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، طورت الكلية منهاجاً لدورة في التمريض بمستوى الدبلوم، أقرته واعتمدها جامعة الأزهر في القاهرة. ولمعالجة النقص في القابلات المدربات، أجرت الكلية بالتعاون مع السلطة الفلسطينية دراسة للجدوى حول البدء ببرنامج تدريب للقابلات بمستوى الدبلوم في قطاع غزة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بدأت ٤٥ طالبة متابعة برنامج للقابلة التطبيقية مدتها ستة أشهر، يقوم على منهج منهج منهج ومطورو. وهذا البرنامج الذي أسهم في إيجاده الدعم المتواصل من المتبصرتين، هو الوحيد من نوعه في قطاع غزة. واستضافت كلية غزة للتدريب أيضاً برنامج التدريب على العلاج الطبيعي في جامعة بيت لحم، وبرنامج الدبلوم المعتمد بدوراً جزئياً للمدربين والمشرفين السريريين، إضافة إلى برامج تدريبية أثناء لخدمة لموظفي الصحة في الوكالة. وفي أوائل عام ١٩٩٦، قارب على الإنجاز بناء كلية التمريض والعلوم الطبية المتصلة به، التي ستلتحق بمستشفى غزة الأوروبي. ومن المقرر أن تكون الكلية جاهزة للعمل قبل نهاية السنة. وستزود هذه الكلية المستشفى برأفت من الموظفين الفنيين المدربين، فضلاً عن إسهامها في الارتقاء بالتدريب على التمريض في قطاع غزة إلى مستوى المعايير الدولية المقبولة.

١٨٦ - وتوصل التركيز الخاص على تطوير وتوسيع الخدمات الصحية للأسرة في قطاع غزة، حيث بقيت نسبة الولادات عموماً بمقدار ٥٢% ولادة حية لكل ١٠٠٠ نسمة. وبإضافة إلى عملها مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، والسلطة الفلسطينية، لتطوير برنامج دائم لصحة المرأة، قامت الأوونروا بدور ريادي في تنفيذ برنامج مدته ثلاثة سنوات، لدعم صحة الأسرة وبرنامج تنظيم الأسرة في قطاع غزة، بهدف إعداد برنامج للتعلم المفتوح، وتوفير مواد منع الحمل لبرنامج تنظيم الأسرة لدى الوكالة في غزة، وتدريب كوادر الموارد البشرية لدى الأوونروا، والسلطة الفلسطينية، والمنظمات غير الحكومية. وفي إطار هذا البرنامج، تعاقدت الوكالة مع جامعة كينغستون في المملكة المتحدة، لتدريب بعض موظفيها، وإعداد مساقات تدريبية ملائمة، بدءاً من آذار/مارس ١٩٩٦. وقد تم تشكيل لجنة تنسيق مشتركة من الأطراف الثلاثة، لإعداد إطار عمل تنفيذي وخطة عمل تفصيلية.

١٨٧ - وتم تنفيذ أنشطة البرنامج الخاص للصحة البيئية، ضمن إطار استراتيجية عامة، ركزت على التخطيط السليم، وتطوير المؤسسات، ومشاركة المجتمع المحلي، واستخدام التقنيات الملائمة لضمان استمرارية التحسينات. ومنذ إطلاقه في عام ١٩٩٣، استهدف هذا البرنامج معالجة الاحتياجات الملحة للصحة البيئية في غزة، حيث يشكل تلوث البيئة بقمامضة المجاري والبواقي تهديداً كبيراً للصحة. وقد سعت الوكالة إلى تخطيط وتنفيذ المشاريع بالتنسيق الوثيق مع البلديات المعنية، ومديرية التخطيط البيئي، والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، لتلافي تضارب الأولويات أو تعارضها، وازدواجية الجهود، وهدر الموارد. ومع نهاية الفترة المستعرضة، كان قد تم استلام التمويل لثلاثة مشاريع كبرى للصحة البيئية في قطاع غزة، ليتم تنفيذها عبر التعاون الثنائي بين المتبصرتين والسلطة الفلسطينية، فيما تتولى الأوونروا تقديم المساعدة التقنية اللازمة. وفي هذا الإطار، تواصل العمل على إقامة شبكة مجاري لمخيم رفح وبلديتها، كانت الأوونروا قد أعدت لها دراسات للجدوى وتصاميم أولية. وكجزء من مشروع لتصريف مياه الأمطار، وأعمال محدودة لأشغال المجاري في مخيم جباليا وبلديتها، عملت الأوونروا مع المتبصر العين لإنجاز ملف مشروع قائم على دراسات للجدوى، وتصاميم منتظمة أعدتها الوكالة. كما عملت الوكالة على إعداد خطة شاملة لتصريف مياه الأمطار والمجاري في منطقة تغطي نحو ٦٠% في المائة من بلدية غزة، بما في ذلك إعداد دراسات للجدوى، وتصاميم أولية وتفصيلية للمجاري، ومحطات الضخ، وتصريف مياه الأمطار، ولشق الطرقات المتصلة بذلك، وتحسين خزان المياه في الشيخ رضوان.

وفيما يتصل بهذا المشروع، قامت الوكالة بتنظيف وصيانة وتصليح الشبكة البلدية للمجاري وتصريف مياه الأمطار، وبشراًء معدات للبلدية قيمتها ٢,٨ مليون دولار، تشمل آليات للنظافة العامة ومضخات للتغذية، وتقديم المساعدة التقنية والتدريب للبلدية.

١٨٨ - وتم تحقيق تقدم ملحوظ على صعيد المبادرة الشاملة في مجال الصحة البيئية في مخيم الشاطئ، التي شملت تحسينات في شبكة المجاري، وتصريف مياه الأمطار، والتخلص من النفايات، استناداً إلى مخططات أُعدت في عام ١٩٩٣، بالتنسيق مع بلدية غزة. وفي أولول سبتمبر ١٩٩٥، تم إنجاز شبكة للمجاري الداخلية، وأشغال لتصريف مياه الأمطار وشق الطرقات، لخدمة نحو ٥ في المائة من سكان المخيم، المعرضين لفيضانات خطيرة، فضلاً عن شق قناة ساحلية، بمثابة مجرور يمنع مياه البواليع غير المعالجة في المخيم وفي الثالث الشمالي من بلدية غزة، من الوصول إلى البحر. كما تم إنجاز محطة جديدة لضخ مياه البواليع، وتطوير إحدى المحطتين القائمتين، بينما يجري العمل على تطوير المحطة الثانية. ومع نهاية الفترة المستعرضة، توصل العمل على إقامة شبكة للمجاري والصرف الصحي، لخدمة ٢٠٠٠ شخص، يعيشون في الجزء الشرقي من المخيم، وعلى استصلاح المحطة القائمة لمعالجة مياه المجاري في بلدية غزة.

١٨٩ - وأُنجزت التصميمات التفصيلية لأشغال المجاري والصرف الصحي في المخيمات الوسطى من البريج، والمغاربي، والنصيرات، واستكملت لتوسيع التخطيط لشبكة إقليمية مقترحة، يمكنها توجيه مياه البواليع من المنطقة الوسطى في قطاع غزة، بما فيها المخيمات الوسطى، ومدينة غزة، إلى المحطة الوحيدة لالمعالجة. وفي دير البلح، تم إنجاز تصاميم تقنية محلية، لقناة مكشوفة للتتصريف، وخط أساسي لضخ البواليع، فيما تقدم إعداد تصاميم مماثلة لشبكة المجاري والصرف الصحي لدى البلدية. وكان العمل جارياً على إقامة محطة لضخ مياه البواليع، ومرافق ذات صلة، لخدمة المخيم والبلدية. وجرى تعزيز خدمات الوكالة لتصريف النفايات الصلبة في قطاع غزة، بالحصول على ٥٥ حاوية للنفايات، و١٣ هيكلًا للشاحنات، لاستخدامها في آليات جمع النفايات.

١٩٠ - وشملت تحسينات البني الأساسية لبرنامج الصحة في غزة، إقامة مركز صحي في خان يونس، واستحداث وحدة لطب الأسنان في المركز الصحي في رفح. وقدم المجتمع المحلي في بيت حانون، مجانًا، مبني للعيادة المحلية لصحة الأم والطفل، بانتظار إنشاء مركز صحي جديد هناك.

#### جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

١٩١ - كانت نسبة الزيادة في عدد اللاجئين المسجلين لدى الوكالة في قطاع غزة أعلىً مثيلاتها في بقية الأقاليم، إذ ارتفع هذا العدد بنسبة ٤,٩ في المائة، أي من ٦٨٤٥٦٠ شخصاً في ٤٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى ٧١٦٩٣٠ شخصاً في ٤٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ويمكن أن تُعزى الزيادة إلى النسبة المرتفعة للنمو السكاني الطبيعي، والتدفق المتواصل لللاجئين من الخارج، المرتبط بقيام السلطة الفلسطينية، مع نقل ملئنات تسجيلهم إلى غزة. وفي تموز/ يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٥، عاد أفراد ٤٥ أسرة من اللاجئين من مخيم كندا في شبه جزيرة سيناء إلى قطاع غزة، عملاً باتفاقيات بين السلطات المعنية. ومخيم كندا الذي أُنشأ «أصلاً لللاجئين المنقولين من مخيم رفح، كان قد فُصل عن رفح لدى إعادة رسم الحدود الإسرائيلي - المصريّة في عام ١٩٨٢. وقد عادت

هذه العائلات إلى مساكن أقيمت في رفح بتبرعات خاصة عبر الأونروا، وهم يحصلون على مساعدات اجتماعية من الوكالة لفترة ستة أشهر من إقامتهم الجديدة.

١٩٢ - وارتفع عدد حالات العسر الشديد في قطاع غزة من ٤٨٩ شخصاً في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى ٦٩٢ شخصاً بعد ذلك بستة، مما يشكل ٨,٣% في المائة من اللاجئين المسجلين في المنطقة الميدانية. وهذه النسبة التي لم يتتجاوزها سوى مثيلتها في لبنان، دليل على سوء أوضاع الاقتصاد المحلي، والقيود الصارمة على الأنشطة المجزية، بسبب التدابير الأمنية الإسرائيلية الجارية. والإغلاق الصارم لقطاع غزة، الذي بدأ في شباط/فبراير ١٩٩٦، زاد من حدة البطالة، وعطّل النشاط الاقتصادي، وأضعف القوة الشرائية، مما ألح على الوكالة في آذار/مارس ١٩٩٦ أن تقوم بتوزيع المواد الغذائية. واستجابة لذلك أيضاً، استطاعت الأونروا توفير حصص شهرية صغيرة من المواد الأساسية والمساعدات النقدية لعائلات المحتاجين، وبينهم أناض من غير حالات العسر الشديد، لكن الأموال لم تكن متوفّرة للمساعدة الطارئة على نطاق أوسع. وكانت الاحتياجات السكنية لللاجئين هي الأكبر في قطاع غزة منها في جميع مناطق عمليات الأونروا، حيث أكثر من ٤% في المائة من حالات العسر الشديد، ونسبة كبيرة من بقية عائلات اللاجئين، يعيشون في أوضاع سكنية غير مقبولة. وبتبرعات خاصة، استطاعت الوكالة استصلاح ٧٩٢ مأوى خلال الفترة المستعرضة، كما سعت بنشاط للحصول على التمويل لجولة أخرى من استصلاح المأوي. وتعاونت الوكالة أيضاً مع السلطة الفلسطينية في تحديد وضع اللجوء للذين يشغلون مساكن في مخيمات اللاجئين، بإعداد لواح بأسماء العائلات الذين دمرت السلطات الإسرائيلية بيوبهم، وإعادة بناء المأوي المهدمة لأسر العسر الشديد، الذين أحالتهم السلطة الفلسطينية.

١٩٣ - وفي إطار برنامج الحد من الفقر، مولت الوكالة ثمانية مشاريع في مراكز أنشطة الشباب ومراكم التأهيل الاجتماعي، مصممة لإيجاد فرص لكسب الدخل أمام الأعضاء، وعائدات لتفطية النفقات المتكررة في المراكز، بما في ذلك تكاليف وحدة للتدريب على الحواسيب في مركز أنشطة الشباب في رفح. ولم تتمكن أية قروض مصغرة خلال الفترة المستعرضة، لكن تسديدات القروض السابقة مكنت البرنامج من استعادة قاعدة رأس المال.

١٩٤ - وفي إطار خطة السنوات الخمس لتولي المجتمع المحلي إدارة المراكز الاجتماعية التي ترعاها، واصلت الوكالة جهودها لتشكيل لجان إدارية وجمعيات عامة لكل مركز. فمن أصل ١٠ مراكز لبرامج المرأة في قطاع غزة، كانت ثمانية مراكز قد شكلت لجاناً مكتملة تعمل على وضع أنظمتها الداخلية، بينما كان مركزان آخران في طور تشكيل لجانهما مع نهاية الفترة المستعرضة. وانعقدت اجتماعات مفتوحة حضرتها مئات النساء من المخيمات والمناطق المجاورة. وتبنت المراكز أساليب مبتكرة، لتعزيز استمرارية الاستقرار المالي، وكسب الدخل عبر تأجير أبنيتها للأنشطة الاجتماعية، وإدارة وحدات إنتاجية للأطعمة والملابس، وتشغيل حادثة للتقطير في مدينة غزة، واستئجار رسوم عن خدمات الحضانة. وغطت الرسوم تكاليف دورات للتدريب على المهارات في المراكز، تشمل اللغة الانكليزية، وتحضير الأطعمة، وتصليح الأدوات المنزلية الصغيرة وصيانتها، إضافة إلى مواضع أخرى تقليدية. ونظمت السلطة الفلسطينية في مركز برامج المرأة في خان يونس سلسلة من المحاضرات حول تشكيل تعاونيات لدر الدخل. واستقطبت المكتبات في مراكز خان يونس، والمغاربي، والنصيرات أعداداً أكبر من المستعيرين الذين يدفعون رسوم استعارة الكتب. وفي الأشهر التي سبقت الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، نشطت مراكز برامج المرأة في تنظيم حملات في التربية المدنية، بتسهيل من المنظمات غير

الحكومية الدولية والمحلية. وتلا الانتخابات حلقات دراسية، حافظت على المستوى نفسه من الاهتمام. وتناولت دورات وحلقات أخرى للمناقشة في المراكز تشكيلة من المواضيع، بينها المسائل القانونية، والعنف المنزلي، وأهمية محو الأمية. والمراافق الجديدة أو التي أعيد بناؤها في ١٠ مراكز لبرامج المرأة بتمويل من برنامج تطبيق السلام، شملت قاعة رياضية للشبان والشابات في دير البلح وحضرات في بيت حانون، ودير البلح، وجباريا والنصيرات.

١٩٥ - وباستلام اللجان المحلية إدارة جميع المراكز الستة للتأهيل الاجتماعي في قطاع غزة، تركزت الجهود لبناء المؤسسات على تدريب أعضاء اللجان وموظفي الوكالة على التطوير التقني لبرامج التأهيل، ومهارات الإدارة الذاتية. وأفاد العاملون في مجال التأهيل الاجتماعي من المبادرات التدريبية المحلية لتحسين مهاراتهم في بعض المجالات، كتقنيات التدخل المبكر، وإنتاج المواد التعليمية، ولغة الإشارات الفلسطينية، وتعليم المصابين بضعف في السمع، والقراءة والكتابة باستخدام جهاز برييل. وشارك ممثلون عن مراكز التأهيل الاجتماعي في جباريا ورفع في حلقة للمناقشة حول التسهيلات التي تتيحها البيئة المادية في غزة للمعاقين. ولمساعدة المراكز على تنوع مصادر تمويلها، جرى تدريب أعضاء اللجان على كيفية إعداد مشاريع مقتربة للمتبرعين. والتقت لجان التأهيل الاجتماعي مع الجمعية المحلية لإعادة تأهيل المعاقين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، لتنسيق أسلوب العمل لقطاع غزة، وبالتنسيق مع السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية المحلية. أسهمت الوكالة في إقامة اتحاد عام للمعاقين في قطاع غزة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وأُضيفت أبنية جديدة إلى مراكز التأهيل الاجتماعي في جباريا ورفح.

١٩٦ - ويقدم العمل في مشروع ذي تمويل خاص لبناء مبنيين لمركز تأهيل المصابين بضعف بصري، وسيضم المبنيان مراافق مثل قاعة للاجتماعات، وتحصيص مساحة للتمارين على الحركة، واقامة مسرح مكشوف وحانوتين بغية تعزيز الخدمات ومساعدة المركز على جمع الأموال. وهذا المشروع ذو التمويل الخاص، والذي يتوقع إنجازه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، سيحل محل المبنيين القديمين للمركز. وتعمل جمعية أصدقاء مركز تأهيل المصابين بضعف بصري مع الوكالة على تحويل المركز إلى مؤسسة دائمة مستقلة غير ربحية في السنوات الخمس المقبلة. خلال الفترة المستعرضة، تولت الجمعية مسؤولية برنامج المركز لما قبل سن المدرسة، والخدمات الإرشادية المنزلية ذات الصلة، وتعيين موظفين جدد. وشملت الأنشطة الجارية للمركز، التدريب المهني، ومنتجات الحياة واللوازم المنزلية الصغيرة، وصفوفا دراسية ابتدائية تخدم نحو ١٨٠ تلميذا، وخدمات لدمج الأطفال في النظام التعليمي العام، ودورات في استخدام جهاز برييل، ومخيمات صيفية، وتشكيل فرقة موسيقية.

١٩٧ - والمراكز الثمانية لأنشطة الشباب في قطاع غزة، التي تديرها جماعا لجان إدارية منتخبة، ظلت تتلقى العون من الأونروا، فيما هي تتجه نحو الاستمرارية ذاتيا. وبمساعدة الأونروا، تكشف دور اتحاد مراكز أنشطة الشباب في تعزيز التنسيق الداخلي والتمثيل الخارجي للمرأكز للمرة المستعرضة. وبمشاركة موظفي السلطة الفلسطينية والوكالة، شكل الاتحاد لجنة فرعية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، لمساعدة مراكز أنشطة الشباب على جمع التمويل من المتبرعين مباشرة. وبقي دعم الوكالة مطلوبا بشكل أساسى لتغطية النفقات غير المتكررة على توسيع وتحسين المراكز، بما في ذلك إقامة المزيد من الأعمال التجارية المدرة للدخل، لضمان الاستقرار المالي في تلك المراكز مستقبلا. واستطاعت المراكز تغطية التكاليف المتكررة من رسوم العضوية

فيها، ورسوم الدخول إلى الأحداث الرياضية، ومن الأعمال التجارية المدرة للدخل بما فيها المطاعم الصغيرة، وجمع التبرعات المحلية، والمساعدات المتواضعة من الأونروا والسلطة الفلسطينية. وقد فتحت المراكز أبوابها لعضوية الشابات اللواتي تم انتخابهن للمشاركة في لجان ثلاثة مراكز بنهاية الفترة المستعرضة. وشملت النشاطات التي ترعاها هذه المراكز الأنشطة الرياضية، والأحداث الثقافية والاجتماعية، وخدمات المجتمع المحلي، والمخيימות الصيفية، وغيرها من الأنشطة الترفيهية للأطفال الأصغر سنا.

١٩٨ - وبالارتباط مع السلطة الفلسطينية والأندية المحلية للرياضة والشباب، باشرت الوكالة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ برنامجاً ترفيهياً بعد انتهاء اليوم الدراسي للأطفال في مدارس غزة، بتمويل تلقته في إطار برنامج تطبيق السلام. واستهدف البرنامج معالجة النقص في الأنشطة الموجهة المراقبة للمنتهى في غزة، حيث لم يتترك للأطفال بعد انتهاء اليوم الدراسي سوى خيارات قليلة، كاللعب في الشارع أو البقاء خاملين، وللبنات منهم ملزمة البيوت. كما استهدف البرنامج توفير نحو ٣٠ ساعة كل أسبوع من الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية الأخرى، الآمنة والموجهة بشكل ملائم بعد انتهاء اليوم الدراسي، على امتداد ١٧ شهراً. وبعد إعتماد مرحلة رياضية في ثمانى مدارس للأونروا في منطقة رفح، جرى توسيع البرنامج ليشمل ٧٠ مدرسة للأونروا والسلطة الفلسطينية، في جميع أنحاء قطاع غزة، بحيث أفاد منه أكثر من ١٠٠٠٠ فتى وفتاة، وأوجد ٢٢٠ فرصة عمل، ممولة من المشاريع، للمشرفين الرياضيين والثقافيين والعاملين المساعددين. ولضمان ديمومة هذا البرنامج وتقبل الأهالي له، تم اعتماد أسلوب قائم على المجتمع المحلي، ومشاركة المتطوعين كعنصر أساسي فيه.

## المرفق الأول

### معلومات إحصائية ومالية

الصفحة	الجدول
٧٤ .....	١ - عدد الأشخاص المسجلين .....
٧٥ .....	٢ - توزيع السكان المسجلين .....
٧٥ .....	٣ - عدد حالات العسر الشديد وتوزيعها .....
٧٦ .....	٤ - برنامج الخدمات الاجتماعية .....
٧٧ .....	٥ - توزيع التلاميذ اللاجئين الذين يتعلّمون في مدارس الأونروا .....
٧٨ .....	٦ - عدد مقاعد التدريب في مراكز الأونروا للتدريب .....
٧٩ .....	٧ - الحاصلون على المنح الجامعية، بحسب كلياتهم، وبلدان دراستهم وجنسهم .....
٨٠ .....	٨ - خدمات الرعاية الطبية .....
٨١ .....	٩ - اتجاهات الإصابة بأمراض معدية مختارة .....
٨٢ .....	١٠ - الموظفون المعتقلون والمحتجزون .....
٨٣ .....	١١ - التبرّعات النقدية والعينية المقدمة من الحكومات والجماعة الأوروبيّة .....
٨٥ .....	١٢ - نفقات فترة السنين ١٩٩٤-١٩٩٥، وميزانية التشغيل للبرامج العادلة للأونروا لفترة السنين ١٩٩٦-١٩٩٧ .....
٨٦ .....	١٣ - الأونروا بالرقم .....

**الجدول ١ - عدد الأشخاص المستجدين<sup>(١)</sup>**

**(في ٣٠ حزيران/يونيه من كل سنة)**

الإقليم	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١
لبنان	١٣٧٦٠									
الجمهورية السورية	١٦٣٦١									
الأردن	٥٠٦٣٠									
الضفة الغربية <sup>(٢)</sup>	-									
قطاع غزة <sup>(٣)</sup>	١٦٨٣٧									
المجموع	٣٠٨١٣	٣٠٦١٣	٣٠٥٣٦	٣٠٤٦١	٣٠٣٦	٣٠٣٣	٣٠٣٢	٣٠٣١	٣٠٣٠	٣٠٣٣
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢	٦٣٢	٦٣١	٦٣٠	٦٣١	٦٣٠	٦٣٠	٦٣٠	٦٣٠	٦٣٠	٦٣٠
٣	٣٠٨١٣	٣٠٦١٣	٣٠٥٣٦	٣٠٤٦١	٣٠٣٣	٣٠٣٢	٣٠٣١	٣٠٣٠	٣٠٣٠	٣٠٣٣

(١) تستند هذه الأحصاءات إلى سجلات الأوراق التي يجري استكمالها باستمرار. لكنه من الممكن تقديرها أن عدد اللاحجيين الموجودين في منطقة عمليات الوكالة أقل من العدد действي في السجلات. ويزدادية معدات الوكالة لا توضع على أساس السجلات، وإنما على أساس الأعداد المتوفرة للمستفيدين من خدماتها.

(ب) حتى عام ١٩٦٧ كانت الفئة الغربية للأردن تدار بوصفها جزءاً لا يتجزأ من منطقة الأردن الميدانية.  
 (ج) لا يشمل ٨٠٠٤ شخص يحصلون على الإعالة في إسرائيل، وكانت الأوراق مسؤولة عنهم حتى حزيران/يونيه ١٩٥٣.

**الجدول ٢ - توزيع السكان المسجلين**

(في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦)

الإقليم	السكان المسجلون	عدد المخيمات	مجموع سكان المخيمات	الأشخاص المسجلون خارج المخيمات	النسبة المئوية للسكان خارج المخيمات
لبنان	٢٥٢٦٦٨	١٢	١٩٢٠٥٢	١٦٠٦٦٦	٤٥,٥٤
الجمهورية العربية السورية	٢٤٧٣٩١	١٠	١٠١٠٢٧	٢٤٦٣٦٤	٧٠,٩٢
الأردن	٣٥٨٧٠٦	١٠	٢٥٨٢٠٤	١١٠٥٠٢	٨١,٠٠
الضفة الغربية	٥٣٢٤٣٨	١٩	١٤٨١٠٥	٣٨٤٣٣٣	٧٧,١٨
قطاع غزة	٧١٦٩٢٠	٨	٣٩٥٩٨٧	٣٢٠٩٤٧	٤٤,٧٧
المجموع	٣٣٠٨١٣٣	٥٩	١٠٩٥٣٧٥	٢٢١٢٧٥٨	٦٦,٨٩

**الجدول ٣ - عدد حالات العسر الشديد وتوزيعها**

(في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦)

الإقليم	عدد العائلات	عدد الحالات	الحالات على مقتنيات تموينية	غير الحالات على مقتنيات تموينية	المجموع	النسبة المئوية من اللاجئين
لبنان	٩١١١	٢٢٦٤٦	٢٧٣٦	٤٥٣٨٢	٤٥٣٨٢	١٠,٠٣
الجمهورية العربية السورية	٦٧٣٩	٤٢٥	٩٤٩	٢١٣٧٤	٢١٣٧٤	٦,١٥
الأردن	٨٥٩٧	٤٨٥	١٨٥٠	٣٤٣٣٥	٣٤٣٣٥	٢,٥٣
الضفة الغربية	٨٣٠٩	٢٨١	١١١٤	٢٨٢٩٥	٢٨٢٩٥	٥,٣٣
قطاع غزة	١٢١١٧	٥٧٠٦٠	٢٦٢٢	٥٩٦٩٢	٥٩٦٩٢	٨,٣٣
المجموع	٤٥٨٦٣	١٦٩٨٩٧	٩٢٨١	١٧٩١٧٨	١٧٩١٧٨	٥,٤٢

(أ) بما في ذلك الأطفال دون السنة الأولى من العمر، والطلاب الذين يدرسون بعيداً عن ديارهم، .. الخ.

الرقم السادسي	البيانات الشتابية	دعم الاستخدام المعاصر		ال恂صين من مدة العقد
		مشاريع قافية على المعرض جندياً	مشاريع قافية على المعرض جندياً	
		المرافق المختصة	مشاريع قافية على المعرض جندياً	
الإقليم	المسارك	المسارك	المسارك	المسارك
لبنان	البلد	البلد	البلد	البلد
الجمهورية العربية السودانية	البلد	البلد	البلد	البلد
الأردن	البلد	البلد	البلد	البلد
السلطنة القرمية	البلد	البلد	البلد	البلد
قطاع غزة	البلد	البلد	البلد	البلد
المقدمة	البلد	البلد	البلد	البلد
الخطيب على المهارات والوحدات الاحتضانية (٢)	البلد	البلد	البلد	البلد

(١) يشمل هذا العدد الأشخاص المهاجرين الذين يعيشون على مساعدة من خلال الاستئجار، ويعملون في القرى المشتملة بالقرى في بعض الوحدات في أسيمة بعثة أكبر.

(2) (3)

(5) (2) (6) (3)

(5) (2) (6) (3)

الجدول ٥ - توزيع التلاميذ اللاجئين الذين يتعلمون في مدارس الأونروا<sup>(١)</sup>

(في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)

الإقلـيم	عدد مدارس الأونروا	عدد المعلمين	العام الدراسي			الإجمالي
			الطلاب	الأولاد	الطلبة	
لبنان	٧٤	١٢٦١	١٣٧٨	٥٩٣٨	٥٣٧٨	٢١٥٠
الجمهورية العربية السورية	١١٠	١٣٦١	١٢٧٤	٤٦٩٤٠	٤٦٩٤٠	٣٦٤٩٨
الأردن	١٩٨	٣٤٦	٣٦٧٦	٦٧٦	٣٧٨	-
الضفة الغربية	١٠٠	١٥٠١	١٣٨٦	٣٠٥	٣٠٥	٤٠٠٣٤١
قطاع غزة	١٠٠	٣٤٦	٣٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	-
المجموع	١٦٣٧	٢٥٧	٣٠٧٣٦	٦٣٦	٦٣٦	٣٦١٣٦

(أ) عدد عن نحو ١٦٧٣٧ تلميذاً لايجاً ملتحقها بالمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية الحكومية والخاصة.

(ب) يبيّن رقم ٤٠ معلمًا غير مستحق لخدمات التعليم، ملتحقين بمدارس الأونروا.

(ج) يشير هذا الرقم إلى عدد المدارس الإدارية، الذي يتجاوز عدد المدارس العمومية من ٦٦٤ مدرسة في الفترة المشمولة بالتقدير السابق، نتيجة تجميع بعض المدارس الإدارية في أربعة أشخاص حديثاً.

(1) عدد مملاع الدارسة في مراكز الاونروا للتدريب

(السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦)

(2) العدد مملاع الدارسة في مراكز الاونروا للتدريب

المجموع		قطاع غزة		الضفة الغربية		الأردن		الجمهورية العربية		لبنان	
الجمع		مذكر تدريب		مذكر تدريب		مذكر تدريب		مذكر تدريب		مذكر تدريب	
الإذكي	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
<b>أ- التدريب المهني والتجاري</b>											
١- بعد المرحلة الابتدائية	٣٠	٣٨	١٠٧	١٠١	٤٦٦	٥٧٧	١٠	-	٥٤٠	٢٨	٤٠٦
٢- بعد المرحلة المتوسطة (٤)	١٣٣	١٦٧	٤٩	٩٦	١٩٩	٣١٣	٨١	١٦٥	١١٥	١٤٥	١٠١
<b>ب- تدريب العاملين</b>	<b>٥٥٣</b>	<b>٦١٧</b>	<b>٣٣٣</b>	<b>٨٨</b>	<b>٣٧٦</b>	<b>٣٧٦</b>	<b>٨٨</b>	<b>١٣٣</b>	<b>٢٣٧</b>	<b>٣٦٣</b>	<b>١٠٨</b>
١- قبل الخدمة	٧٥	١٥٠	٤٠	-	-	-	-	-	-	-	-
٢- أداء الخدمة	٤٠	٣٣	٣٠	-	-	-	-	-	-	-	-
<b>المجموع العام</b>	<b>٤٠٠</b>	<b>١٥٣</b>	<b>١١٧</b>	<b>٣٧٦</b>	<b>٨٣</b>	<b>٦٤٥</b>	<b>٦٤٥</b>	<b>١٣٣</b>	<b>٣٧٦</b>	<b>٤٠٦</b>	<b>١٠٨</b>

- (1) قد يختلف عدد الطلبة الملتحقين قليلاً عن عدد مملاع الدارسة بمقدار التدريب المتوفّر، وقد لا تنسى احتساب الطلبة من الدورات.
- (2) تشمل هذه الدورات مجموعة متنوعة من حرف الميدانيا والكمبيووتر وأشغال المعدن والبناء.
- (ب) (1) قد يختلف عدد الطلبة الملتحقين قليلاً عن عدد مملاع الدارسة بمقدار التدريب المتوفّر، وقد لا تنسى احتساب الطلبة من الدورات.
- (ب) (2) تشمل هذه الدورات مجموعة متنوعة من المجالات التقنية والطبية المساعدة والتجارية.

السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦

المجموع المحكبي	بلد الدراسة									
	قطاع غزة	لبنان	الجمهورية العربية	الأردن	الصعدة الغربية	إذادات ذكور				
الدورة الدراسية	ذكر	ذكر	ذكر	ذكر	ذكر	ذكر	ذكر	ذكر	ذكر	ذكر
الزراوة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العنون	٨	٤	٣	٢	١	١	٣	٤	٣	٢
إدارة الاعمال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التجارة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
علم الحاسوب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
طلب الأسانين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الاقتصاد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التربية	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
الهندسة	٨	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
الفنون الجميلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التعاون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعتبرات الطبية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الطب	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
التعريض	٧	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
الصيغة	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
التربية الدينية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العلوم السياسية والأخلاقية والادارية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الدبلومات الدبلوم	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العلوم الشرعية	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
المجموع	٣٨	١٠٩	٤٤	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٩٦٣	١١٨	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤
٩٦٤	١٧٩	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١

(١) البلدان الأخرى ضمن ترتيبها (٤٠ طالباً وطالبة واحدة)، والعراق (١١ طالباً وطالبة واحدة)، والسودان (طلاب وطالبات واحد)، والجامعة العربية (ثلاثة طالبات)، والسودان (طلاب وطالبات واحد)، وبصرى (طالب واحد)، واليمن (طالب واحد).

**الجدول ٨ - خدمات الرعاية الطبية**

(١ تموز/يوليه ١٩٩٥ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ )

المجموع	قطاع غزة	الضفة الغربية	الأردن	الجمهورية العربية السورية	لبنان	نوع الخدمة
						<b>١ - العناية بالمرضى الخارجيين</b>
١٢٢ .٨٦	١٩ ١١	٢٤ ١٩	٢٢ ٢٢	٢٢ ١٨	٢٥ ١٥	الوحدات الصحية (١) الوحدات الصحية مع مختبرات الوحدات الصحية التي توفر: الرعاية بالأسنان تنظيم الأسرة الرعاية الخاصة الخدمات المتخصصة عدد زيارات المرضى: للعلاج الطبيعي (٢) لعلاج الأسنان
٧٨	١٢ ١٧	١٧ ٢٢	٤٠ ٢٢	١٢ ٢٢	١٧ ٢٥	
١٢٠	١٧ ١١	٢٢ ٢٤	٢٢ ١٧	٢٢ ٢٢	٢٥ ٢٤	
١٠٨	١١ ١٧	٢٤ ١٧	١٢ ١٢	٢٢ ١٢	٢٤ ١٥	
٧٩	١١ ١٧	٢٤ ١٧	١٢ ١٢	٢٢ ١٢	٢٤ ١٥	
١٢٣ + ٢٥	٢ ٣٢٧ ٥٦٦	٩٥٥ ٦٥٨	١ ٤٥٢ ٧٨٥	٦٩٦ ٣٩١	٦٤٥ ٦٦٥	
٦	١٠١ ٩٩٦	٦٩ ١٢٧	١٥٦ ٢٤٦	٧٩ ٧٩١	٧٩ ٧٧٧	
٤٤٦ ٤٧١						
						<b>٢ - العناية بالمرضى في المستشفيات (٤)</b>
٤١ ١٢٧	٦ ٩٩٣	١٠ ٥٢٥	١٠ ٤٩٣	٢ ٩٧٧	٩ ١٢٩	عدد المرضى الذين قبلاً بالمستشفيات
١٤٨ ٣٧٧	١٩ ١١٧	٤٥ ٦٥٤	٢٨ ٩٢٣	١٠ ٦٠٥	٢٤ ٨٩	عدد أيام الاستثناء
						<b>٣ - العناية بصحة الأم والطفل</b>
٧٧ ٥٩٨	٢٧ ١٧٧	١١ ٦٩٩	٢٢ + ٤٤	٨ ٠٠٨	٤ ٧٦٠	عوامل مسجّلات حديثاً
٨١ + ٤٩	٢٦ ٧٦١	١٢ ٤٩٢	٢٨ ٧٨٢	٨ ٤٧٧	٤ ٨٧٧	رضيع دون السنة مسجّلون حديثاً
٢٠٥ ١٠٠	٧٨ ٤٧٩	٢٤ ٢٤٤	٧٩ ٤١٢	١٩ ٨٢٥	١٢ ١٩٩	طفل دون الثالثة تحت الإشراف الطبي
٢٤ ١٩٥	٧ ٩٧٦	٢ ٧٩٠	٧ ٢٠٦	٢ ٦٦٢	٢ ٥٦١	متقدّلون جدد لتنظيم الأسرة
٤١ ٤٧٥	١٦ ٢٠١	٥ ٧٩٠	٩ ٤١١	٧ ٠٠٥	٤ ٧٨	مجموع المتقدّلين لتنظيم الأسرة (٤)
						<b>٤ - البرنامج الموسّع للتحصين</b>
						عدد الرضيع الذي تلقوا السلسلة الأساسية الكاملة :
٧٧ ٦٥٢	٢٦ ٩٩٠	١٢ ٩٧٧	٢٥ ٦٨٢	٨ ٠٧٧	٤ ٥٦٧	القاح الثلاثي
٧٧ ٧٦٦	٢٧ ١٤٢	١٢ ٤٥٠	٢٥ ٥١١	٨ ٠٨٦	٤ ٥٧١	القاح شلل الأطفال
٧٨ ٧٦٨	٢٦ ٤٦٤	١٢ ٤٨٨	٢٧ ٧٦٩	٧ ٢٤٢	٤ ٢٠٥	القاح السل
٨٠ + ٤٦	٢٧ ٩٨٦	١٢ ٢٨٧	٢٥ ٢٧٨	٨ ٨٧٣	٤ ٦٧٧	القاح الحصبة
						<b>٥ - الصحة المدرسية</b>
٥٠ ٤٧٦	١٩ ٩٢٣	٥ ١١٩	١٢ ٢٢٦	٧ ٣١٠	٤ ٨٨٨	عدد التلاميذ الجدد المنحصرين
١٧٦ ٤١٢	٧٧ ٧٧٩	٢٤ ٤٧١	٤٢ ٤٤٥	٢٤ ١٧٥	١٢ ٥٤٣	عدد اللقاحات المنشطة

(أ) تضم ٨٧ مركزاً صحياً، توفر مجموعة كاملة من الرعاية الطبية الوقائية والعلاجية والاجتماعية، و ٢٢ نقطة صحية توفر الخدمات نفسها بدوام جزئي، و ١٢ عيادة لصحة الأم والطفل، توفر الرعاية الوقائية فقط.

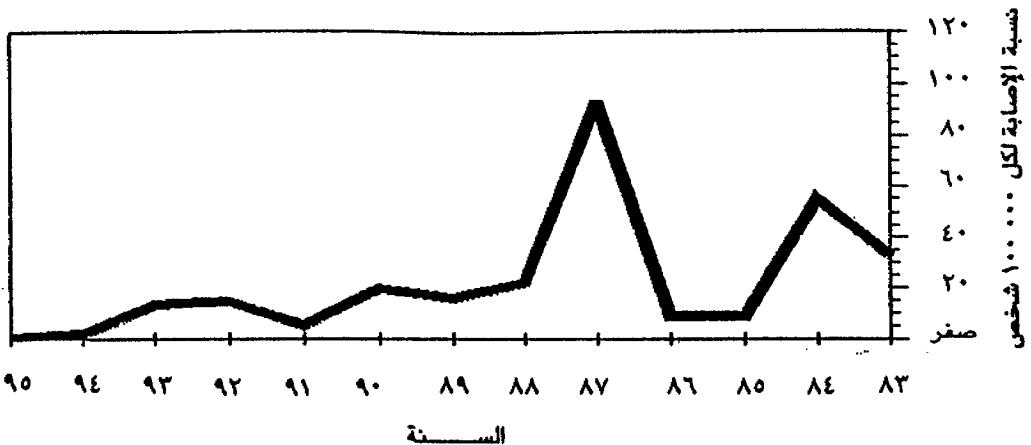
(ب) بما في ذلك زيارات الاستشارة الطبية، والحقن والتحصيم.

(ج) باستثناء مستشفيات فلكليلية الذي يضم ٤٢ سريراً، والذي تديره الأونروا في مدينة فلكليلية في الضفة الغربية، فإنه يتم تقديم خدمات المستشفيات عبر ترتيبات تعاقدية مع مستشفيات تابعة لمنظمات غير حكومية وأخرى خاصة، أو عبر التعاوين الجزوئي عن تكاليف الملاج.

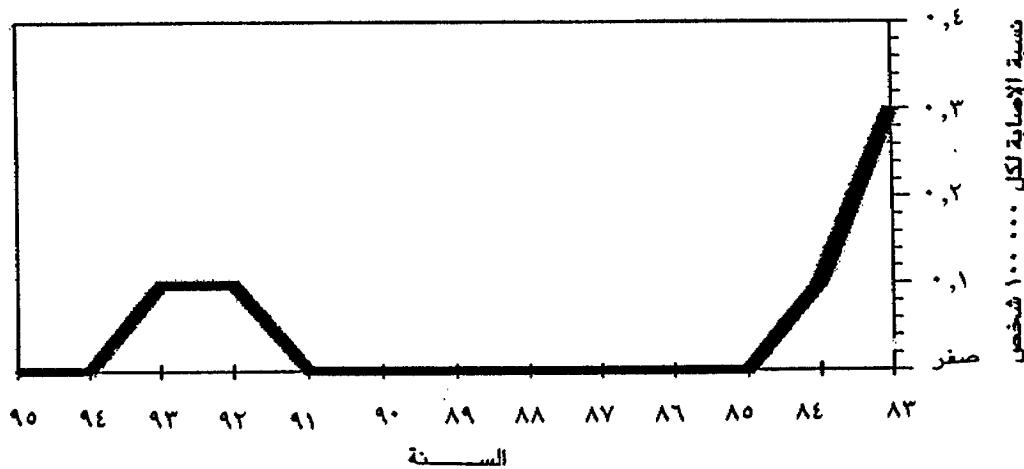
(د) طوال مدة البرنامج.

الجدول ٩ - اتجاهات الإصابة بأمراض معدية مختارة

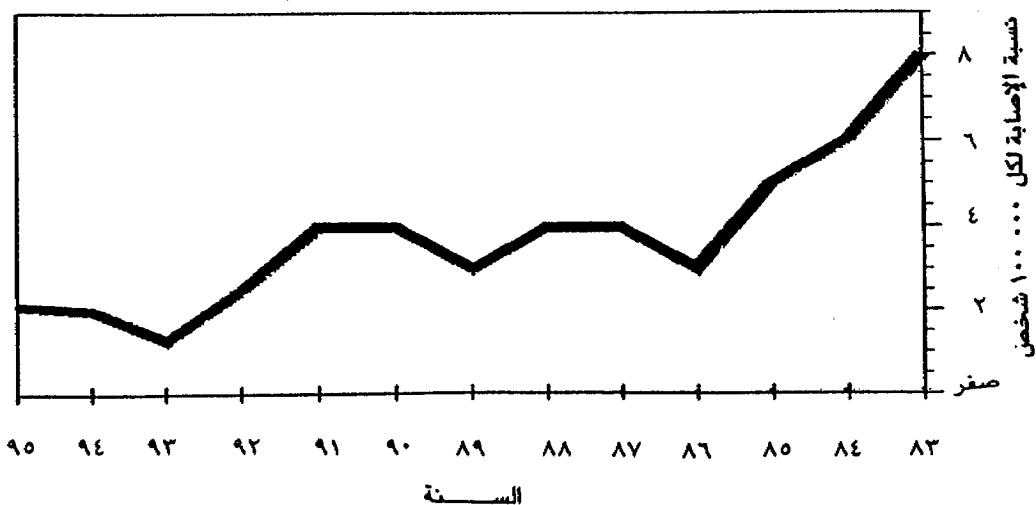
الحصبة



شلل الأطفال



التدرُّن الرئوي



## الجدول ١٠ - الموظفون المعتقلون والمحتجزون

١ تموز يوليه ١٩٩٥ - ٣٠ حزيران يونيو ١٩٩٦)

المجموع	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الأردن	الضفة الغربية	قطاع غزة	
٨٤	١	-	١	(٥)	٧٧	اعتقلوا وأطلق سراحهم دون توجيه الاتهام إليهم أو محاكمتهم
-	-	-	-	-	-	اتهموا وحوكموا وحكم عليهم
٢٧	-	-	-	(١) ١١	١٦	ما زالوا قيد الاحتجاز
١١١	١	-	١	١٦	(٢) ٩٣	<u>المجموع</u>

(أ) بينهم موظف واحد احتجزته السلطات الإسرائيلية .

(ب) بينهم موظفان احتجزتهما السلطات الإسرائيلية .

(ج) احتجزتهم السلطة الفلسطينية .

**الجدول ١١ - التبرعات النقدية والعينية المقدمة من الحكومات  
والجامعة الأوروبية**

(١) كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)  
(الإيرادات الفعلية بدولارات الولايات المتحدة)

عام ١٩٩٥

المتبرعون	مجموع التبرعات عام ١٩٩٤	الميزانية العادلة <sup>٦</sup>	المشاريع <sup>(٧)</sup> في لبنان والأراضي المحتلة	صندوق الإجراءات الاستثنائية	المجموع
أستراليا	٢٦١٠٠٤٥	٢٠٨٩٩٥٠	-	-	٢٠٨٩٩٥٠
النمسا	٥٠٣٢٣٥	٥٠٩٢٧٨	-	-	٥٠٩٢٧٨
البحرين	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	-	-	-
بلغاريا	٢٧٧٥٣٢٤	٢٣٠٧٠٣١	٥٤٠٢٠٠	١٨٦٧٤٥٨	٨٩٩٣٧٣
البرازيل	-	٥٠٠٠٠	-	-	٥٠٠٠٠
كينيا	١٠٧٥٥٥٤٦	٩٠٣٢٥٥٠٨	-	٨٨٤٣٩١	٨١٤٨١١٧
الصين	٣٩٢١٢٩	٦٠٠٠٠	-	-	٦٠٠٠٠
كولومبيا	٢٥٠٠	٢٥٠٠	-	-	٢٥٠٠
قبرص	٢١٥٦	٢٣١٠	-	-	٢٣١٠
الجمهورية التشيكية	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	-	-	٢٠٠٠٠
الدنمارك	١٠٢٥٤١٢١	٨٠٥١١٦٠	١٠٥٨٨٨٢	١٠٦١٧١	٦٨٨٦١٠٧
مصر	٥٩٣٥	٥٩٣٥	-	-	٥٩٣٥
فنلندا	١٩٤٥٧٣٥	١٦٤٨٢٦١	-	-	١٦٤٨٢٦١
فرنسا	٣٩٢٣٥٢٢	٢٤٢٨٦١٩	٩٧٤٥٥٠	١٠٠٠٠٠	١٣٥٤٦٩
ألمانيا	٧٩٤٩٦٧٦	١٠٨٨٩٥٣٧	-	٢٥٧٤٥٤٧	٨٣١٤٩٩٠
اليونان	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠	-	١٠٠٠٠٠
الكرسي الرسولي	٢٠٠٠	٢٠٠٠	-	-	٢٠٠٠
أيسلندا	١٥٧٠٠	-	-	-	١٥٧٠٠
الهند	٧١٢٥	٧٢٢٧	-	-	٧٢٢٧
اندونيسيا	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	-	-	٢٥٠٠٠
إيران (جمهورية الإسلامية)	٣٠٠٠٠	٢٦٣٨٦	-	-	٢٦٣٨٦
أيرلندا	٧١٧٠٢٢	٩٣٤١٨٨	-	٢٤٥٤٣٤	٦٨٨٧٥٤
إسرائيل	٩٥٣٩٩	٧٧٧٠٥	-	-	٧٧٧٠٥
إيطاليا	١٠٤٧٢٣٦٦	٧٤٥٣٤٦	-	٣١٠٥٥٩	٧١٤٢٨٥٧
اليابان	٤١٠٨٣٨٦١	٢٩٨٣٧٢٠٩	١٩٧٤٠٣٦	٩١٨٨٤٦٨	١٨٦٧٤٧٥
الأردن	٨١٧٦٣	٦٩٨٦٣	-	-	٦٩٨٦٣
جمهورية كوريا	١٠٠٠٠	٣٠٠٠	-	-	٣٠٠٠

عام ١٩٩٤

المجموع	الصندوق الإجراءات الاستثنائية في Lebanon وأراضي المحتلة	المشاريع <sup>(a)</sup>	الميزانية العادلة <sup>(b)</sup>	مجموع التبرعات عام ١٩٩٤	المتبرعون
٣ ٠٠٠ ٠٠٠	-	-	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	الكويت
٢٤٧ ٢٩٨	-	-	٢٤٧ ٢٩٨	١٢١	لبنان
٤٩ ٧٤٧	-	-	٤٩ ٧٤٧	١ ٠٤٣ ٨٤٢	للسعودية
١٠ ٠٠٠	-	-	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	مالطا
١ ٠٠٠	-	-	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	جزر مالطا
٢ ٠٠٠	-	-	٢ ٠٠٠	-	ماليزيا
٣ ٠٠٠	-	-	٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	المكسيك
٦ ٩٨٤	-	-	٦ ٩٨٤	٥ ١٩٤	موناكو
٢٤٢ ٥٢٠	٢٤٢ ٥٢٠	-	-	١ ٠١ ٧٤٧	المغرب
١٦ ٢٢٠ ٨٥٧	٧ ٢٢٢ ١٦٥	٣ ١٧٦ ٠٦٠	٥ ٧٢١ ٦٢٢	٩ ٩٥٦ ٢٧٠	هولندا
١٣٦ ٧٧١	-	-	١٣٦ ٧٧١	٢٩٢ ٤٦٩	نيوزيلندا
١٥ ٤٩٤ ٧٩٧	-	٤ ٤٨٦ ٩٥٥	١١ ٠٠٧ ٨٤٢	١١ ٤٠٨ ٤٠٢	البروچ
٢٥ ٠٠٠	-	-	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	عمان
١٧ ٥٩٥	-	-	١٧ ٥٩٥	١٥ ٦١٨	باكستان
-	-	-	-	٢٢٢ ٦٠٧	فلسطين
٥٠ ٠٠	-	-	٥٠ ٠٠	٥٠ ٠٠	بنما
٤ ٠٠٠	-	-	٤ ٠٠٠	٢ ٩٠٩	الفلبين
٥٥ ٠٠٠	-	٣٠ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	المملكة العربية
٧ ٩٢٦ ٢٨٢	-	٦ ٧٢٦ ٢٨٢	١ ٢٠٠ ٠٠٠	١ ٢٠٠ ٠٠٠	السعودية
٣ ٢٢٢ ٠٢٢	-	-	٣ ٢٢٢ ٠٢٢	٢ ١٨٢ ٧٢٦	اسبانيا
٢ ٠٠٠	-	-	٢ ٠٠٠	-	سري لانكا
٢٢ ٥٩٤ ٢٢٦	-	٢ ٣٢٠ ١٢٧	٢٠ ٢٧٤ ٠٩٩	٢٠ ٤٧٧ ٤٤٧	السويد
٧ ٥٨٠ ٢٩٦	-	٦٨٥ ٠٠٠	٦ ٨٩٥ ٢٩٦	٨ ٨٤٩ ٨٢٢	سويسرا
١١٨ ٤٧٥	-	-	١١٨ ٤٧٥	٤٢ ٦٥٥	الجمهورية العربية السورية
١٤ ٦٢٥	-	-	١٤ ٦٢٥	١٤ ٦٦٦	تايلاند
٥٠٣	-	-	٥٠٣	-	トリニداد وقوباغو
٥٩٣ ٤٦٤	-	-	٥٩٣ ٤٦٤	١٢ ١٢١	تونس
-	-	-	-	١٠٠ ٠٠٠	تركيا
١٠ ٧٦٣ ٥٧٥	-	١٠٥٧ ٧٠٦	٩ ٦٥٥ ٨٧٩	٩ ٠١٦ ٣١٤	المملكة المتحدة لبريطانيا
٨٠ ٦٧٦ ٨٩٤	-	١٠٥٧٦ ٨٩٤	٧٠ ١٠٠ ٠٠٠	٨١ ٣٢٢ ٣٩١	العظمى وايرلندا
٣ ٥٢٩	-	-	٣ ٥٢٩	-	الشمالية
<b>٢٤٥ ٩٧٧ ٠٥٥</b>	<b>١٢ ٢١٣ ٤٥٣</b>	<b>٤٤ ٣٣٦ ٠٥٣</b>	<b>١٨٩ ٤٢٧ ٦٤٩</b>	<b>٢٤٣ ٥٦٥ ١٦١</b>	<b>المجموع الفرعى</b>
<b>٧٠ ٩٣١ ٦٨٩</b>	<b>٢ ٠٦٢ ٧٦٧</b>	<b>١٢ ٨٤٨ ٧٨٢</b>	<b>٥٦ ٠٢٠ ١٢٩</b>	<b>٩٧ ٩٩٢ ٩٨٧</b>	<b>الجامعة الأوروبية</b>
<b>٣٦ ٩٠٨ ٧٤٤</b>	<b>١٤ ٢٧٦ ١٢٠</b>	<b>٥٧ ١٨٤ ٨٣٦</b>	<b>٢٤٥ ٤٤٧ ٧٨٨</b>	<b>٢٤١ ٥٥٨ ١٤٨</b>	<b>المجموع الكلى</b>

(ا) تشمل الصندوق العام، والأنشطة الجارية المعمولة، والمشاريع الانشائية والخاصة.

(ب) تشمل برنامج تطبيق السلام، والبرنامج الموسّع للمساعدة، ومشروع مستشفى غزة الأوروبي، وتقلّ مقر الوكالة إلى منطقة العمليات.

**الجدول ١٢ - نفقات فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، وميزانية التشغيل  
للبرامج العادلة للأونروا لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧**

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

مجموع ميزانية التشغيل لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧	ميزانية التشغيل		المعدلة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥	النفقات الفعلية المعدلة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥	البرنامج
	١٩٩٧	١٩٩٦			
٣٢٦,٢	١٦٧,١	١٥٩,١	٢٧٧,٧		التعليم
١٢١,٣	٦١,٣	٦٠,٠	١٠٢,٦		الصحة
٧٤,٦	٣٨,٠	٣٦,٦	٥٩,٤		الإغاثة والخدمات
٥٠,١	٢٥,٢	٢٤,٩	٤٠,٤		الاجتماعية
٩٤,٤	٤٧,٥	٤٦,٩	٦٦,٥		الخدمات التشغيلية <sup>(١)</sup>
٢٥,٤	١٢,٧	١٢,٧	-		الخدمات المشتركة <sup>(٢)</sup>
					تكليف أخرى <sup>(٣)</sup>
٦٩٢,٠	٣٥١,٨	٣٤٠,٢	٥٤٦,٦	(٤)	المجموع

(١) تشمل خدمات الامداد والنقل والخدمات المعمارية والهندسية التي تدعم جميع برامج الوكالة.

(ب) تشمل الخدمات التنظيمية والإدارية المشتركة التي تدعم جميع برامج الوكالة، فضلاً عن الاحتياطيّات المتّوّعة - بما فيها المعدات، والمساعدة الموقّتة، والاحتياطيات التشغيلية في المناطق الميدانية والمقر - التي تُرصد للبرامج خلال العامين.

(ج) المبالغ المدرجة للعامين ١٩٩٦ و ١٩٩٧ تمثل الأموال المرصودة لصرف تعويضات نهاية الخدمة لموظفي الوكالة في نهاية ولايتها.

(د) تشمل ٧,٥ ملايين دولار من النفقات في فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، مقابل مشاريع الميزانية العالية، الناشئة خلال فترة السنتين أو في ميزانيات السنوات الماضية.

الجدول ١٣ - الأوليرو بائزقام

(کما فی حریدان لیرینیہ ۱۹۹۶)



## المرفق الثاني

### الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة

#### وغيرها من هيئات الأمم المتحدة<sup>(١)</sup>

#### ١ - قرارات الجمعية العامة

رقم القرار	تاريخ اعتماده	رقم القرار	تاريخ اعتماده
١٩٤	(٣-٢-(٣))	١١ كانون الأول/نوفمبر ١٩٤٨	ألف إلى واء (٢٧-٥-(٢٧٦٣
٢١٢	(٣-٢-(٣))	١٩٤٨	(٢٧-٥-(٢٩٦٤
٣٠٢	(٤-٥-(٤))	٨ كانون الأول/نوفمبر ١٩٤٩	ألف إلى هاء (٢٨-٥-(٢٠٨٩
٣٩٢	(٥-٥-(٥))	٢ كانون الأول/نوفمبر ١٩٥٠	(٢٨-٥-(٣٠٩٠
٥١٢	(٦-٥-(٦))	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢	(٢٩-٥-(٣٢٣٠
٦١٤	(٧-٥-(٧))	٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢	(٢٩-٥-(٣٢٢١
٧٢٠	(٨-٥-(٨))	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣	(٣٠-٥-(٣٤١٩
٨١٨	(٩-٥-(٩))	٤ كانون الأول/نوفمبر ١٩٥٤	ألف إلى هاء (١٥/٣١
٩١٦	(١٠-٥-(١٠))	٢ كانون الأول/نوفمبر ١٩٥٥	ألف إلى واء (٩٠/٢٢
١٠١٨	(١١-٥-(١١))	٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٧	ألف إلى واء (١١٢/٢٢
١١٩١	(١٢-٥-(١٢))	١٢ كانون الأول/نوفمبر ١٩٥٧	ألف إلى واء (٥٢/٢٤
١٢١٥	(١٣-٥-(١٣))	١٢ كانون الأول/نوفمبر ١٩٥٨	ألف إلى واء (١٢/٣٥
١٤٥٦	(١٤-٥-(١٤))	٩ كانون الأول/نوفمبر ١٩٥٩	ألف إلى حاء (١٤٦/٣٦
١٦٠٤	(١٥-٥-(١٥))	٢١ نيسان/ابril ١٩٦١	ألف إلى كاف (١٢٠/٣٧
١٧٢٥	(١٦-٥-(١٦))	٢٠ كانون الأول/نوفمبر ١٩٦١	ألف إلى كاف (٨٢/٣٨
١٨٥٦	(١٧-٥-(١٧))	٢٠ كانون الأول/نوفمبر ١٩٦٢	ألف إلى كاف (٩٩/٣٩
١٩١٢	(١٨-٥-(١٨))	٣ كانون الأول/نوفمبر ١٩٦٥	ألف إلى كاف (١٦٥/٤٠
٢٠٠٢	(١٩-٥-(١٩))	١٠ شباط/فبراير ١٩٦٥	ألف إلى كاف (٦٩/٤١
٢٠٥٢	(٢٠-٥-(٢٠))	١٥ كانون الأول/نوفمبر ١٩٦٥	ألف إلى كاف (٦٩/٤٢
٢١٥٤	(٢١-٥-(٢١))	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦	ألف إلى ياء (٥٧/٤٣
٢٢٥٢	(٢٢-٥-(٢٢))	٤ تموز/يوليه ١٩٦٧	ألف إلى كاف (٤٧/٤٤
٢٢٦١	(٢٢-٥-(٢٢))	١٩ كانون الأول/نوفمبر ١٩٦٧	ألف إلى كاف (٧٢/٤٥
٢٤٥٢	(٢٣-٥-(٢٣))	١٩ كانون الأول/نوفمبر ١٩٦٨	ألف إلى كاف (٤٦/٤٦
٢٥٢٥	(٢٤-٥-(٢٤))	١٠ كانون الأول/نوفمبر ١٩٦٩	ألف إلى كاف (٦٩/٤٧
٢٦٥٦	(٢٥-٥-(٢٥))	٧ كانون الأول/نوفمبر ١٩٧٠	ألف إلى ياء (٤٠/٤٨
٢٦٧٢	(٢٥-٥-(٢٥))	٨ كانون الأول/نوفمبر ١٩٧٠	باء (٢١/٤٩
٢٧٢٨	(٢٥-٥-(٢٥))	١٥ كانون الأول/نوفمبر ١٩٧٠	ألف إلى ذي (٣٥/٤٩
٢٧٩١	(٢٦-٥-(٢٦))	٦ كانون الأول/نوفمبر ١٩٧١	سين (٢١/٤٩
٢٧٩٢	(٢٦-٥-(٢٦))	٦ كانون الأول/نوفمبر ١٩٧١	ألف إلى ذي (٢٨/٥٠

٢ - قرارات الجمعية العامة

رقم القرار	تاريخ اعتماده
٤٦٢/٣٦	١٦ آذار/مارس ١٩٨٢
٤١٧/٤٨	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣

٣ - تقارير المفوض العام للأونروا

الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ١٢ (A/47/13)	١٩٩٢
المرجع نفسه ، الدورة الثانية والأربعون ، الملحق رقم ١٢ (A/48/13) و Add.1	١٩٩٣
المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والأربعون ، الملحق رقم ١٣ (A/49/13)	١٩٩٤
المرجع نفسه ، الدورة الخمسون ، الملحق رقم ١٣ (A/50/13) و Add.1	١٩٩٥

٤ - البيانات المالية الممراجع

الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والأربعون ، الملحق رقم ٥ جيم (A/47/5/Add.3)	١٩٩٢
المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والأربعون ، الملحق رقم ٥ جيم (A/49/5/Add.3)	١٩٩٤

٥ - تقارير لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين

A/47/413	١٩٩٢
A/48/474	١٩٩٣
A/49/509	١٩٩٤
A/50/500	١٩٩٥

٦ - تقارير الفريق العامل المعنى بتمويل الأونروا

675/74/A	١٩٩٢
A/48/554	١٩٩٣
A/49/570	١٩٩٤
A/50/491	١٩٩٥

٧ - تقارير الأمين العام

تقارير الأمين العام المقدمة عملاً بقرارات الجمعية العامة ٤٦/٤٦ دال إلى كاف، المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، على التوالي:

A/47/488 (الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء للتعليم العالي، بما فيه التدريب المهني، لللاجئين الفلسطينيين)

A/47/489 (اللاجئون الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧)

A/47/490 (استثناف توزيع المؤن على اللاجئين الفلسطينيين)

A/47/491 (عودة السكان واللاجئين النازحين منذ عام ١٩٦٧)

A/47/438 (الإيرادات الآتية من ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين)

A/47/492 (حماية اللاجئين الفلسطينيين)

A/47/601 (جامعة "القدس" لللاجئين الفلسطينيين)

A/47/493 (حماية الطلاب الفلسطينيين والمؤسسات التعليمية الفلسطينية، وضمان سلامة منشآت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في الأراضي الفلسطينية المحتلة).

١٩٩٣ : تقارير الأمين العام المقدمة عملاً بقرارات الجمعية العامة ٦٩/٤٧ دال إلى كاف، المؤرخة ١٤ كانون الأول/نوفمبر ١٩٩٢، على التوالي:

A/48/372 (الهبات والمنح الدراسية المقترنة من الدول الأعضاء للتعليم العالي، بما فيه التدريب المهني، لللاجئين الفلسطينيين)

A/48/373 (اللاجئون الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧).

A/48/374 (استثناف توزيع المؤن على اللاجئين الفلسطينيين)

A/48/375 (عودة السكان واللاجئين النازحين منذ عام ١٩٦٧)

A/48/275 (إيرادات الآتية من ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين)

A/48/376 (حماية اللاجئين الفلسطينيين)

A/48/431 (جامعة "القدس" لللاجئين الفلسطينيين)

A/48/377 (حماية الطلاب الفلسطينيين والمؤسسات التعليمية الفلسطينية، وضمان سلامة منشآت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في الأراضي الفلسطينية المحتلة)

١٩٩٤ : تقارير الأمين العام المقدمة عملاً بقرارات الجمعية العامة ٤٠/٤٨ دال إلى ياء، المؤرخة ١٠ كانون الأول/نوفمبر ١٩٩٣، على التوالي:

A/49/439 (الهبات والمنح الدراسية المقترنة من الدول الأعضاء للتعليم العالي، بما فيه التدريب المهني، لللاجئين الفلسطينيين)

A/49/440 (اللاجئون الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧)

A/49/441 (عودة السكان واللاجئين النازحين منذ عام ١٩٦٧)

A/49/488 (إيرادات الآتية من ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين)

A/49/442 (حماية اللاجئين الفلسطينيين)

A/49/505 (جامعة "القدس" لللاجئين الفلسطينيين)

A/49/443 (حماية الطلاب الفلسطينيين والمؤسسات التعليمية الفلسطينية، وضمان سلامة منشآت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في الأراضي الفلسطينية المحتلة).

تقارير الأمين العام المقدمة عملاً بقرارات الجمعية العامة ٢١/٤٩ باء، المؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٢١/٤٩ سين، المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥، على التوالي:

A/49/885 (تمويل قوة الشرطة الفلسطينية)

A/50/763 (تمويل قوة الشرطة الفلسطينية)

تقارير الأمين العام المقدمة عملاً بقرارات الجمعية العامة ٣٥/٤٩ جيم، دال، وزاي، المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، على التوالي:

A/50/451 (الأشخاص النازحون نتيجة للأعمال العدوانية في حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما تلاه).

A/50/450 (الهيئات والمعنخ الدراسية المقدمة من الدول الأعضاء للتعليم العالي، بما فيه التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين)

A/50/428 (الإيرادات الآتية من ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين)

A/50/531 (جامعة "القدس" للاجئين الفلسطينيين)

